إدارة الموارد المالية

طارق نبيل محمد الدسوقي
جامعة القاهرة - كلية التجارة



مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

إدارة الموارد المالية

د/ طارق نبيل محمد الدسوقي

جامعة القاهرة -كلية التجارة

الناشر

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

7شارع علام حسين – ميدان الظاهر -القاهرة

ت -0227876470 /0227867198

فاكس / 0227876471

محمول / 01112155522 – 01091848808

الطبعة الاولى 2019

فهرسة أثناء النشر من دار الكتب والوثائق القومية المصرية

الدسوقى ، طارق نبيل محمد .

إدارة الموارد المالية /طارق نبيل محمد الدسوقى.– ط 1 . – القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2018

288 ص ؛ 24 سم .

تدمك : 8 -473 -431 -977 -978

1 – البنوك - تنظيم وإدارة

2 -الموارد المالية (بنوك)

أ -العنوان

658,913321

رقم الإيداع : 2018/17043

بسم اللـه الرحمن الرحيم

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ {1/96} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ {2/96} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ {3/96} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ {4/96} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ {5/96}﴾

صدق اللـه العظيم

مقدمة

إن البعض قد يدعى عدم إمكانية تخطيط النقدية، لكون أعمالهـم لهـا طبيعـة معينـة، وتمثل عنصر ضغط على النقدية فى بعض الأوقات، وبالتالى مهما يتوافر لديهم مـن النقديـة لابد وأن تؤجل بعض المدفوعات، وعادة ما تظهر لديهم بعـض الإلتزامـات التـى لم تكـن فى الحسبان، وبالتالى فليس هناك مبرر من إعداد خطة للنقدية.

إلا أننا نرى أن ترك موقف النقدية فى المستقبل دون تخطيط لهـا، ودون الإسـتعداد لما قد يحدث فى المستقبل مقدماً، فسوف يحدث لها الكثير مـن الأزمـات النقديـة الى يصـعب مواجهتها، والتى قد تؤدى إلى إفلاس المنشأة.

ولذلك فلابد لأى منشأة، مهما كانت طبيعة نشـاطها أن تعـد خطـة للتـدفقات تغطـى فترة زمنية مستقبلية يرى الكثيرون أنها سنة، إلا أن طبيعة نشاط المنشأة هـى التـى تحـدد فترة الخطة النقدية، والتى قد تكون سنوية فى بعض المنشآت، أو نصف أو ربع سـنوية، وفى بعض المنشآت ذات الطبيعة الخاصة، قد يتحتم عليها إعداد خطة نقدية إسبوعية أو يومية فى بعض الأحيان، مثل البنوك التجارية مثلاً، لأن مشكلة السـيولة فى مثـل هـذه المنشـآت لا تحتمل التأجيل، وقد تكون قاتلة للبنك، وفترة إعـداد الخطـة النقديـة سـوف تختلـف مـن منشأة لأخرى وفقاً لطول دورة الإنتاج وموسمية البيع ونمط التحصيل.

ولـذلك فـإن الخطـة النقديـة هـى أداة لتخطـيط التـدفقات النقديـة الداخلـة (أى المقبوضـات)، وكـذلك التـدفقات النقديـة الخارجـة (أى المـدفوعات) خـلال فـترة زمنيـة مستقبلة، لتوقع الأوقات التى يحتمل أن يكون بها فائض فى النقدية، وقيمة هـذا الفـائض، ومدة الإستغناء عنه للبحث عن فرصة لتوظيفها وتحقيق عائد منها بدلاً من تركهـا عاطلـة، وكذلك معرفة الأوقات التى يحتمل أن يكـون بهـا عجـز نقـدى وقيمـة هـذا العجـز ومـدة الحاجة إليه للبحث عن كيفية تدبيره من المصادر المناسبة ولذلك قبل المفاجأة بحدوثه.

الفصل الأول

التخطيط المالى وإعداد الموازنة التقديرية

الموازنة التقديرية النقدية

يقصد بالموازنة النقدية بيان الفائض أو العجز النقدى خلال فترة زمنية محددة نتيجة حساب الفارق بين الإيرادات النقدية المتوقعة مطروحاً منه المصروفات النقدية المتوقعة خلال نفس الفترة.

إدارة التدفقات النقدية

إن البعض قد يدعى عدم إمكانية تخطيط النقدية، لكون أعمالهم لها طبيعة معينة، وتمثل عنصر ضغط على النقدية فى بعض الأوقات، وبالتالى مهما يتوافر لديهم من النقدية لابد وأن تؤجل بعض المدفوعات وعادة ما تظهر لديهم بعض الإلتزامات التى لم تكن فى الحسبان، وبالتالى فليس هناك مبرر من إعداد خطة للنقدية.

إلا أننا نرى أن ترك موقف النقدية فى المستقبل دون تخطيط لها، ودون الإستعداد لما قد يحدث فى المستقبل مقدماً، فسوف يحدث لها الكثير من الأزمات النقدية الى يصعب مواجهتها، والتى قد تؤدى إلى إفلاس المنشأة.

ولذلك فلابد لأى منشأة، مهما كانت طبيعة نشاطها أن تعد خطة للتدفقات تغطى فترة زمنية مستقبلية يرى الكثيرون أنها سنة، إلا أن طبيعة نشاط المنشأة هى التى تحدد فترة الخطة النقدية، والتى قد تكون سنوية فى بعض المنشآت، أو نصف أو ربع سنوية، وفى بعض المنشآت ذات الطبيعة الخاصة، قد يتحتم عليها إعداد خطة نقدية إسبوعية أو يومية فى بعض الأحيان، مثل البنوك التجارية مثلاً، لأن مشكلة السيولة فى مثل هذه المنشآت لا تحتمل التأجيل، وقد تكون قاتلة للبنك، وفترة إعداد الخطة النقدية سوف تختلف من منشأة لأخرى وفقاً لطول دورة الإنتاج وموسمية البيع ونمط التحصيل.

ولـذلك فـإن الخطـة النقديـة هـى أداة لتخطـيط التـدفقات النقديـة الداخلـة (أى المقبوضـات)، وكـذلك التـدفقات النقديـة الخارجـة (أى المـدفوعات) خـلال فـترة زمنيـة مستقبلة، لتوقع الأوقات التى يحتمل أن يكون بها فائض فى النقدية، وقيمة هـذا الفـائض، ومدة الإستغناء عنه للبحث عن فرصة لتوظيفها وتحقيق عائد منها بدلاً من تركهـا عاطلـة، وكذلك معرفة الأوقات التى يحتمل أن يكـون بهـا عجـز نقـدى وقيمـة هـذا العجـز ومـدة الحاجة إليه للبحث عن كيفية تدبيره من المصادر المناسبة، ولذلك قبل المفاجأة بحدوثه.

أهمية الموازنة النقدية

قد لا تجد معظم الشركات أموالاً نقدية كافية لتمويل برامجها الإنتاجيـة فهنـاك فـترات تتزايد فيها الأموال النقدية عن حاجة الشركة وأوقات تحتاج الشركة فيهـا الى سـيولة وتكـن غير قادرة على توفيرها، لهذا كانت الموازنة النقدية أداة من الأدوات اللازمة للتخطيط المالى تساهم فى توضيح الموقف النقـدى لمشروعـات الأعـمال خـلال فـترة زمنيـة محـددة وذلـك لتوجيه الإدارة بإتخاذ القرارات المناسبة لتعديل برامج المنشأة بما يتناسب لديها.

وتعد قائمة التدفق النقدى بقصد توجيه قرارات الإدارة فى عدة مجالات أهمها:

1) مراجعة الخطط المختلفة قبل إقرارها على ضوء الموقف النقـدى فـإذا تبـين للشركـة من دراسة الموازنة النقدية أنه من المتوقع أن يكون هناك عجـز فى الإيـرادات النقديـة عـن المصروفات النقدية تراجع خطة الإنتاج والبيع والتوسعات بقصد تعديلها لتلافى هذا العجـز وقد تؤجل الشركة مشروعات التوسع مثلاً حتـى تتفـادى هـذا العجـز أو تعـدل فى برنـامج الشراء حتى تخفض من الدفعات المطلوبة للسداد أو تعدل فى برنامج البيع لتضمن معـدلاً أعلى للتحصيل.

2) وجود الموازنة النقدية يساهم فى جدولة السداد بالنسبة للمـوردين كـما يسـاهم فى تحديد الأوقات الزمنية التى يمكن فيها تسهيلات للعملاء كالسـداد أو الفـترات التـى يمكـن فيها الشراء بكميات كبيرة... الخ.

3) الموازنة النقدية مطلوبة للتعامل مع البنوك والمنشآت الماليـة لأنهـا تعكـس الموقـف

المالى للشركة خلال فترة زمنية متوقعة.

4) الموازنـة النقديـة تسـاهم فى زيـادة الثقـة فى إدارة منشـآت الأعـمال أمـام المـوردين والدائنين بشكل عام لأنها تعكس مهارة الإدارة المالية لدى الشركة والقـائمين عليهـا وتوضـح مقدار المدفوعات والمقبوضات خلال فترة زمنية محددة.

5) تستخدم الموازنة النقدية كأداة رقابية على تنفيـذ بـرامج المشروعـات وأن التغيـير فى العجز أو الفائض يعطى دلالة على إختلال الأداء مما يساهم فى العمـل عـلى تصـحيحه أولاً بأول وإكتشاف أماكن الإنحراف فى خطة الإنتاج أو خطة المبيعات.

مراحل إعداد الموازنة النقدية

أ) **تقدير** المقبوضات النقدية وأهمها:

- مقبوضات إيرادات (مبيعات) نقدية.
- مقبوضات إيرادات (مبيعات) من شهور سابقة.
- فوائد ودائع مصرفية.
- إيجار محصل.
- إيرادات أسهم وسندات.

ب) تقدير المدفوعات النقدية وأهمها:

- مدفوعات مشتريات نقدية.
- مدفوعات مشتريات من شهور سابقة.
- مدفوعات أقساط آلات وأجهزة.
- أقساط فوائد وقروض مصرفية.
- أجور ومرتبات.
- إيجار مدفوع.
- ضرائب مستحقة.

ج) يـتم طـرح المـدفوعات مـن المقبوضـات للوصـول الى الفـائض أو العجـز النقـدى التشغيلى.

د) يـتم إضـافة النقديـة المرحلـة مـن الشـهر السـابق (رصـيد أول المـدة) للوصـول الى

(رصيد النقدية آخر المدة).

هـ) يتم طرح الحد الأدنى من النقدية الذى يجب الإحتفاظ بـه لتغطيـة مخـاطر نقـص المقبوضات أو زيادة المدفوعات خـارج نطـاق التنبـؤات العاديـة، وأحيانـاً يـتم فـرض ذلـك بواسطة البنك الدائن أو الموردين، فنصل فى النهاية الى الموقف النقدى النهائى.

كيف يتم الإستفادة من نتيجة "الخطة النقدية"

- إذا أسفر الموقف النهائى عن النتائج التالية:

- **صفر**: يكون ذلك وضع توازن حيث لا يوجد نقص أو زيادة فى السيولة بعد أخذ كل من دوافع المعاملات (التشغيل) ودافع الإحتياط (الحد الأدنى من النقدية) فى الإعتبار.

- **فائض**: (رصيد موجب) فيتم تشغيله فى أوراق مالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة تعطى عائد وفى نفس الوقت تحافظ على السيولة.

- **عجز**: (رصيد نقدى سالب) فيتم تغطيته بأساليب عديدة منها:
  - الحصول على قرض مصرفى.
  - تأجيل المدفوعات النقدية.
  - تعجيل المقبوضات النقدية.

مع مراعاة الحفاظ على السمعة الإئتمانية للمشروع.

- يلاحظ أنه لا يدخل ضمن الخطة النقديـة إلا المقبوضـات أو المـدفوعات النقديـة ولذا فإن هناك مبيعات تتم فى شهور الخطة ولكن يتم قبضـها بعـدها فيـتم إسـتبعادها فى حين أن هناك مشتريات تتم فى شهور الخطـة ولكـن يـتم دفعهـا بعـدها فيـتم إسـتبعادها، والعكس صحيح حيث نأخذ فى الإعتبار مقبوضات ومدفوعات عن مبيعات ومشتريات تمت قبل الخطة ولكن واقعة القبض أو الدفع تتم فى شهور الخطة.

- بجانب الدور التخطيطى للخطة النقدية فإن لها دوراً رقابياً حيث يتم مقارنة النتائج الفعلية بعد التنفيذ مع ما كان متوقعـاً مـن خـلال الخطـة النقديـة بحيـث نصل إلى الإنحرافات بين الفعـلى والمتوقـع لتحسـين التخطـيط أو التنفيـذ أو الإثنـين

معاً مستقبلاً.

يمكن أخذ عدم التأكد فى الإعتبار بوضع عدة تقديرات للمقبوضات والمدفوعات النقدية فى ظل ظروف السوق: جيدة، عادية، سيئة مع أخذ المتوسط لكل بند وإعداد الخطة بالشكل السابق فتكون التقديرات واقعية.

القوائم المالية

يجب على كل جمعية بمجرد انتهاء سنتها المالية (12 شهر ميلادى) ان تعد حساباتها الختامية السنوية اذا كان التقرير السنوى الذى يعده مجلس الإدارة مبين نشاط الجمعية الاجتماعى أو الثقافى وما قامت بدفعه فان الحسابات الختامية تترجم هذا النشاط إلى ارقام مالية وتظهر الحسابات الختامية الاعمال المالية التى قامت بها الجمعية طوال العام وتوضح ما اذا كانت الايرادات تغطى المصروفات وتحقق فائضا ماليا أم ان الايرادات عجزت عن تغطية المصروفات وتصور الميزانية العمومية المركز المالى الحقيقى للجمعية فى نهاية السنة المالية .

الميزانية العمومية

يتم اعداد الحسابات الختامية طبقا للقواعد والأصول المتبعة فى النظم المحاسبة وما يقضى به القانون رقم 84 لسنة 2002 والقرارات المنفذة له والتعليمات .

وتبدأ السنة المالية للجمعيات فى 1/1/ 200 وتنتهى فى 1/31/ 200 من كل عام.

الأصـول

هى كل شيئ مملوك للجمعيه وله قيمه سواء نقدى أو عينى وتنقسم الى أصول ثابته وأصول متداوله.

الخصـوم

جميع موارد المشروع من منح مقدمه كرأسمال قروض أو منح لتغطية مصروفات التشغيل وكذلك ما على المشروع من ديون مثل أى ديون على المشروع للبنوك.

قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات)

هى عملية قياس نتيجة النشاط فى مقابلة إيرادات المشروع خلال فتره محدده بكل المصروفات التى تم لإنفاقها فى سبيل تحقيق تلك الإيرادات، وعادة ما يتم قياس نتيجة النشاط عن فتره مدتها عام كامل تبدأ مع بداية السنه الماليه للمشروع كما أن عملية قياس نتيجة النشاط فى برامج الإقراض تتم شهريا لقياس مدى تقدم البرنامج وتحقيقه لنقطة التعادل .

الايرادات :

تتمثل فى مقدار الزياده أو الإضافه التى تطرأ على أصول المشروع نتيجة مزاولة النشاط والعمليات وتمثل فى :-

1 – الاشتراكات الاعضاء وتقدير على أساس عدد المشتركين والمنتظر تحصيله منه منهم .

2 – **الاعانات الحكومية**: ويتم تقديرها على أساس ما تحصل عليه من اعانات من الجهات الحكومية (الدورية وغير الدورية)

3 – **التبرعات والهبات والوصايا**: وهى التى تحصل عليها اما عن طريق التبرع التلقائى أو بتصريح من جمع المال .

4 – **الايرادات الأخرى**: وهى الايرادات الناتجة عن مباشرة أنشطة الجمعية المختلفة.

5 – **تمويل الهيئات**: وهى المنح المقدمة من الهيئات الأجنبية المانحة لخدمة مشروعات الجمعية المختلفة .

المصروفات

هى المبالغ التى يتم صرفها وإنفاقها من أجل توليد الدخل الدورى .

ويتم تقديرها طبقا للأسس التى يقررها مجلس الإدارة وحسب أوجه النشاط وطبيعته ويعرض على مجلس الإدارة كل شهر حساب يتضمن بيانات شاملة عن الايرادات والمصروفات يوضح فيها الايرادات التى تم تحصيلها أو ما أنفق خلال تلك المدة والمركز المالى .

- نتيجة المقابلة بين الإيرادات والمصروفات قد تسفر عن :-

فائض: يكون بزيادة الإيرادات عن المصروفات .

عجز : يكزن بزيادة المصروفات عن الإيرادات

- الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع

-مفهوم الجمعيات الأهلية :-

هناك عديد من المسميات للجمعيات الأهلية منها المنظمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية ولكن في مصر انتشر مفهوم الجمعيات الأهلية التطوعية وهي عبارة عن جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، يكون غرضها أو يقوم نشاطها علي العمل في ميادين تنمية المجتمع بغير قصد الحصول علي ربح مادي، وتلتزم بأن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية .

الدور التنموي للجمعيات الأهلية:

شهد عقد التسعينات تغيرات في اتجاهات الدول النامية بالنسبة لعملية التنمية واتجهت العديد من الدول النامية الي التحول من التخطيط المركزي إلي الاعتماد علي آليات السوق ولإتمام عملية التحول هذه لابد من خلق عمل مشترك بين الجمعيات الأهلية وغيرها من المنظمات الحكومية في المجتمع للمساهمة في التغلب علي الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق نظام السوق .

وتعتبر الجهات الأهلية من أقدر المؤسسات والتنظيمات علي الوصول إلي أفقر الفقراء في المجتمع المحلي ولديها القدرة والمرونة في التحرك والعمل في جميع القطاعات التنموية مثل مياه الشرب والصرف الصحي والتعليم ومحو الأمية والصحة وتحسين مستوي المعيشة وتنمية المرأة وغيرها من القطاعات التنموية .

وبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في عملية التنمية إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون قيام تلك الجمعيات بدورها الفعال في التنمية مثل :

1- عدم القدرة على الاستمرار في المشروعات الناجحة التي بدأتها وذلك في حالة

انقطاع المعونات الخارجية .

2- ضعف الموارد المالية والفنية والبشرية لهذه الجمعيات .

3- نقص الخبرة الإدارية لدى أعضاء الجمعيات .

4- العجـز أو القصـور في التخطـيط و إعـداد الـبرامج والمشروعـات التـي لهـا صـفة الاستمرارية .

وبـالرغم مـن المعوقـات السـابقة التـي تعـوق عمـل الجمعيـات الأهليـة إلا أن لـديها مجموعة من مكامن القوة التي تدعم دورها في عملية التنمية وهى كالتالي :

- وجود طاقات تطوعية منخفضة التكلفة المادية ومتوفرة بشكل مستمر في المجتمع.
- القدرة على الوصول إلى الفقراء والمهمشين داخل أفراد المجتمع وتعمل على إشراكهـم في العملية التنموية .
- حشد الموارد المحلية وتعبئتها وتحفيز وتشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في تنميـة مجتمعاتهم .
- تقديم الخدمات بتكلفة أقل نسبيا في مختلف القطاعات التنموية.
- المرونـة الإداريـة في تعبئـة الطاقـات المحليـة والمـوارد المتاحـة واسـتغلالها في تنميـة المجتمع .
- تستطيع الجمعيات الأهلية ملء الفجـوة الموجـودة بـين القطـاع الحكـومي والقطـاع الخاص والقيام بأنشطة ومشروعات تنموية تعمل على تنمية المجتمعات المحلية .

وعليه فإن الجمعيات الأهلية لديها من المعطيات والأسباب التي تمكنها من القيام بدور فعال في عملية التنمية المستمرة داخل المجتمع لما لها من إمكانيات وقدرات عـلي التعامـل مع بعض المشكلات التي تواجه أفراد المجتمـع في القطاعـات المختلفـة وأيضـاً لمـا لهـا مـن استعداد علي القيام بدور مكمل للقطاعين الحكومي والخاص في تنمية المجتمع المحلي .

-التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة أو (المستمرة) [Sustainable Development]

يعتمد بشكل أساسي علي ثلاثة عوامل أساسية هي :

1- مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والإدارة للمشروعات التنموية .

2- تنفيذ مشروعات تنموية طبقاً للاحتياجات الحقيقية النابعة من أفراد المجتمع .

3- ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في توفير النصيب الأكبر من التمويل المطلوب للمشروعات التنموية .

ونتيجة لذلك ولأهمية عملية التنمية المستمرة ظهرت الضرورة لوجود الجمعيات الأهلية في المجتمع لحشد وتعبئة جهود أفراد المجتمع لحثهم علي المشاركة في عملية التنمية ومساعدة أنفسهم علي النمو بمجتمعهم .

مبادئ التنمية المستدامة (المستمرة):

1-المشاركة مع المجتمع وذلك لإشعار كا من المستفيدين والقائمين علي عملية التنمية بأن كل منهما يكمل دور الأخر.

2-المسئولية المشتركة بين القائمين علي عملية التنمية وأفراد المجتمع عن نجاح أو فشل جهود التنمية

3-تنمية الموارد البشرية والمالية اللازمة للحفاظ علي خطوات التنمية داخل المجتمع حتى بعد انتهاء فترة المشروعات التنموية ذات الأهداف المحددة بوقت معين .

4-اللامركزية بحيث تكون عملية اتخاذ القرارات بالاشتراك مع أفراد المجتمع .

5-الاحترام المتبادل لوجهات النظر المختلفة بين القائمين علي عملية التنمية وأفراد المجتمع .

6-التأثير الإيجابي طويل المدى علي المجتمع وأفراده وليس التأثير المؤقت .

وضمان استمرارية عملية التنمية في المجتمع يعتمد علي الآتي :-

1-توفير الكادر الإداري الناجح الذي لديه القدرة علي إدارة مشروعات التنمية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم .

2-توفير الدعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية .

3-قبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات .

4-خلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد علي أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية .

دورة حياة المشروع التنموي

ومو‌قع خطوة تدبير التمويل الذاتي من هذه الدورة

تعريف المشروع التنموي

- المشروع التنموي هو مجموعة من الأنشطة التي تؤدي إلي تحقيق هدف واضح يعمل علي تنمية المجتمع ويحدها إطار زمني وميزانية وهيكل تنظيمي .

دورة حياة المشروع التنموي

- تحديد الاحتياجات
- وتحديد الإمكانيات
- التخطيط
- تعبئة الموارد
- تنفيذ المشروع
- المتابعة
- التقييم

- ومن خلال دراسة دورة حياة المشروع التنموي نجد أن عملية تدبير أو حشد الموارد تبدأ من الخطوة الأولي في دورة حياة المشروع التنموي وهي خطوة تحديد الاحتياجات حيث يتم في هذه الخطوة التعرف علي احتياجات المجتمع بالإضافة إلي التعرف علي الموارد والإمكانيات المتاحة والتي يمكن استغلالها وتعبئتها وحشدها عند البدء في

تنفيذ المشروع .

- من الأهمية بمكان الاتصال بـأفراد المجتمـع في أول خطـوة مـن دورة حيـاة المشروع التنموي وسؤالهم عن احتياجاتهم المختلفـة لأن ذلـك يخلـق نـوع مـن الـوعي لـدي أفـراد المجتمع عن أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية في تنمية المجتمع ومدي حـرص الجمعيـة علي مشاركة أفراد المجتمع في تحديد احتياجاتهم وذلك يخلق نوع من الالتزام لدي الأفـراد للمشاركة في توفير وتدبير الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروع التنموي .

- وترجـع أهميـة مشـاركة أفـراد المجتمـع في تحديـد احتياجـاتهم إلي زيـادة وعـيهم بمشكلات المجتمع المختلفة ويعمل ذلك أيضاً علي سهولة إقناعهم بالمساهمة والمشـاركة في توفير وتدبير الموارد المطلوبة لحل مشكلات المجتمع التنموية .

- تعتبر عملية تدبير الموارد عملية مستمرة تبدأ من تحديد الاحتياجات ومستمرة حتى الانتهاء من تنفيذ المشروع التنموي، ولا تعتبر خطوة واحدة أو مرحلة واحدة ولكنها عملية ديناميكية ومستمرة لأن المشاركة بالجهد والوقت تعتبر مساهمة ومشاركة من جانب أفراد المجتمع علي اختلاف مستوياتهم في تنمية المجتمع مهـما كـان حجـم هـذه المشـاركة لأننـا سوف نجد مساهمات ومشاركات أفراد المجتمع بالوقت والجهد والمال عمليـة مسـتمرة في جميع مراحل وخطوات دورة حياة المشروع التنموي.

تمويل الجمعيات الأهلية في مصر :

إن التمويل هو عصب أي نشاط تنموي وتعتبر قضية التمويل للجمعيات الأهلية قضية حيوية وكلما أمكن التغلب علي مشـكلة نقـص المـوارد والعمـل تـوفير المـوارد مـن مصـادر مختلفة كلما استطاعت الجمعيات الأهلية القيام بالـدور المرتقـب منهـا في عمليـة التنميـة المستمرة المتواصلة ونظراً لأهمية دور الجمعيات الأهلية كشريـك ثالـث في عمليـة التنميـة فلابد أن تكون لديها القدرة علي تعبئـة وحشـد المـوارد المحليـة المتاحـة في المجتمـع حتـى تستطيع أن تقوم بتنفيذ الأنشطة والمشروعـات المختلفـة التـي تسـاهم في عمليـة التنميـة للمجتمع .

وتنقسم مصادر تمويل الجمعيات الأهلية (بالنسبة لجمعيات التنمية) إلي ثلاث مصادر أساسية تتمثل في الأتي :

1- التمويل العام (الحكومي) يمثل 47 % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية.
2- التمويل الذاتي ويمثل 1.6 % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية .
3- التمويل الخارجي ويمثل 51.4 % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية

وبالنظر إلي النسب السابقة تتضح خطورة وضع الجمعيات الأهلية في حالة إنتهاء التمويل الخارجي وتقلص دور التمويل الحكومي نتيجة للظروف الاقتصادية ولذا يجب أن تقوم الجمعيات الأهلية بمحاولة تنمية مواردها الذاتية لمواجهة الأعباء التي تتعرض لها تلك الجمعيات في مواجهة مشكلات الفقر وكذلك للمشاركة بفاعلية في عملية التنمية المستمرة .

-تدبير الموارد:

هي عملية حشد وتجميع الموارد العينية والبشرية والنقدية المتاحة داخل المجتمع في إطار تحكمه اللوائح والقوانين الموضوعية من أجل تنفيذ مشروعات تهدف إلي تنمية المجتمع .

أنواع الموارد :-

1 – عينية [خامات – أراضي – مباني].
2 – بشرية [استشارات – عمالة].
3 – نقدية [أموال سائلة].

الموارد العينية :-

هي الأنشطة والمساهمات الجماعية لأفراد المجتمع سواء كانت في صورة مساهمة بالأرض أو المباني أو الخامات أو المعدات للمشاركة في تنفيذ مشروعات لتنمية المجتمع مثل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ومشروعات محو الأمية وغير ذلك من المشروعات التي تعمل علي تنمية المجتمع .

والمساهمات العينية يمكن تحديدها كالتالي:

1-المساهمة العينية هي كل ما يقدم لخدمة المشروع من أصول وخامات

ومجهودات بشرية ولم يقابلها مبلغ مالي خلال فترة تنفيذ المشروع .

2-يتم إدراج المساهمة العينية كإيرادات عند تقديمها بشكل فعلي لخدمة المشروع وتوافر المستندات الدالة علي تقديمها ثم يتم تسجيلها كمصروف في نفس الوقت وبالتالي يتم تثمين هذه المساهمات لتحديد قيمة مالية لها .

3-تظهر المساهمات العينية في جزء منفصل في دفتر المصروفات والإيرادات (صفحات مستقلة يكتب عليها مساهمة عينية وتقسم إلي بنود الميزانية التي تحتوي علي مصروفات عينية) ولا يتم مزجها بالمصروفات النقدية .

4-يتم تثمين المساهمات العينية من خلال لجنة تثمين تقوم بإعداد محضر مفصل يوضح بنود المساهمة المقدمة والمعايير التي تم التثمين علي أساسها، ولا يكون المحضر عبارة عن رقم إجمالي دون أي تفاصيل.

5-تتكون لجنة التثمين من :

- رئيس مجلس إدارة الجمعية.
- أمين الصندوق.
- عضو من الجمعية العمومية.
- عضو فني له خبرة في الشيء موضوع التقييم.

معايير تثمين المساهمة العينية

أي خدمة أو سلعة مقدمة إلي المشروع علي هيئة مساهمة عينية يمكن تثمينها بأحد الأساليب الآتية :

1-**القيمة الحالية للمساهمة المقدمة:** أي ما سأحصل عليه من مبلغ نقدي إذا قمت ببيع الأصل المقدم حسب سعر السوق الحالي.

2-**تكلفة الفرصة البديلة:** ما كنت سأدفعه نقداً في الحصول علي السلعة أو الخدمة المقدمة في صورة مساهمة عينية.

3-**الفئات الثابتة والمحددة في لوائح الجمعية** : كبدلات السفر والانتقال وبدل حضور الجلسات.

ملاحظة هامة

يجب تثمين المساهمة العينية وإدراجها في الدفاتر والتقارير وعند تقديمها بشكل فعلي لخدمة المشروع لا عند التنبؤ بأنها ستقدم في المستقبل.

أمثلة :

أصول – تثمن عند استخدامها في المشروع.

خامات – تثمن عند استلامها من المجتمع بشكل فعلي.

خدمات – تثمن بعد قيام أحد أفراد المجتمع بتقديم الخدمة.

يلاحظ في تشكيل اللجنة الآتي:

وجود هيكل إدارة مكون من رئيس اللجنة و الأعضاء.

وجود عناصر مختلفة باللجنة (من الجمعية/من المحليات/ من الجهات الحكومية/ من الشئون).

الموارد البشرية :

وهي الجهود التطوعية لأفراد المجتمع سواء كانت مساهمة بالمجهود أو الوقت سواء كانت مساهمات فنية أو في صورة عمالة في تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع.

الموارد النقدية :

وهي الأموال والنقود السائلة التي يتبرع بها أفراد المجتمع أو يتم تجميعها منهم أو عائد المشروعات والأنشطة التنموية والتي يتم استخدامها في تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع.

أهمية التمويل الذاتي للجمعية :

يساعد التمويل الذاتي الجمعية علي تحقيق الآتي:

1- الاكتفاء الذاتي والاستقلالية .
2- بناء الاحترام والثقة بالنفس والآخرين من خلال التفاعل في المجتمع .
3- وسيلة فعالة لتحقيق أهداف ورسالة الجمعية .
4- استمرارية الجمعية ومشروعاتها في تنمية المجتمع .
5- مساهمة المجتمع في المشروعات التنموية تعمل علي خلق الإحساس بملكية

المجتمع للمشروعات التنموية وضمان استمراريتها .

استراتيجيات تدبير التمويل :

الاستراتيجيات هي مجموعة الأعمال التي تختارها الجمعية لتحقيق أهدافها والوصول إلي أغراضها، وهناك ثلاث استراتيجيات تستخدمها الجمعيات الأهلية لتدبير التمويل الذاتي :-

1- الجهود المستمرة.

2- الحملات المكثفة.

3- المناسبات الخاصة.

أولاً: الجهود المستمرة :

وتستخدم الجمعيات الأهلية هذه الاستراتيجية في تدبير التمويل بشكل مستمر، أي أن جهودها في تدبير التمويل تكون بشكل مستمر طوال العام، من خلال لجنة مالية أو هيكل تنظيمي بالجمعية لتدبير التمويل بشكل منتظم طوال العام .

ثانياً: الحملات المكثفة :

وتستخدم الجمعيات الأهلية هذه الاستراتيجية في تدبير التمويل خلال فترة محددة من العام، حيث توجد أوقات معينة من العام يكون الناس أكثر استعداداً للمساهمة في عمل الخير والعطاء بشكل أكثر من أي وقت آخر من أوقات العام مثل شهر رمضان، وأيضاً هناك أوقات محددة يكون فيها أفراد المجتمع أكثر استعداداً للمساهمة بالمال وخصوصاً في أوقات الحصاد وجمع المحصول، وأيضاً هناك أوقات يكون فيها أفراد المجتمع أكثر استعداداً للمساهمة بالجهد والوقت في المشروعات التنموية وهي الأوقات التي يكون فيها الموسم الزراعي ليس فيه أي نشاط يذكر.

ثالثاً" المناسبات الخاصة :

وفي هذه الاستراتيجية تختار الجمعية الأهلية مناسبة خاصة لتدبير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التنموية مثل المعارض والأسواق الخيرية والمناسبات الدينية الخاصة بالقرية.

-أساليب تدبير الموارد

1- جمع جلود الأغنام.
2- التبرع بالمحاصيل الزراعية.
3- عشاء الفقير.
4- عمل كارنيهات إثبات شخصية للسيدات.
5- يناصيب - تمبولا.
6- توزيع إيصالات.
7- دعوة المحافظ في العيد القومي للمحافظة.
8- حث أفراد المجتمع على التبرع.
9- تبرع الأغنياء.
10- عمل ليالي دينية.
11- جمع التبرعات في المناسبات الدينية و الأعياد.
12- الاتصال بالشركات الحكومية و الخاصة.
13- تلقى التبرعات العينية.
14- مخاطبة أبناء القرية.
15- المرور على الفلاحين في مواسم الحصاد.
16- تقسيم المساهمة المالية.
17- الاتصال بالجهات الحكومية.
18- الاتصال بالأطباء المشهورين.

-الأساليب المختلفة لتدبير الموارد الذاتية للجمعية

1- جمع جلود الأغنام:في عيد الأضحى.

2-التبرع بالمحاصيل الزراعية:

إذا كانت القرية مشهورة بإنتاج محصول معين مثل البصل، الطماطم، .... الخ وجمع كمية من كل فلاح مثل شوال بصل يصل لكل فدان و تباع هذه الكمية بمعرفة الجمعية.

3-عشاء الفقير:

تباع تذاكر بقيمة مالية معينة (مثل 2 جنيه للتذكرة)، و تقدم بالجمعية مثل العدس المطبوخ، أو الفول المدمس والطعمية (بحيث لا تزيد قيمة الوجبة عن 50 قرشاً مثلاً)، و يجتمع مشترى التذاكر لتناول وجبة الفقير سنوياً بالجمعية ويعتبر فرق ثمن التذاكر موارد مالية يتم جمعها.

4-عمل كارنيهات إثبات شخصية للسيدات:

يتم عمل كارنيهات إثبات شخصية للسيدات بمبلغ معين (3 جنيهات لكل كارنيه) ويتم ختم الكارنيهات من الشئون الاجتماعية لتستخدم لإثبات الشخصية، و يحصل فرق ثمن الكارنيه للجمعيه.

5-يناصيب - تمبولا:

تباع تذاكر يناصيب بسعر معين للتذاكر و يتم شراء هدية بجزء منها مثل (عجل صغير -أو تليفزيون)، لحث الأهالي على التبرع، و يتم عمل قرعة في اجتماع عام لتحديد الفائز بالهدية.

6-عمل ليالي دينية:

(بتبرع من الشيخ) أو الحفلات لبعض المطربين الشعبيين (بتبرع من المطرب) أو مسرحيات (بتبرع من الممثلين)، و تجميع ثمن التذاكر المباعة إلى الجمعية.

7-توزيع إيصالات التبرع:

توزع إيصالات التبرع على الهيئات التي تتعامل مع الجماهير، مثل شركات الأتوبيس، السجل المدني، البريد، التليفونات، ...... الخ.

8-دعوة السيد المحافظ في العيد القومي للمحافظة:

و ذلك لإفتتاح إحدى الأنشطة السابقة للجمعية و طلب الموافقة على منحة مالية للجمعية.

9-حث أفراد المجتمع على التبرع:

و ذلك عن طريق الميكروفون بالجمعية أو بالقرية، وإذاعة أسماء المتبرعين، وحجم تبرعاتهم بالميكروفون وذلك يساعد على حث الأسر الغنية على التبارى للتبرع

بأكثر من الأسر الأخرى.

10-تبرع الأغنياء:

وذلك ببعض الأشياء التي يمكن أن تباع مثل عجل أو جاموسة أو خروف أو دجاجة وتباع بسوق القرية و يحصل ثمن البيع للجمعية.

11-الاتصال بالشركات الحكومية و الخاصة:

وذلك لحثهم على التبرع حيث أن تبرعاتهم تخصم من الوعاء الضريبي لهم (مثال لهذه الشركات: الزيت -السكر -البلاط -الكهرباء- ورش النجارة -الموبيليا -الكوكاكولا -الطوب .....الخ).

12- تلقى التبرعات العينية:

و يختلف ذلك من مشروع إلى آخر، ففي حالة البناء يمكن تجميع طوب - أسمنت - رمل و زلط -كمساهمات عينية أو الاتصال بصحاب الجرارات للتبرع بأجر يوم عمل للجرار كل أسبوع مثلاً. كذلك يمكن تنظيم أفراد المجتمع في الحفر و هكذا.

13-جمع التبرعات في المناسبات الدينية و الأعياد المختلفة:

مثل شهر رمضان، رأس السنة الهجرية، عيد الأضحى و عيد الفطر.

14-مخاطبة أبناء القرية:

الذين يعيشون في الدول العربية أو الأغنياء من أبناء القرية المقيمون خارج القرية وداخل الجمهورية وحثهم على التبرع.

15-المرور على الفلاحين في مواسم الحصاد:

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالمرور على الفلاحين للتبرع بالأموال في موسم الحصاد.

16-تقسيم المساهمة المالية:

وذلك على المستفيدين وجمعها في أقساط شهرية لمدة تختلف حسب نوع المشروع 6 أشهر مثلاً، فإذا كانت مساهمة الأسرة 60 جنيه يمكن دفعها عشرة جنيهات في الشهر لمدة 60 شهر.وفي هذه الحالة فإنك تتاح لعمل دفتر لكل مستفيد لمتابعة سداد

مساهماته.

17-الاتصال بالجهات الحكومية:

مثل الشئون الاجتماعية من حصيلة قرش التموين، ومثل صندوق الخدمات بالوحدة المحلية بالقرية، مشروع شروق بجهاز بناء وتنمية القرية بالمحافظة .... إلخ.

18-الاتصال بالأطباء المشهورين:

للتبرع بيوم علاج كل أسبوع أو كل شهر ويصبح يوم لطبيب الباطنة، يوم لطبيب العيون، ويوم لطبيب العظام .... الخ، و يحصل ثمن تذاكر الكشف للجمعية.

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحدا بالمشرِّع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة .

مفهوم التحليل المالى

يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقّع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار، وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال

تقييم الأمور التالية :

1- **التركيب المالي للمؤسسة (Financial Structure)** المتمثّل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .

2- **دورتها التشغيلية (Operating Cycle)** المتمثّلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها .

3- **الإتجاهات (Trends)** التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة .

4- **المرونة (Flexibility)** التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .

ممَّا تقدم، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة .

والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والإقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة .

ومن هذا المنطلق، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة، ويؤيد هذا المنطق الإختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :

1. التحليل الإئتماني (Credit Analysis)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلقة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعّال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

2. التحليل الإستثماري (Investment Analysis)

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، وأسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها .

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات .

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :

1. مصادر معلومات داخلية
2. مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم

مؤشــرات وصفيّة Qualitative .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلــي :

1.البيانات المحاسبية الختامية المنشــورة وغـير المنشـورة، وتشـمل الميزانيـة العموميـة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .

2.تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .

3.التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

4.المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .

5.الصـحف والمجـالات والـنشرات الإقتصـادية التـي تصـدر عـن الهيئـات والمؤسسـات الحكومية ومراكز الأبحاث .

6.المكاتب الإستشارية .

مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي

للتحليل المالي استعمالات واسـعة جعلـت منـه مجـال اهـتمام الكثـيرين رغـم اخـتلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاتـه، ومـن الجهـات التـي تسـتعمل التحليـل المـالي استعمالاً واسعاً ما يلي :

1. المستثمرون.
2. إدارة المؤسسة نفسها
3. سماسرة الأوراق المالية.
4. الدائنـــــون
5. العاملـون.
6. المصالح الحكومية
7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومـات تختلـف عـن المعلومـات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لإختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لـدى كـل منها .

دور المحلل المالي (Corporate Finance)

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

أ - المظهر الفنّي (Technical Aspect)

ويقوم المظهر الفنّي على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي :

1-احتساب النسب المالية

2-إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم

3-مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

ب- المظهر التفسيري (Interpretive Aspect)

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الإستعانة بالمعلومات التالية :

1. خلفية المؤسسة، وتشمل ما يلي :

أ - شكلها القانوني.

ب – ملكتيها.

ج – إدارتها.

د - طبيعة نشاطها.

هـ- المنافسة.

2. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :

أ - خصائص الصناعة التي تنتمي إليها.

ب - مركز المؤسسة في الصناعة.

ج - السوق الذي تعمل فيه.

د - الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها.

هـ- القدرة على التكيف.

أهداف التحليل المالي (Objectives Of Financial Analysis)

يمكن القول بأن التحليل المالي هـو عمليـة تحويـل البيانـات الماليـة الـواردة في القـوائم المالية إلى معلومات تسـتعمل كأسـاس لإتخـاذ قـرارات مسـتنيرة لأجـل تعزيـز الإتجاهـات الإيجابيـة في المؤسسـة، ولمعالجـة بعـض الممارسـات الخاطئـة مثـل السـيطرة عـلى بعـض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة، وبشكل عام، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

1.تعرّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

2.تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقتراض.

3.تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

4.الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

5.تعرّف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة

6.تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة .

7.الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم

8.معرفة وضع الشركة في قطاعها.

القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتـائج عملياتهـا خلال فترة معينة، وقد تولّت مهنـة المحاسـبة مهمـة القيـام بإعـداد هـذه القـوائم في ظـل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي وضعت الإطار العام لمهنـة المحاسـبة ضمن ما يلي :

1- قياس موجودات الوحدة الإقتصادية.

2- بيان التزامات الوحدة الإقتصادية وحقوق أصحابها.

3- بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خـلال الفـترة المحاسبية.

4- التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعملة.

ومـن المعلـوم أن للأنشـطة التـي تمارسـها المؤسسـات التجاريـة أثـر في تركيبـة قوائمهـا

المالية حيث تختلف الأهمية النسبية لمختلف البنود جوهرياً باختلاف نشاط المؤسسات، لذا؛ وقبل استعراض القوائم المالية، سنشير بسرعة إلى الأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسات، والسمات الأساسية التي يتصف بها كل نشاط وأثر ذلك على مكونات بنود الميزانية من الناحية الكمّية .

أنواع المؤسسات (Types Of Firms)

يمكن تصنيف المؤسسات إلى أربعة أنواع وذلك من حيث طبيعة النشاط الذي تقوم به وهي :

1. المؤسسات الصناعية (Manufactures)

وهي المؤسسات التي تبيع منتجات قامت بتصنيعها أو تجميعها باستعمال مواد خام وآلات وعمّال، وتتطلب طبيعة هذه النشاط استثماراً كبيراً في الموجودات الثابتة كما تتطلب أيضاً استثماراً كبيراً (نسبياً) في الحسابات المدينة والبضاعة بمختلف أنواعها أما جانب المطلوبات من الميزانية، فيتميز بارتفاع حقوق أصحاب المؤسسة، وكذلك ارتفاع الديون الطويلة الأجل، وتتمثل المطلوبات القصيرة الأجل بديون البنوك القصيرة الأجل وديون الموردين .

أما قوائم الدخل لمثل هذه المؤسسات، فيتوقع أن تظهر هامشاً ربحياً عالياً لإرتفاع المخاطر، كما يتوقع ظهور مصروفات إدارية وعمومية عالية أيضاً.

2. مؤسسات البيع بالجملة (Wholesalers)

وهي المؤسسات التي تتعامل بتجارة السلع على نطاق واسع، وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع حجم رأسمالها العامل الإجمالي، حيث تتركز معظم موجودات بالحسابات المدينة وبالبضائع، أما الموجودات الثابتة فقليلة الأهمية .

وتموّل موجودات هذه المؤسسات بالإعتماد على الإقتراض القصير الأجل من البنوك والموردين أما المصادر الذاتية والقروض الطويلة الأجل فهي قليلة نسبياً لانخفاض الحاجة في مثل هذه الحالة إلى الإستثمار في الموجودات الثابتة كما أشرنا سابقاً، لأن مثل هذه المؤسسات تبيع منتجات جاهزة دون أن تضيف لها شيئاً، لذا توصف مخاطرها بأنها منخفضة وهوامشها الربحية ومصروفات التشغيل لديها

منخفضة أيضاً، كذلك فإن ما تحققه هذه المؤسسة من أرباح تعتمد بالدرجة الأولى على معدلات الدوران المرتفعة لديها، حيث تعادل مبيعاتها أضعاف موجوداتها في معظم الأحيان .

3. مؤسسات البيع بالمفرق (Retailers)

وهي المؤسسات التي تبيع منتجاتها للمستهلك النهائي للسلعة التي تتعاطى تجارتها، ويتميز الإستثمار في الموجودات الثابتة لدى هذه المؤسسات بارتفاعه مقارنة مع مؤسسات البيع بالجملة، ويعود السبب في ذلك إلى رغبتها في جلب اهتمّام المستهلك من خلال الديكور الجميل والعرض الجذّاب للسلع والخدمات .

وتتصف مؤسسات تجارة المفرّق، والتي يتميز نشاطها أحياناً بالموسمية، بصغرها وانخفاض رأسمالها واعتمادها على القروض القصيرة الأجل لتمويل عملياتها .

وتبيع هذه المؤسسات للمستهلك النهائي، هذا ويتوقع أن تكون هوامشها الربحية عالية لإرتفاع تكاليف الإعلان والتسويق والديكور .

4. مؤسسات الخدمات (Utilities)

تبيع مؤسسات الخدمة سلعاً غير ملموسة يتم استهلاكها عند تقديمها مباشرة، مثل الكهرباء والمواصلات والخدمات المهنية .

ويصعب وضع نموذج عام موحد لميزانيات مؤسسات الخدمات لتعدّد هذه المؤسسات ولتنوع الخدمات التي تقدمها، ولكن هناك صفات عامة تجمع بين تركيبة موجوداتها ومصادر تمويلها.

وقد تكون البضاعة منعدمة أو قليلة الحجم لدى هذه المؤسسات لبيعها خدمات غير ملموسة، أما الموجودات الثابتة فغالباً ما تكون كبيرة الحجم كما هي الحال في مؤسسات النقل والقطارات ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية، أما مصادر التمويل فغالباً ما تكون من رأس المال والديون الطويلة الأجل .

التعريف بالقوائم المالية (Financial Statements)

إنَّ المحلل يحتاج لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية، إلاّ أن المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية:

1. موضوعيتها، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية.
2. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها.
3. استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة.

أولاً : قائمة الدخل (Income Statement)

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية .

وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى عدا المبيعات، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات .

وعند إعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .

وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقة، هذا وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة المشروع منها :

أ -حساب التشغيل للمشاريع الصناعية.

ب - حساب المتاجرة للمشاريع التجارية.

ج – حساب الأرباح والخسائر.

-أهمية قائمة الدخل

من أهم أهداف المحاسبة تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع خلال الفترة الزمنية موضع الإعتبار، لأن تعرّف الدخل ضروري في المجالات التالية :

أ -تمكين المالكين من تعرّف نتائج استثماراتهم.

ب -تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم.

ج -تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.

د -تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات.

مثال على قائمة الدخل

	بالدينـــار
المبيعات	4200
تكلفة المبيعات	(2800)
مجمل ربح العمليات	1400
المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع	(950)
الإستهلاك	(100)
صافي ربح العمليات	350
فائدة مدفوعة	(50)
صافي ربح العمليات بعد الفائدة	300
إيرادات أخرى :	
* فائدة مقبوضة	10
* أرباح أسهم	15
* ربح بيع موجودات	10
	35
مصروفات أخرى	(25)
صافي الربح قبل الضريبة	320
ضريبة (50%)	(160)
صافي الربح بعد الضريبة	160

عناصر قائمة الدخل

1- المبيعات أو الإيرادات (Gross Sales, Revenue, Income)

وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات الوحدة الإقتصادية الأساسية، وللوصول إلى صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات العناصر التالية :

أ - مردودات المبيعات.

ب- الخصم المسموح به.

2- تكلفة المبيعات (Cost Of Goods Sold)

يتكون هذا البند من الكلفة المرتبطة بالوحدات المبيعة، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية، إذ أن المتاجرة لا تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصروفات تصنيع .

وتظهر تكلفة البضاعة (للمؤسسة التجارية) كما يلي :

بضاعة أول المدة + مشتريات	100 1550
البضاعة المتاحة للبيع	1650
- بضاعة آخر المدة	150
تكلفة المبيعات	1500

أما المشروعات الصناعية، فتعد قائمة تبين تكلفة البضاعة المصنعة التي تشبه في طبيعتها البضاعة المشتراة في المشروعات التجارية، وتظهر تكلفة البضاعة المصنعة على النحو التالي :

تكلفة البضاعة المصنعة للفترة المنتهية في 2001/12/31	
أ - مـواد خــام :	
مواد خام أول المدة	100
+ مشتريات مواد خام	850
مواد خام متاحة للإستعمال	950
- مواد خام في نهاية المدة	(20)
تكلفة المواد الخام	930
ب - عمل مباشر	520
ج - مصروفات صناعية غير مباشرة	
عمل غير مباشر	140
مواد غير مباشرة	40
صيانة، تأمين، متفرقة	220
استهلاك المصنع	100
مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة	500
+ بضاعة تحت التصنيع / أول المدة	440
- بضاعة تحت التصنيع / آخر المدة	140
د - التغير في البضاعة تحت التصنيع	(300)
كلفة البضاعة المصنعة (أ + ب + ج + د)	1650

هذا وبعد احتساب كلفة البضاعة المصنعة، يتم احتساب كلفة المبيعات بنفس الطريقة المطبقة في المؤسسات التجارية، وذلك كالتالي :

كلفة المبيعات	
كلفة البضاعة المصنعة	1650
+ بضاعة جاهزة أول المدة	300
- بضاعة جاهزة آخر المدة	(350)
كلفة البضاعة المباعة	1600

3- مجمل ربح العمليات (Gross Margin)

وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها .

4- مصروفات التشغيل (Operating Expenses)

- وتشمل مصروفات البيع والتوزيع، وهذه بدورها تشمل رواتب رجال المبيعات وعمولات البيع والإعلان والمعارض .
- المصروفات الإدارية والعمومية وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الإتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية وتكاليف التدقيق .

5- الدخول والمصروفات الأخرى (Other Revenues & Expenses)

وتشمل الأرباح المتحققة من فوائد الأرصدة والأرباح من الإستثمارات ودخل الإيجارات؛ أما المصاريف الأخرى، فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى.

6- أرباح أو خسائر غير عادية (Extraordinary Gains & Losses)

ويتم عرض هذا البند بشكل مستقل في قائمة الدخل، ويصنف ضمن هذا البند العنصر الذي يحقق المعايير التالية معاً :

أ - أن يكون غير عادي في طبيعته.

ب – غير متكرر في حدوثه.

ج – له أهمية نسبية.

7- ضريبة الدخل.

8- صافي الربح.

ثانياً : الميزانية العمومية (Balance Sheet)

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .

وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما :

أ -**الجانب الأيمن:** ويمثل الموجودات، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل.

ب-**الجانب الأيسر:** ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين، وهو يبيّن الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة .

وتعد هذه القائمة عادةً لفترة زمنية تدعى الفترة المحاسبية، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمؤسسات المختلفة سنة واحدة دون أن يمنع من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية، أو شهرية، أو ربع سنوية أو نصف سنوية .

وبسبب كون الميزانية ملخصاً للموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة، فإنها تتصف بالسكون لبيانها للموقف المالي للمؤسسة، في لحظة واحدة فقط، ولا تصبح بعدها ممثلة لهذا الوضع، لأن عمليات البيع والشراء والوفاء والإستدانة لا تتوقف وبالتالي تغير الوضع المالي للمؤسسة بشكل مستمر .

وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل، فتركيبة الموجودات تتأثر بمجموعة العوامل التالية :

1- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة (تجارة، صناعة، خدمات)
2- أهداف المؤسسة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع)
3- شكل المؤسسة (مشروع فردي، شركة تضامن، شركة مساهمة)

أما تركيبة الجانب الأيسر، فتتأثر بجميع العوامل السابقة، بالإضافة إلى تأثرها بمجموعة العوامل التالية :

1- طبيعة أسواق المؤسسة (سياسات البيع والتوزيع، توافر الإقتراض)
2- مرحلة النمو التي وصلتها المؤسسة (النمو، البلوغ، الإنحدار)

3- فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الإعتماد على الموارد الذاتية)

4- مدى توافر مصادر من رأسمال وديون

-تبويب عناصر الميزانية

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها وهو إعطاء صورة واضحة، وعادلة لموقف المشروع المالي، وهذا الأمر استدعى ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة، يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعنية، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة، كمعرفة رأس المال العامل، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة .

أولاً : الأصول (Assets)

تقسم الأصول إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية حسب درجة سيولتها حيث يتم الترتيب ابتداءً من الأصول الأكثر سيولة ومن ثمَّ الأقل .

أ -الموجودات المتداولة (Current Assets)

وهي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة، أياً كان الأكثر، وهي تشمل البنود التالية :

-النقد (Cash)

ويشمل النقد الموجود في صندوق المؤسسة، بالإضافة إلى أية إيداعات نقدية في البنوك، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار نقدية في البنوك هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار وذلك المقيد، فالمبالغ المحجوزة ضماناً لتسهيلات معينة، والمبالغ الموجودة خارج البلاد وغير قابلة للتحويل هي أمثلة على النقد غير القابل للإستعمال، ولا تصنف هذه ضمن الموجودات المتداولة .

-أسهم وسندات قابلة للتسويق (Marketable Securities)

غالباً ما تستثمر المؤسسات التجارية الفوائض النقدية المؤقتة لديها بأسهم وسندات قصيرة الأجل، وبشكل خاص الأوراق الحكومية؛ وذلك لأن مثل هذه الأوراق قد تدر دخلاً، أو تحقق فائدة، أو ترتفع قيمتها لحين الحاجة إليها على شكل نقد .

وتصنف ضمن هذا البند الأوراق المالية التي لا تنوي المؤسسة الإحتفاظ بها ولها سوق جاهزة ونشطة، كالأسهم المتداولة في السوق المالي، هذا ولا يدرج ضمن هذا البند المساهمات في الشركات غير المتداولة أسهمها في السوق المالي، ويتم تصنيف هذه الأوراق ضمن الموجودات المتداولة، لوجود النية والإمكانية لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها، وبعكس ذلك تصنف ضمن الإستثمارات طويلة الأجل .

-المدينون وأوراق القبض (Notes & Accounts Receivable)

يمثل هذا البند مطلوبات الشركة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط آجلة، وما يدرج من الذمم المدينة ضمن هذا البند هي تلك المتوقع تحصيلها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية، ويجب أن نفصل هذا النوع من المدينين عن حسابات الموظفين المدينين، وعن حسابات الشركات التابعة والشقيقة عن تلك الحسابات الناتجة عن العمليات العادية .

وفي حالة الحسابات الجارية للعملاء المدينين، ليس هناك من تحديد لتاريخ الدفع لكن العرف التجاري هو الذي يحدد المواعيد التقريبية عادةً، طبقاً لنوع النشاط التجاري، أما بالنسبة لأوراق القبض، فهي مرحلة أقرب إلى السيولة من المدينين لأنها عبارة عن تعهد بالدفع في وقت محدد، يمكن تسييلها لدى البنوك عن طريق الخصم

ويتحدد حجم هذا البند في ضوء سياسة المؤسسة للمبيعات الآجلة، والأعراف السائدة في الصناعة وحجم المبيعات وطبيعة السلعة المبيعة .

ونظراً لمخاطر عدم التحصيل المتوقع أن تواجهه بعض الديون، تعمل المؤسسات على تكوين احتياطي خاص للديون المشكوك فيها، وإذا ما تأكد عدم التحصيل مستقبلاً فيتم قيد الدين المعدوم على الإحتياطي المخصص لهذه الغاية .

-البضاعة (Inventory)

تتكون البضاعة من المنتجات التي ستقوم المؤسسة ببيعها، أو المواد الخام التي ستقوم باستعمالها في عملية الإنتاج، وهي من بين أكبر الموجودات في المؤسسات التجارية والصناعية .

وغالباً ما تكون بضائع المؤسسة التجارية جاهزة، ولا تحتاج لكثير من العمل والخدمات لتجهيزها للبيع، أما بالنسبة للشركات الصناعة، فالوضع يختلف لأنها تملـك أنواعـاً مختلفـة من البضائع، طبقاً للمرحلة التي وصلت إليها في طريقها للوصول إلى الشكل النهـائي القابـل للبيع، فهناك المواد الخام والبضاعة تحت التصـنيع والبضـاعة الجـاهزة ويـتم إظهـار هـذه العناصر الثلاثة في الميزانية بشكل مفصل أو في شكل مجموعة تحت بند البضاعة .

-المصروفات المدفوعة مقدماً (Prepaid Expenses)

وهي مبالغ مدفوعة لآخرين عن خدمات ستقدم للمؤسسة مستقبلاً، وتتم رسملة هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة لحين تقديم الخدمة، إذ يتم بعدها تحميل قيمة الدفعـة على حساب الأرباح والخسائر .

وتصنف هـذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة، ليس لأنها ستتحول إلى نقد بـل لأنهـا دفعة مقدمة على خدمات لابدَّ أن يستعمل النقد لحيازتها وبحيث يـتم اسـتخدامها خـلال فترة قصيرة .

ب – الموجودات الثابتة (Fixed Assets)

وهي الأصول التي يقتنيها المشروع للإستعانة بها عـلى أداء خدماتـه، أو تسـهيل القيـام بعملياته التجارية، وليس لإعادة بيعها، حيث يتم الإحتفاظ بهـا طالمـا بقيـت منتجـة، مثـل العقارات والآليات وتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها : أنها لا تهلك عادةً في مدة ماليـة واحدة، كما أن الأساس المستعمل في تقويمها والغرض منها واحد وطبيعة تمويلها واحـدة، إذ تمول عادة من أموال أصحاب المشروع، أو بقروض طويلة الأجل نسبياً .

وأهم الأصول الثابتة ما يلـي:

-الأرض: أهم ما يميزها أنها لا تخضع للإستهلاك مثل بقية الأصول الثابتة الأخرى، وذلك لعدم محدودية حياتها الإستعمالية .

-البناء والآليات: تتميز بمحدوديـة اسـتعمالها، بحيـث تهلـك بعـد فـترة نتيجـة لإستعمالها في عملية الإنتاج، لذلك تنقص قيمـة هـذه الأصـول بواسـطة الإسـتهلاك

السنوي، ويظهر الإستهلاك لهذه الأصول بشكل رصيد متراكم مطروحاً من الأصول وذلك بهدف إظهار قيمة الأصول الأصلية، والإستهلاك الحاصل عليه، والرصيد الصافي بعد الإستهلاك .

ج - الأصول المعنوية (Intangible Assets)

يطلق عليها البعض الأصول الثابتة غير الملموسة (Intangibles)، وهي تشمل تلك الأصول التي لا وجود لها، كشهرة المحل، وحقوق الإمتياز والإختراع، والعلامات التجارية، ومصروفات التأسيس .

وتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها أن قيمتها الدفترية لا يقابلها شيء ملموس ومن هنا جاءت تسميتها بالأصول المعنوية، كما أن هذه القيمة غير ثابتة، بل عرضة للتقلبات المفاجئة الناتجة في أغلب الحالات عن ظروف خارج إرادة إدارة المشروع .

يضاف إلى ذلك أن يفضل دوماً إظهارها بأقل قيمة ممكنة خشية زوال قيمتها فجأة، نتيجة لزوال أسباب ودواعي وجودها .

وتذكر الأصول المعنوية حسب كلفتها، وإن لم تكن لها كلفة، فلا يجوز إدراجها هذا ويجب استهلاك الموجودات المعنوية ذات الوجود المحدد (Limited Existence) مثل الإستثمارات، وحقوق الطبع والإمتياز ضمن الحياة المقدرة لها، أما الأصول المعنوية ذات الحياة غير المحدودة (Unlimited Existence) مثل الشهرة والأسماء التجارية فإن المنطق لا يوجب استهلاكها ومع ذلك توصي المبادئ المحاسبية باستهلاكها خلال فترة زمنية .

ملاحظـــة

هناك أنواع من الأصول تعتبر أحياناً أصولاً ثابتة، على حين لا تعتبر (أصولاً ثابتة) في أحيان أخرى، فالأوراق المالية تعتبر أصولاً متداولة، إذا كان شراؤها بهدف استغلال السيولة أو المضاربة، أي لإعادة بيعها وقت ارتفاع سعرها، على حين تعتبر أصولاً ثابتة، إذا تمَّ شراؤها بهدف تحقيق السيطرة على الشركات المصدرة لها، كما هي الحال في الشركات القابضة والتابعة، ومن هنا يأتي اختلاف تقييم هذه الأصول تبعاً لتصنيفها، فهي تُقيَّم بالتكلفة إذا كانت أصولاً ثابتة؛ وإذا كانت أصولاً

متداولة، فتُقيَّم بالكلفة مطروحاً منها مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في حالة كون الأسعار أقل من الكلفة .

ثانياً : المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة (Total Liabilities & Equity)

وهي عبارة عن الإلتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين، كما هي الحال في الموجودات، فإن المطلوبات أيضاً تقسم إلى مجموعات رئيسة، ثم إلى مجموعات فرعية حسب الإستحقاق :

أ - المطلوبات المتداولة (Current Liabilities)

تشمل تلك الإلتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة تكون – عادة – في حدود فترة تقل عن سنة، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة، تشترك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالباً ما تستعمل لتمويل الأصول المتداولة، ومثال ذلك :

-**أوراق الدفع** : وهي الأسناد التجارية الموقعة لصالح الموردين

-**ديـــون:** وهي الإلتزامات للموردين، وغالباً ما تستحق هذه الديون خلال فترة قصيرة.

- التزامات مستحقة غير مدفوعة (Accruals) مثل الرواتب، الضرائب .

ب- المطلوبات طويلة الأجل (Long Term Liabilities)

هي الإلتزامات التي يكون استحقاقها لمدة سنة وأكثر، مثل القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل .

ج – حقوق الملكية (Capital Equity)

وهي تمثل ما قدمه أصحاب المشروع من أموال مباشرة لأجل الإستثمار، بالإضافة إلى أية إرباح تحققت لهم دون سحبها من المشروع، وبشكل اكثر تفصيلاً، يمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل فيما يلي :

1- رأس المال المدفوع.
2- الأرباح المحتجزة.
3- الضميمة: وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من

قيمتها الإسمية، وتعرف أيضاً بعلاوة الإصدار .

الشركة (س)

الميزانية العمومية في 12/31/............

كلي	جزئي	الأصـــول	كلي	جزئي	المطلوبات وحقوق المساهمين
		الأصول المتداولة			مطلوبات متداولة
	x x	نقدية		x x	دائنون
	x x	مدينون (صافي)		x x	أوراق دفع
	x x	مخزون		x x	قروض قصيرة الأجل
X x x		مجموع الأصول المتداولة	x x x		مجموع المطلوبات المتداولة
		الأصول الثابتة			مطلوبات طويلة الأجل
		أراضي		x x	قروض طويلة الأجل
		مبانـي		x x	سندات طويلة الأجل
		معدات وآلات	x x x		مجموع المطلوبات طويلة الأجل
X x x		مجموع الأصول الثابتة			
	x x	يطرح : متراكم الإستهلاك			
X x		صافي الأصول الثابتة			
			x x		مجموع المطلوبات
		أصول غير ملموسة			حقوق المساهمين
		شهرة (صافي)		x x	رأس المال من الأسهم العادية
		علامات تجارية (صافي)		x x	احتياطيات
X x x		مجموع الأصول غير الملموسة		x x	أرباح محتجزة
			x x x		مجموع حقوق المساهمين
X x x		مجموع الأصول	x x x		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

أدوات التحليل المالي (Tools Of Financial Analysis)

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكّنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار .

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية :

1-مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة (Comparative Financial Statement Analysis):

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها .

2-**تعرف الأهمية النسبية لكل بنود من بنود الموجودات والمطلوبات/ التحليل الهيكلي (Structural Analysis / Common Size Balance Sheet)**

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين، هما :

أ -مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين .

ب – كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

3- قائمة التدقيق النقدي (Cash Flow Statement)

يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل، وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي : التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، التدفقات النقدية من عمليات الإستثمار، والتدفقات النقدية من عمليات التمويل؛ وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الإستحقاق.

4- التحليل المالي بالنسب (Ratio Analysis)

يقوم هـذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضـها ببعض، أو بالإستناد إلى معايير محـددة بهـدف الخـروج بمعلومـات عـن مـؤشرات وأعـراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل .

تحليل القوائم المالية

أولاً: التحليل المقارن للميزانيات العمومية

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينـة، عـلى حـين تمثـل قائمـة الدخل كشفاً بالدخل المتحقق، وبالتكـاليف المرتبطـة بهـذا الـدخل، والنتيجـة مـن ربـح أو خسارة لفترة معينة، وإذا ما تـمَّ تحليـل البيانـات الماليـة الـواردة في هـاتين القـائمتين، فـإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقـة الموقـف المالـي للمؤسسـة للفـترة المعنيـة، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مـما فيهـا من معلومات، للأسباب التالية :

1- قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المؤسسة المعتاد

2- لا تخبر المحلل عما إذا كانـت النتـائج التـي تظهرهـا افضـل أو أسـوأ مـما كـان في الماضي

3- لا تخبر شيئاً عن الإتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة، علماً بأن الإتجـاه أهـم بكثـير من النتائج التي تظهرها قائمة واحدة

ولهذه الأسباب يلجأ المحللـون إلى مقارنـة القـوائم الماليـة للمؤسسـات لتعـرف الإتجـاه الذي يتخذه أداؤها، هذا وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسـة نفسـها، وتسـمى المقارنة في هذه الحالة مقارنـة داخليـة، أو قـد تكـون مـع قـوائم ماليـة لمؤسسـات أخـرى وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية .

وسنكتفي -فيما يلي -بالإشارة إلى المقارنـة الداخليـة، لأن المقارنـة الخارجيـة لا تختلـف عنها إلا في عملية المقارنة مع مؤسسات أخـرى تنتمـي إلى نفـس الصـناعة ونفـس النشـاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو .

المقارنة الداخلية للقوائم المالية

يتحقق التحليل المقارن من وضع الميزانيات العمومية أو قوائم الدخل بعضها إلى جانب بعض، ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند، على مدى السنوات .

مقارنة الميزانية العمومية للمؤسسة

تنعكس الآثار المترتبة على قيام المؤسسة بنشاطها في ميزانياتها العمومية عن طريق الزيادة أو النقص في مختلف بنودها، وبإمكان المحلل ملاحظة هذه التغيرات من خلال المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين أو بين عدة ميزانيات .

أ - المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين

بالإمكان المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين مرتبتين ترتيباً عمودياً بنفس التسلسل (كما هو موضح في المثال التالي) وذلك لتحقيق ما يلي :

1-المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها

2-تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

3-تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند، لأن التغير الكمّي قد لا يعبّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل .

الميزانية العمومية المقارنة

	2000	2001	التغير + (-)	النسبة المئوية للتغير
نقد وشبه نقد	6	8	2	%33
مدينــون	26	31	5	%19
بضاعـة	26	33	7	%27
مجموع الموجودات المتداولة	58	72	14	%24
موجودات ثابتة	52	58	6	%12
المجمـــوع	110	130	20	%18
ديون قصير الأجل	31	51	20	%65
ديون طويلة الأجل	21	15	(6)	(%29)
حقوق ملكيــة	58	64	6	%10
المجمـــوع	110	130	20	%18

عند التحليل المقارن، لا بدَّ من ملاحظة ما يلي :

1- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس، وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكـس، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى .

2- عندما يكون للبند وجود في سنة الأسـاس، ولا يوجـد مقابلـه في السـنة الثانيـة فـإن النقص الحاصل هو 100% .

3- عندما لا يكون وجود للبند في سنة الأساس، ويوجد مقابله في السنة التالية، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر، ويوضح المثال التالي ما ذكر أعلاه:

	2000	2001	التغير	نسبة التغير
الدخل الصافي	(4500)	1500	6000	-
ضرائب	2000	(1000)	(3000)	-
أوراق دفع	-	8000	8000	-
أوراق قبض	10000	-	(10000)	(%100)

ب- المقارنة بين عدة ميزانيات

إذا توافرت للمحلل ميزانيات عمومية لعدة سنوات، يستطيع ترتيبها بالشكل الظاهر في المثال التالي، للتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة على مدى هذه السنوات .

ميزانيات عمومية مقارنة

	1997	1998	1999	2000	2001
نقد وشبه نقد	6	8	10	12	16
مدينون	28	36	42	52	62
بضاعة	24	30	38	52	66
مجموع الموجودات المتداولة	58	74	90	116	144
الموجودات الثابتة / صافي	60	84	90	104	116
مجموع الموجودات	118	158	180	220	260
دائنون	10	14	20	34	46
مستحقات	16	24	26	28	34
مجموع المطلوبات المتداولة	26	38	46	62	80
ديون طويلة الأجل	8	6	12	20	26
مستحقات عاملين	10	14	16	22	26
إجمالي المطلوبات	44	58	74	104	132
رأسمال مدفوع	52	62	62	62	62
أرباح غير موزعة	22	38	44	54	66
إجمالي حقوق المساهمين	74	100	106	116	128
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	118	158	180	220	260

ج- مقارنة الحجم الموحد للميزانيات العمومية (Common-Size Analysis)

تقوم هذه الطريقة على أساس تحويل الأرقام المطلقة في الميزانيات العمومية إلى نسب، وذلك باعتبار أن كلاً من جانبي الميزانية متساوٍ 100%، وبعد ذلك يتم التعبير عن كل بند من بنود الميزانية كنسبة من مجموع الجانب الذي ينتمي إليه، وذلك بقسمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي ينتمي إليه .

وتمكّن هذه القائمة المقارنة المحلل من أن يحكم بنظرة سريعة على الإتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة وأداؤها، والتغيرات النسبية التي تطرأ على كل بند، كما تفصح بشكل معبر عن تركيبة الأصول، والموارد المستخدمة في تمويلها، والخصوم، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها، ومدى تركزها، وتطور هذه الأهمية على مدى السنوات .

	1997	1998	1999	2000	2001
الموجودات					
نقد وشبه نقد	%5	%5	%6	%5	%6
مدينون	%24	%23	%23	%24	%24
بضاعة	%20	%19	%21	%24	%25
مجموع الموجودات المتداولة	%49	%47	%50	%53	%55
صافي الموجودات الثابتة	%51	%53	%50	%47	%45
مجموع الموجودات	%100	%100	%100	%100	%100
المطلوبات وحقوق المساهمين					
دائنون	%8	%9	%11	%15	%18
مستحقات	%14	%15	%14	%13	%13
مجموع المطلوبات المتداولة	%22	%24	%25	%28	%31
ديون طويلة الأجل	%7	%4	%7	%9	%10

حقوق العاملين	%8	%9	%9	%10	%10
إجمالي الديون	%37	%37	%41	%47	%51
رأس المال المدفوع	%44	%39	%34	%28	%24
أرباح غير موزعة	%19	%24	%25	%25	%25
إجمالي حقوق المساهمين	%63	%63	%59	%53	%49
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	%100	%100	%100	%100	%100

ثانياً : التحليل المقارن لقوائم الدخل

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باستخدام نفس الأدوات التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية :

أ - المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عمودياً بنفس التسلسل (كما يبين المثال اللاحق) لتحقيق ما يلي :

1-المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها.

2-تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير.

3-تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند، لأن التغير الكمّي قد لا يُعبِّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل.

قائمــة الدخـــل

	2000	2001	كمية التغير	الأهمية النسبية للتغير
صافي المبيعات	250	300	50	%20
تكلفة المبيعات	(160)	(184)	24	%15
مجمل الربح	90	116	26	%29
مصروفات بيع وتوزيع	(35)	(41)	6	%17
استهلاك	(10)	(10)	-	صفر
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	45	65	20	%44
ضريبة	23	33	10	%43
صافي الربح	22	32	10	%45

ب - المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات

تتم المقارنة بين قوائم الدخل لنفس المؤسسة لعدة سنوات من أجل تعـرّف الإتجاهـات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن، ويبين المثال التالي قائمة دخـل مقارنة لعدة سنوات، ويلاحظ ما يلي :

1-اتخذت المبيعات اتجاهــاً تصاعدياً

2-اتخذت الأرباح اتجاهاً صاعداً أيضاً

3-نمت المصروفات بنسبة أقل من نسبة نمو المبيعات مما يدل على كفايـة الرقابـة عـلى المصروفات.

قائمة دخل مقارنة بالأرقام

	1997	1998	1999	2000	2001
صافي المبيعات	280	360	420	50	600
تكلفة المبيعات	(162)	(216)	(264)	(326)	(384)
مجمل الربح	118	144	156	174	216
مصروفات البيع	(36)	(48)	(46)	(42)	(48)
مصروفات إدارية وعمومية	(16)	(20)	(22)	(24)	(30)
استهلاك	(12)	(16)	(18)	(20)	(22)
إجمالي المصروفات	64	84	86	86	100
الربح قبل الفائدة والضريبة	54	60	70	88	116
فوائد مدفوعة	(2)	(2)	(2)	(2)	(2)
إيرادات أخرى	2	2	2	2	2
الربح قبل الضريبة	54	60	70	88	116
ضريبة	(26)	(28)	(34)	(42)	(56)
صافي الربح	28	32	36	46	60

ج - قائمة دخل مقارنة بالنسب (Common Size Income Statement)

وبدلاً من أن تتم المقارنة بين الأرقام المطلقة لقوائم الدخل، تتم المقارنة في هذه الحالة بين نسب مئوية ممثلة لكل بند من بنودها، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسبة من المبيعات .

والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحليل قائمة الدخل تحليلاً عمودياً، على أن تمثّل المبيعات 100%، إذ ينسب كل بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات، وبعد إنجاز هذا التحليل تتم المقارنة بين النسب المستخرجة .

وتمكّن هذه المقارنة المحلل من التعرف على كفاية الأداء عند مستويات مختلفة من المبيعات، كما تمكنه من تعرف الإتجاه الذي تتخذه مختلف البنود والتغيرات التي قد تطرأ عليها .

قائمة دخل مقارنة بالنسب

	1997	1998	1999	2000	2001
صافي المبيعات	%100	%100	%100	%100	%100
تكلفة المبيعات	%58	%60	%63	%65	%64
مجمل الربح	%42	%40	%37	%35	%36
مصروفات البيع	%13	%13	%11	%8	%8
مصروفات إدارية وعمومية	%6	%6	%5	%5	%5
مصروف الإستهلاك	%4	%4	%4	%4	%4
إجمالي المصروفات	%23	%23	%20	%17	%17
الربح قبل الفوائد والضرائب	%19	%17	%17	%18	%19
فوائد مدفوعة	%0.7	%0.6	%0.5	%0.4	%0.3
إيرادات أخرى	%0.7	%0.6	%0.5	%0.4	%0.3
الربح قبل الضريبة	%19	%17	%17	%18	%19
ضريبة الدخل	%9	%8	%8	%8	%9
صافي الربح	%10	%9	%10	%10	%10

ثانياً : التحليل الهيكلي للقوائم المالية (Structural Analysis)

ويقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه البند، ويتحقق ذلك بقسمة كل بند من بنود الموجودات على إجمالي الموجودات وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات.

ويركز هذا التحليل على مظهرين هامين هما :

1-إظهار الأهمية النسبية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق المساهمين

2-إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات

ثالثاً : تحليـل النسـب الماليــة (Ratios Analysis)

يمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية هي على النحو التالي :

نسب الربحية (Profitability Ratios)

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما :

أ -مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح، وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :

$$\text{1 – حافة مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{2-حافة ربح التشغيل} = \frac{\text{ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتستخدم النسبتان أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات .

ب – مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً .

وتضم هذه المجموعة نسباً مالية مثل :

$$\text{-العائد على الموجودات ROA} = \frac{\text{ربح التشغيل (EBIT)}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$$

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الإستثمار (ROI) وتحدد بالمعادلة التالية :

$$\text{ROI} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$$

يقصد بالمعدل ما يلي :-

$$\frac{\text{مجموع البند في بداية السنة + مجموع البند في نهاية السنة}}{2}$$

حيث ض = معدل ضريبة الدخل

العائد على حقوق المساهمين العاديين (ROE) = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{معدل صافي حقوق المساهمين}}$

-القوة الإيرادية (Earning Power)

ويتوقف تحديدها على الزاوية التي يُنظر من خلالها لذلك المؤشر، فإذا كانت القوة الإيرادية (EP) مرادفاً للعائد على الموجودات (ROA) فإنها تحدد بالمعادلة التالية

EP = حافة ربح التشغيل x معدل دوران الموجودات

أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الإستثمار ROI فإنها تحدد بالمعادلة التالية:

EP = حافة الربح بعد الضريبة x معدل دوران الموجودات.

ومما تجدر الإشارة هنا هو أنه يتوجب على المحلل المالي في تنفيذه لتحليل الربحية أن يميز بين مصطلح الربح من جهة Profit، ومصطلح الربحية **Profitability** من جهة أخرى، كما عليه أن يربط النسب المشار إليها أعلاه بمؤشر آخر سيرد ذكره لاحقاً عند عرض مجموعة نسب الكفاءة أو نسب النشاط، ويقصد بهذا المؤشر ما يعرف بنسبة معدل دوران الموجودات .

إذ توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد المبيعات والتي هي في الأساس المصدر الرئيسي للأرباح، وبناء لذلك نلاحظ بأن هذه النسبة أي معدل دوران الموجودات تعتبر أحد طرفي معادلة القوة الإيرادية للمنشأة .

نسب السيولة Liquidity Ratios

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

وتشمل هذه النسب ما يلي :

- نسب التداول (Current Ratio) = $\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

-**نسب السيولة السريعة (Acid Ratio – Quick)** = $\frac{\text{الموجودات المتداولة – المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

-**نسبة النقدية (Cash Ratio)** = $\frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفقاً عليها كمقياس للسيولة، وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معين، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات .

من جانب آخر نذكر مرة أخرى بأن نسب السيولة آنفة الذكر وإن كانت تعبر عن المحتوى أو المضمون الكمي لسيولة المنشأة دون المحتوى أو المضمون النوعي الذي يتطلب لتقييمه استخدام مؤشرات أخرى هي نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة مثل: معدل دوران الذمم المدينة، معدل دوران المخزون، معدل دوران الذمم الدائنة وهذه المعدلات وغيرها سيتم التعرض لها بالتفصيل لدى بحث نسب النشاط .

كما نذكر أيضاً بوجوب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة، هذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمنشأة لكنهما في الوقت نفسه متضادين، بمعنى أن مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر، من هنا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما وبالتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المنشأة دائماً على أنه علامة صحة في أداء المنشأة، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المنشأة

كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس سلباً على مؤشرات سيولتها .

نسب الأداء أو نسب النشاط (Performance of Activity Ratios)

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثمَّ مدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الموجودات .

ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيستين هما :

أ - نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة، وتشمل ما يلي :

-معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover)=

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل رصيد المدينين}}$$

-متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)=

$$\frac{365}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

ويقيس هذا المعدلان كفاءة إدارة الإئتمان ومدى فاعلية سياسات الإئتمان والتحصيل، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس .

معدل دوران المخزون (Inventory Turnover) =

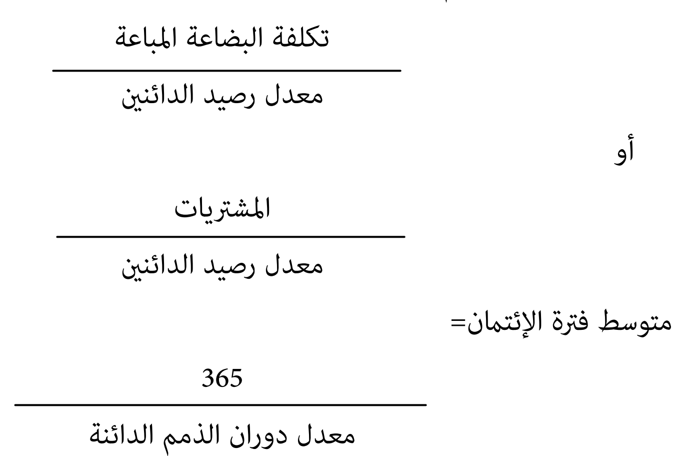
$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد المخزون}}$$

متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون =

$$\frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون .

معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover) =



$$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{معدل رصيد الدائنين}}$$

أو

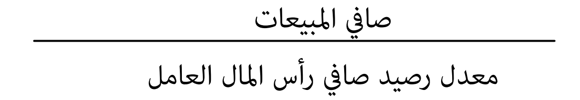
$$\frac{\text{المشتريات}}{\text{معدل رصيد الدائنين}}$$

متوسط فترة الإئتمان=

$$\frac{365}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة .

معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover) =



$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل رصيد صافي رأس المال العامل}}$$

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح .

نذكر هنا مرة أخرى بأن معدلات الدوران آنفة الذكر تستخدم كمؤشرات مكملة لنسب السيولة باعتبارها مؤشرات مفيدة لنوعية أو جودة الموجودات المتداولة .

ويجدر بالمحلل المالي لدى دراسة معدلات دوران الموجودات المتداولة بشكل عام أن يراعي احتمالات ما قد تلجأ إليه المنشأة من تحسين صوري لها عن طريق القيام ببعض الإجراءات المؤقتة في نهاية العام بقصد تحسين هذه المعدلات في البيانات المالية المنشورة .

فيمكن لها مثلاً أن ترفع معدل دوران البضاعة عن طريق القيام بصفقات بيع كبيرة بشروط سهلة في نهاية العام، تؤدي إلى تضخيم قيمة المبيعات، ومن ثمَّ تخفيض رصيد المخزون، فيكون لهذا الإجراء أثر مزدوج على الربحية فيحسنها وعلى السيولة فيرفعها، كما يمكن تحسين معدل دوران الذمم المدينة بتاريخ إعداد الميزانية عن طريقة زيادة في تحصيل الذمم فوق المعدلات المعتادة، ثم تعود المنشأة إلى سياسات الإئتمان السهلة بعد إعداد الميزانية مباشرة .

ملاحظة

في قياس أو اشتقاق معدلات الدوران آنفة الذكر يمكن الإستعاضة في المقام عن رقم الرصيد برقم متوسط الرصيد إذا ما أمكن ذلك .

ب -نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها، وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس .

ومن أهم هذه المعدلات :

معدلات دوران الموجودات (Total Assets Turnover) = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل مجموع الموجودات}}$

معدل دوران الموجودات العاملة (Working Assets Turnover) = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات – الموجودات غير العاملة}}$

معدل دوران الموجودات الملموسة (Tangible Assets Turnover) =

صافـي المبيعــات
____
مجموع الموجودات – الموجودات غير الملموسة

نسب هيكل رأس المال (Capital Structure Ratios)

تخدم هذه النسـب والتـي يطلـق عليهـا مصـطلح نسـب المـلاءة (Solvency Ratio) كأدوات لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلـة الأجــل، كـما تقـيس أيضـاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشـأة وذلـك في الموازنـــة بـين مصـادر التمويــل الــداخلي والخــارجي، ومــن ثــمَّ انعكاســات هــذه السياســة عــلى مخــاطر الرفــع المالـــي (Financial Leverage Risk)، ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي :

نسبة الديون / الموجودات (Debt –Assets Ratio) =

مجمـوع الديون
____
مجموع الموجودات

نسبة الديون طويلة الأجل / الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية

وكلما ارتفعت هذه النسب تزداد المخاطرة والعكس بالعكس .

ومع أنه من الصعب تحديد معايير للنسب السـابقة إذ تختلـف هـذه النسـب حسـب حجم وطبيعة نشاط المنشأة، إلا أن المتعـارف عليـه أن لا تزيـد النسـبة الأولى عـن 50% و النسب الثانية عن 100%، وكلما ارتفعت النسـبتان السـابقتان تـزداد مخـاطر الرفـع المـالي والعكس بالعكس، ويتم تقييم نجاح إدارة المنشأة عادةً بمـدى نجاحهـا في تحقيـق الموازنـة بين مزايا المتاجرة بالملكية من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد اعتمادهـا عـلى مصـادر التمويل الخارجي من جهة أخرى .

نسبة تغطية الفوائد (Times Interest Earned) =

صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)
____
الفوائد المدفوعة

نسب خدمة الديون (Debt – Service Ratio) =

$$\frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب (EBIT)}}{\text{الفوائد المدفوعة + القسط المستحق خلال العام من الديون}}$$

فترة استرداد القرض=

$$\frac{\text{النقدية وما يعادلها – الفوائد المدفوعة – توزيعات الأرباح}}{\text{قيمة القرض}}$$

نسبة التغطية الشاملة (Full Coverage Ratio) =

$$\frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة والفوائد (EBIT) + الإستهلاكات + الإيجارات}}{\text{الفوائد المدفوعة + أقساط القروض مستحقة السداد + الدفعات الإيجارية}}$$

1 – ض

نسب السوق (Market Ratios)

تخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم، وتضم هذه المجموعة من النسب ما يلي :

عائد السهم العادي (Earnings Per Share (EPS =

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

نشير هنا إلى أن المعادلة أعلاه تستخدم في تحديد ما يسمى عائد السهم الأساسي (Primary EPS) وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاً (Simple) أي عندما لا تتواجد فيه إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات، أما إذا كان هيكل رأس المال مركباً (Complex) أي تتواجد فيه إصدارات كالأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى اسهم عادية فحينئذٍ يتطلب الأمر احتساب ما يعرف بعائد السهم المخفض (Fully Diluted EPS) وذلك من خلال معادلة تأخذ في الحسبان احتمال تحويل تلك الإصدارات إلى أسهم عادية .

توزيعات السهم العادي (Dividends Per Share (DPS =

$$\frac{\text{التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

نسبة توزيع الأرباح (Dividends Payout Ratios) =

$$\frac{\text{توزيعات السهم العادي} = DPS}{\text{عائد السهم العادي } EPS}$$

نسبة حجز الأرباح (Retention Ratio) = 1 − DPS

ربع السهم العادي (Yield Per Share (YPR=

$$\frac{\text{توزيعات السهم العادي } (DPS)}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار أما ببيع السهم أو الإحتفاظ به .

معدل الرسملة (Capitalization Rate (CR=

$$\frac{\text{عائد السهم العادي } EPS}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

مضاعف السعر السوقي للسهم (Price Earnings Ratio (PER=

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{عائد السهم العادي } EPS}$$

يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها، فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً لهم على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب اسعر السوقي للسهم، أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن المعيار السائد للصناعة فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم وبالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة عليه، وبالإضافة إلى الإستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم يفيد كذلك في التنبؤ بالسعر المستقبلي للسهم .

القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share) =

$$\frac{\text{مجموع حقوق المساهمين العاديين}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلاً مشجعاً على الإستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشراً على أن الشركة قد حققت أرباحاً، أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن قيمة الإسمية (Par Value) فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأسمالها .

استخدامات النسب المالية

كما سبق وأشرنا تخدم النسب المالية المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والإستثمارية .

حالات عملية

حالة الأولى

شركة الأمل التجارية

توفرت لديك المعلومات التالية عن القوائم المالية لشركة الأمل التجارية (القيمة بالألف دينار) :

	1998	1999	2000	2001
أ – الميزانية العمومية				
الموجودات المتداولة	1000	1500	1500	1900
الموجودات الثابتـة	1500	1500	2000	2000
مجموع الموجودات	2500	3000	3500	3900
المطلوبات المتداولة	500	850	1000	1275
القروض الطويلة الأجل	750	900	1000	1000
صافي حقوق الملكية	1250	1250	1500	1625
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2500	3000	3500	3900
ب- قائمة الدخل				
صافي المبيعات	4000	4500	4900	5850
صافي الربح	300	405	490	600

الحالة الثانية

فيما يلي ملخص للميزانيات وقوائم الدخل لعام 2000 لثلاث شركات تعمل في نفس المجال وتنطبق عليها خصائص الصناعة الواحدة (المبالغ بالألف دينار) :

	شركة (1)	شركة (2)	شركة (3)
أ – الميزانية العمومية			
الموجودات المتداولة	1500	2500	1700
الموجودات الثابتة	1900	2250	2000
مجموع الموجودات	3400	4750	3700
المطلوبات المتداولة	700	1400	900
القروض الطويلة الأجل	1000	1100	800
صافي حقوق المالكين	1700	2250	2000
مجموع المطلوبات وحقوق المالكين	3400	4750	3700
ب- قائمة الدخل			
صافي المبيعات	6800	8300	5600
صافي الربح	800	1000	685

شركة عمان التجارية

بيان الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2001

31 كانون الأول 2001	
دينار أردني	
24,760,139	صافي المبيعات
(24,036,639)	تكلفة المبيعات – إيضاح (3)
723,500	مجمل الربح
9,178	يضاف : إيرادات أخرى
1,401	يضاف : إيرادات رأسمالية
(689,012)	يطرح : المصاريف الإدارية والعمومية – إيضاح (4)
45,067	صافي ربح (خسارة) السنة – بيان (أ)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

شركة عمان التجارية

إيضاحات حول البيانات الحسابية الختامية

1. بضاعة آخر المدة

يتم تسعير بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة وحددت التكلفة على أساس الوارد أولاً يصرف أولاً.

2. الموجودات الثابتة

أ . يتألف هذا البند مما يلي :

2001

دينار أردني

12,117الأثـــاث

(4,902)الإستهلاك المتراكـم

7,215القيمة الدفترية للأثاث

15,862الأجهـزة

(5,590)الإستهلاك المتراكـــم

10,272القيمة الدفترية للأجهزة

65,197السـيارات

(56,895) الإستهلاك المتراكـــم

8,302القيمة الدفترية للسيارات

25,789مجموع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة

ب-تتبع الشركة في استهلاك موجوداتها الثابتة طريقة القسط الثابت وبالنسب المئوية التالية:

الأثـاث9%

السيارات15%

الأجهزة10% - 12%

3. تكلفة المبيعات

يتألف هذا البند مما يلي :

	2001
	دينار أردني
المشـتريـات	27,319,002
يضاف بضاعة أول المدة	1,924,718
يطرح بضاعة آخر المدة	(5,207,081)
المجموع	24,036,639

4. المصاريف الإدارية والعمومية

يتألف هذا البند مما يلي :

2001 (دينار أردني)	
352,417	تحميل وتنزيل ونقل
45,219	إيجــارات
1,911	كهرباء ومياه
2,829	رسوم حكومية
1,840	قرطاســية
6,412	صيانة عامة
952	محروقــات
19,124	مصاريف سيارات
32,375	مصاريــف سفر
2,152	ضيافة
3,981	تامين
2,913	دعاية وإعلان
4,913	هاتـــف
9,117	تنقــلات

مصاريف متفرقة	31,350
رواتــب	35,412
أتعاب مهنية	3,950
استهلاك الموجودات الثابتة	9,814
فوائد بنكية	119,411
تبرعـات	2,920
المجمــوع	689,012

التحليل المالي

أولاً – مفهوم التحليل المالي

ثانياً – المجالات التي يستعمل فيها التحليل المالي

1- التحليل الإئتماني

2- التحليل الاستثماري

3- تحليل الاندماج و الشراء

4- تحليل تقييم الأداء

5- التخطيط

ثالثاً – الجهات المهتمة بالتحليل المالي

1- المستثمرون

2- إدارة المؤسسة

3- سماسرة الأوراق المالية

4- الدائنون

5- المصالح الحكومية

6- المؤسسات المختصة بالتحليل المالي

رابعاً – منهجية التحليل المالي

خامساً – معايير التحليل المالي

سادساً - أساليب التحليل المالي

1-التحليل المالي باستخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال.

2-الدراسة المقارنة للقوائم المالية

3- التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية

4-تحليل قائمة التدفقات النقدية

أولاً- مفهوم التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي : بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل [1].

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة [2].

و تتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

-التركيب المالي للمؤسسة المتمثل في أصول المؤسسة و المصادر التي حصلت منها على الأموال اللازمة لحيازة هذه الأصول .

-الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى عدة سنوات .

-المرونة التي تتمتع بها المؤسسة بها للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

مما تقدم نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها, و مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها, وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة .

و التحليل المالي بسيط بمفهومه النظري لسهولة الإلمام به و فهم آلية عمله لكن

---

1 مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ,د.مفلح محمد عقل مكتبة المجتمع العربي 2006 ص233

2 د . منير شاكر محمد , وآخرون , التحليل المالي مدخل صناعة القرارات , مطبعة الطليعة , عمان 2000, ص12

هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة و الاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة وإدارتها وقدرات هذه الإدارة ومن هذا المنطلق ينظر إلى التحليل المالي على انه قائم على المعرفة و الخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة[1].

ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

ثانياً – المجالات التي يستعمل فيها التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ,هذا و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها :

1- التحليل الإئتماني :

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين),وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً على نتيجة هذا التقييم وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل-بالإضافة إلى الأدوات الأخرى – الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة لنتائج المستخرجة من التحليل.

2- التحليل الاستثماري :

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و السندات المختلفة و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارتهم وكفاءة عوائدها, ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات وحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات .

1 مقدمة في الإدارة و التحليل المالي , المرجع السابق , ص 233

3- تحليل الاندماج و الشراء :

ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين و حدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما [1].

وفي حالة رغبة شركة بشراء شركة أخرى , تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم , فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها , كما تقدر الأداء المستقبلي لها . وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته .

4- تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال و في مجالات أخرى و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة و المستثمرين والمقرضين ...الخ.

5- التخطيط :

تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات, وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع .

ثالثاً - الجهات المهتمة بالتحليل المالي

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه ومن الجهات التي تستعمل التحليل

1 مقدمة في الإدارة و التحليل المالي , د.مفلح محمد عقل مكتبة المجتمع العربي 2006 ص 234

المالي استعمالاً واسعاً :

-**المستثمرون:** يهتم المستثمرون في الدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم و مدى مناسبة عوائدها الحالية و المستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها , لذلك يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل على معلومات عن مايلي :

أ- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل وقدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات .

ب-الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .

ت-سياسة توزيع الأرباح المتبعة و مدى ثباتها.

ث-الهيكل المالي للمؤسسة و نقاط الضعف فيه .

ج-نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى المشابهة بالنشاط وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي لها .

-**إدارة المؤسسة:** يستعمل التحليل المالي من قبل المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة لتحقيق الغايات التالية :

أ-تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .

ب-تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة .

ت-مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة (بالحجم و النشاط) وأيضاً المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة .

ث-تقييم كفاءة إدارة الموجودات .

ج-تشخيص المشكلات الحالية.

ح-التخطيط للمستقبل.

-**سماسرة الأوراق المالية:** تهدف هذه الفئة من التحليل المالي إلى التعرف على مايلي :

أ-التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة الأمر الذي يساعد في وضع تسعير مناسب لهذه الأسهم.

ب-أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرصة استثمارية جيدة يمكن استغلالها

أو تقديم النصح بشأنها للعملاء .

-**الدائنون:** يقومون الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقعة أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات , ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :

أ-السيولة في المؤسسة.

ب-هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال و استخداماتها.

ت-تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها احد الموارد للوفاء بالديون

ث-السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة الاحتياجات المالية.

-**المصالح الحكومية:** يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية و غايات إحصائية.

-**المؤسسات المختصة بالتحليل**: تقوم هذه المؤسسات بالتحليل المالي إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة, وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين .

أهداف التحليل المالي :

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة و لمعالجة بعض الممارسات الخاطئة أو معالجة نقص متوقع في السيولة و بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

1- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
2- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها و قدرتها على الاقتراض
3- تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة
4- الحكم على مدى كفاءة الإدارة
5- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة ز
6- تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة
7- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم

رابعاً -منهجية التحليل المالي :

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجهها إلا انه لا يمنع ذلك من وضع بعض المبادىء العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي , و من هذه الأسس العامة ما يلي .

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.

2- تحديد الفترة التي يشملها التحليل القوائم المالية.

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول لغايته.

4- اختيار أسلوب التحليل الأنسب و أداة التحليل قدرة على التعامل مع المشكلة موضوع البحث.

5- استعمال المعلومات والمقاييس التي جمعت لدى المحلل لاتخاذ الإجراء المطلوب.

6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ولا مانع من استخدام أكثر من معيار .

7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلق و النسبية.

8- تحليل أسباب الانحراف و تحليلها .

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل .

خامساً - معايير التحليل المالي :

إن احتساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفردها سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج و مقارنتها به لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها . ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها .

فقيام المحلل المالي باحتساب نسبة السيولة التي هي عبارة عن حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة و خروجه في هذه الحالة بنسبة 1:3 مثلاً

فإن هذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل المالي أن يقرر ما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية, ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على مدى سلامة نسبة أو رقم ما .

خصائص المعايير :

حتى يكون للمعيار معنى أو يكون مقبولاً لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية :

1- أن يتصف المعيار بالواقعية لا بالمثالية فيتعذر تحقيقه.

2- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

3- أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى .

سادساً - أساليب التحليل المالي :

1- التحليل المالي باستخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال .

2- الدراسة المقارنة للقوائم المالية.

3- أسلوب التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية

1-التحليل المالي باستخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال :

إن قائمة مصادر واستخدامات الأموال تعتبر من أساليب التحليل شائعة الاستخدام وبالذات بالنسبة للبنوك فعندما تقوم إحدى المؤسسات بطلب قرض من أحد المصارف فإن البنك عادة ما يطرح الأسئلة التالية كيف استخدمت المؤسسة الأموال التي كانت متوفرة لديها؟ كيف ستستخدم المؤسسة الأموال الجديدة؟ كيف ستسدد المؤسسة القروض؟ ...

وتوفر قائمة الأموال الإجابة عن هذه الأسئلة بالإضافة إلى أسئلة أخرى تطرحها الأطراف الأخرى ذات الاهتمام بالمؤسسة , ولا شك أن هذه المعلومات ستلقي الضوء على المركز المالي للمؤسسة أو المشكلات التي تواجهها .

إن الخطوة الأولى في إعداد قائمة الأموال هي رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية التي حدثت في فترة زمنية معينة, ويتم ذلك بتصنيف هذه التغيرات إلى مصادر و استخدامات طبقاً للقاعدة التالية [1]:

مصادر الأموال تتكون من :

- النقص في الأصول.
- الزيادة في الخصوم.
- الزيادة في حقوق الملكية.

استخدامات الأموال تتكون من :

- الزيادة في الأصول
- النقص في الخصوم
- النقص في حقوق الملكية

وفيما يلي مثال عملي لتوضيح التحليل المالي بواسطة قائمة مصادر واستخدامات الأموال :

الميزانية العمومية ومصادر واستخدامات الأموال لشركة ما في عامي 2005 – 2006

البيان	العام 2005 بالملايين	العام 2006 بالملايين	مصادر	استخدامات
نقدية	10	5	5	
أوراق مالية	25	15	10	
ذمم	15	20		5
مخزون	25	30		5
الأصول الثابتة	150	180		30
مخصص إهتلاك	40	50	10	

1 د. محمد صالح الحناوي , نهال فريد مصطفى , التحليل المالي لمشروعات الأعمال 2008 ص53

مجموع الأصول	185	200		
موردون	10	6		4
أوراق دفع	15	10		5
خصوم متداولة أخرى	10	14	4	
قروض طويلة الأجل	60	70	10	
أسهم ممتازة	10	10		
أسهم عادية	50	50		
أرباح محتجزة	20	40	10	
مجموع الخصوم وحقوق الملكية	185	200	49	49

ويلاحظ من القائمة أن الشركة حصلت على أموالها بتخفيض أرصدتها النقدية وبيع أوراق مالية وزيادة الخصوم المتداولة الأخرى والحصول على قروض طويلة الأجل واحتجاز جزء من أرباح المشروع يضاف إلى ذلك المبلغ المضاف من زيادة مخصص الإهتلاك, والواقع أن مخصص الإهتلاك في حد ذاته لا ينتج عنه نقدية [1].

استخدمت الأموال في تمويل الزيادة في الذمم وشراء بضاعة (مخزون) وزيادة الأصول وتخفيض أوراق الدفع .

والسؤال الذي يثار هنا ماذا تقول هذه القائمة للمدير المالي ؟ و الإجابة تكون بان تم توسيع المؤسسة و الحصول على أصول ثابتة جديدة وان قيمة المخزون وصافي الذمم قد ازدادت بسبب زيادة قيمة المبيعات كما أن المؤسسة قامت بسداد جزء من التزاماتها للموردين .

1 المرجع السابق ص 54

الاستخدامات	القيمة	النسبة
التوسع في الأصول الثابتة	30	%61,2
الاستثمار في المخزون	5	%10,2
الزيادة في الذمم	5	%10,2
سداد الموردين	4	%8,2
النقص في أوراق الدفع	5	%10,2
مجموع استخدامات الأصول	49	%100
المصادر		
الزيادة في القروض طويلة الأجل	10	%20,4
الزيادة في الأرباح المحتجزة	10	%20,4
الإهتلاك	10	%20,4
بيع أوراق مالية	10	%20,4
النقص في النقدية	5	%10,2
الزيادة في الخصوم المتداولة الأخرى	4	%8,2
مجموع مصادر الأموال	49	%100

وقد لجأت المؤسسة إلى عدة مصادر لتمويل احتياجاتها المالية, فالأموال المتولدة من عملياتها (الأرباح المحتجزة و الإهتلاك) ساهمت في تمويل جزء كبير من الاحتياجات كما استخدمت جزء من النقدية ومن أوراقها المالية أي أن المؤسسة اعتمدت على مصادرها الداخلية في تمويل 70% من احتياجاتها، أما باقي الاحتياجات فقد تم تمويلها بواسطة مصادر خارجية تمثلت في الزيادة في القروض طويلة الأجل والخصوم المتداولة الأخرى .

ويتضح من هذا المثال أن إعداد هذه القائمة يعطي صورة سريعة عن صافي التغيرات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال العام, أي أن هذه القائمة لا تصور كل تدفقات الأموال في المؤسسة بل فقط صافي التغيرات فالقروض التي تأخذها المؤسسة خلال

العام وتسدده في نفس العام لا يظهر في هذه القائمة.

2 -الدراسة المقارنة للقوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية نظراً لاحتوائها على معلومات تبين المركز المالي و النقدي للمنشأة في فترة محددة [1], كما أن هذه القوائم موضوعة بشكل موحد يسهل عملية المقارنة على المحلل المالي .

هذا ويمكن إجراء التحليل المالي من خلال القوائم المالية السابقة بشكل رأسي وبشكل أفقي .

يتضمن التحليل الرأسي العلاقة بين كل بند من بنود القوائم المالية السابقة إلى إجمالي القائمة و يهدف إلى إظهار الأهمية النسبية لكل بند ضمن مجموعته أو ضمن القائمة المالية[2] .

بينما يتضمن التحليل الأفقي مقارنة بنود القائمة مع مثيلاتها في الفترات السابقة , و يدعى بالتحليل المتحرك و هو أفضل من التحليل الرأسي [3], و من أجل أن يكون هذا الأسلوب أكثر فائدة لا بد من اختيار سنة للأساس بشكل سليم لكي يتم التوصل إلى نتائج صحيحة بالاعتماد على الأرقام القياسية لسنوات المقارنة ,لأنه كثيراً ما تتعرض المؤسسة على مواقف استثنائية فهذه يجب أن لا تكون العامل الحاسم في اختيار سنة الأساس, حيث أن زيادة أرباح إحدى السنوات بشكل استثنائي لا يمكن اعتباره أساساً للدراسة التحليلية ,أما القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي فهي الميزانية العمومية و قائمة الدخل.

وسوف نوضح طريقة التحليل المالي للميزانية العمومية من خلال المثال التالي: نفترض أن الميزانية العمومية لإحدى المؤسسات في 31\12\2005 و2006 كانت كما يلي :

1 د . كنجو كنجو , الإدارة المالية , جامعة حلب 2005, ص52

2 مركز التميز للمنظمات غير الحكومية www.ngoce.org

3 د. علاء الدين جبل , تحليل القوائم المالية ,جامعة حلب 2004,ص29

الأصول	2005	2006	الخصوم	2005	2006
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
الصندوق	3500	3700	موردون	4000	4200
أ.ق.برسم التحصيل	1000	1100	حسابات دائنة مختلفة	1800	2000
المصرف الجاري	1500	1000	تسهيلات مصرفية	1300	1250
المخزون	2000	1300	مصروفات مستحقة	500	400
المدينون	3000	4000			
م . مدفوعة مقدماً	700	600	أرباح مستحقة التوزيع	800	900
إيرادات مستحقة	500	400	تأمينات من الغير	1000	1500
أصول متداولة أخرى	800	850	مصروفات جارية مستحقة	600	700
مجموع الأصول المتداولة	13000	12950	مجموع الخصوم المتداولة	10000	10950
الأصول الثابتة			المخصصات		
أراضي	2000	2200	الضرائب	300	220
مباني	3000	3200	المطالبات القضائية	500	420
			مجموع المخصصات	800	640
ألآت و معدات	3100	2800	قرض صندوق الدين العام	5000	6000
وسائل نقل	1800	2600	حقوق الملكية ورأس المال		
أثاث	700	900	رأس المال المدفوع	5200	4200
أصول ثابتة أخرى	900	900	احتياطي قانوني	650	480
مجموع الأصول الثابتة	11500	12600	احتياطي ارتفاع أسعار	400	500
مجمع الاستهلاك	2450	2780	الموجودات الثابتة		
			مجموع رأس المال	6250	5180
القيمة الدفترية للأصول الثابتة	9050	9810			
مجموع الأصول	22050	22770	مجموع الخصوم	22050	22770

الحل :بموجب هذا الأسلوب سوف نقوم بإيجاد التغيرات التي طرأت على كل بند من البنود الواردة خلال الفترة المذكورة و النسبة المئوية لهذا التغيير , لأنها كثيراً ما تكون مقادير التغير غير معبرة إذا لم يتم إيجاد نسبها المئوية, ويمكن تلخيص النتائج على الشكل التالي :

الأصول	مقدار التغير	النسبة المئوية	الخصوم	مقدار التغير	النسبة المئوية
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
الصندوق	200	5,7	موردون	200	5
أ.ق.برسم التحصيل	100	10	حسابات دائنة مختلفة	200	11
المصرف الجاري	-500	-33,3	تسهيلات مصرفية	-50	-3,8
المخزون	-700	-35	مصروفات مستحقة	-100	-20
المدينون	1000	33,3			
م . مدفوعة مقدماً	-100	-14,3	أرباح مستحقة التوزيع	100	12,5
إيرادات مستحقة	-100	-20	تأمينات من الغير	500	50
أصول متداولة أخرى	50	6,25	مصروفات جارية مستحقة	100	16,7
مجموع الأصول المتداولة	-50	-0,38	مجموع الخصوم المتداولة	950	95
الأصول الثابتة			المخصصات		
أراضي	200	10	الضرائب	-80	-26,6
مباني	200	6.7	المطالبات القضائية	-80	-16
			مجموع المخصصات	-160	-20

ألآت و معدات	300-	9,7-	قرض صندوق الدين العام	1000	20
وسائل نقل	800	44,4	حقوق الملكية ورأس المال		
أثاث	200	28,6	رأس المال المدفوع	1000-	19,2-
أصول ثابتة أخرى			احتياطي قانوني	170-	26,2
مجموع الأصول الثابتة	1100	9,56	احتياطي ارتفاع أسعار	100	25
مجمع الاستهلاك	330	13,5	الموجودات الثابتة		
			مجموع رأس المال	1070	17,12-
القيمة الدفترية للأصول الثابتة	770	8,5			
مجموع الأصول	720	3,3	مجموع الخصوم	720	3,3

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما هي التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية حيث نجد أن النقدية قد زادت بمقدار (200) وهكذا يمكن أن يدل على زيادة في المبيعات النقدية أو سياسة ناجحة في التحصيل أو عدم التساهل في منح الإئتمان التجاري أو سحب نقدية من المصرف كما في هذه الحالة حيث نقص حساب المصرف بمقدار 500 , ومن الملاحظ أن المخزون قد نقص بمقدار 700 و هذا يشير على أن المنشاة استطاعت التخلص من جزء من المخزون وهذا ما أثر بدوره على زيادة النقدية.

أما زيادة الأراضي و المباني بمقدار 200 فهذا يشير إلى أن المنشأة تتمتع بمركز مالي جيد تستطيع شراء الأراضي و المباني, وهذا يدل على أن المنشاة تتجه للتوسع.

وإذا نظرنا إلى بند الموردين نجد أن رصيدها قد ارتفع وهذا يشير على حصول المنشأة على الإئتمان التجاري, وعلى الإدارة في هذه الحالة أن تكون أكثر جدية وحماس من أجل الاستفادة القصوى من هذا الإئتمان و الحصول على خصم تعجيل الدفع .

أما بالنسبة للزيادة في الذمم المدينة فتشير إلى قبول المنشأة التعامل بالبيع الأجل أو رغبة المنشأة في تحويل المخزون إلى مبيعات يتم سدادها جميعاً .

كما يمكن الحصول على جدول أخر يبين التحليل الراسي للميزانية العمومية السابقة, وذلك من خلال نسبة كل بند من البنود الواردة في الأصول إلى مجموع الأصول لنفس السنة, والبنود الواردة في الخصوم إلى إجمالي الخصوم .

الأصول	2005	2006	الخصوم	2005	2006
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
الصندوق	15,9	16،3	موردون	18	18,4
أ.ق.برسم التحصيل	4,5	4,8	حسابات دائنة مختلفة	8,2	8,8
المصرف الجاري	6,8	4,4	تسهيلات مصرفية	5,9	5,5
المخزون	9	5,7	مصروفات مستحقة	2,3	1,8
المدينون	13,6	17,6	أرباح مستحقة التوزيع	3,6	3,9
م . مدفوعة مقدماً	3,2	2,6	تأمينات من الغير	4,5	6,6
إيرادات مستحقة	2.3	1,8	مصروفات جارية مستحقة	2,7	3
أصول متداولة أخرى	3,6	3,7			
مجموع الأصول المتداولة	58,9	56,9	مجموع الخصوم المتداولة	45,4	48
الأصول الثابتة			المخصصات		
أراضي	9	9,7	الضرائب	1,3	0,96
مباني	13,6	14	المطالبات القضائية	2,3	1,8
ألآت و معدات	14	12,3	مجموع المخصصات	3,6	2,6
وسائل نقل	8,2	11,4	قرض صندوق الدين العام	22,7	26,3
أثاث	3,2	3,9	حقوق الملكية ورأس المال		
أصول ثابتة أخرى	4	3,9	رأس المال المدفوع	23,6	18,4
مجموع الأصول الثابتة	52,2	55,3	احتياطي قانوني	2,9	2
مجمع الاستهلاك	11,11	12,2	احتياطي ارتفاع أسعار	1,8	2,2
			الموجودات الثابتة		
القيمة الدفترية للأصول الثابتة	41	38,7	مجموع رأس المال	28,3	22,7
مجموع الأصول	100	100	مجموع الخصوم	100	100

من الملاحظ في الجدول السابق أن هذا النوع من التحليل يظهر الأهمية النسـبية لكـل عنصر من عناصر الموجودات أو الخصوم إلى مجموع الأصول أو مجموع الخصوم.

ففي حين كانت النقدية تمثل النسبة الأكبر بين الأصول المتداولة و التي تبلغ 15,9% في عام 2005 كانت الإيرادات المستحقة تمثل 2,3% و هي اقل نسـبة , وفي عـام 2006 كانـت نسبة المدينين 17,6 وهي أكبر نسبة و بقيت الإيرادات المستحقة 1,8% أقـل نسـبة . بيـنما تمثل الآلات و المعدات في عام 2005 النسبة الأكبر بـين الأصـول الثابتـة حيـث بلغـت 14% والأثاث أقل قيمة 3,2% أصبحت في عام 2006 المباني هـي الأعـلى قيمـة فـن بـين الأصـول الثابتة 14% وبقي الأثاث هو الأدنى قيمة .

وإذا انتقلنا إلى جانب الخصوم فإننا نـج أن نسـبة المـوردين هـي 18% في العـام 2005 و18,4 في عام 2006 وهي أكبر نسبة في العامين على حين كانت المصروفات المسـتحقة أقـل أهمية ضمن الخصوم في العامين .

أما بالنسبة للمخصصات فكانت نسبتها متدنية أي أنهـا قليلـة الأهميـة في حـين شـكل رأس المال المدفوع نسبة مرتفعة من إجمالي الخصوم .

3- التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية :

هناك العديد من النسـب الماليـة التـي يمكـن اسـتخدامها في التحليـل المـالي و لسـهولة الدراسة سوف نقسم النسب المالية إلى فئات و هذه الفئات هي :

1- نسب الرفع المالي
2- نسب السيولة
3- نسب الكفاءة
4- نسب الربحية
5- نسب القيمة السوقية

ولتوضيح كيفية حساب تلك النسب سوف نعتمد على قائمة الدخل والميزانية العمومية لإحدى الشركات كما تظهر في 2006/12/31 .

المبلغ الإجمالي (الأرقام بالملايين)	تفاصيل	البيان
3000		صافي المبيعات
	2616,2	إجمالي التكلفة
	100	الإهتلاك إجمالي مصروفات التشغيل
2716,2		
283,8		الأرباح قبل الفائدة و الضريبة
88-		- الفائدة
195,8		الربح قبل الضريبة
78,3-		- الضرائب040%)
117,7		صافي الربح
4		توزيعات للأسهم الممتازة
113,5		صافي الربح القابل للتوزيع
	57,5	التوزيعات للأسهم العادية
	56	الأرباح المحتجزة
	2,27	إيراد السهم الواحد
	1,15	التوزيعات للسهم الواحد

الأصول الميزانية العمومية في 2006/12/31 الخصوم وحقوق الملكية

	الأصول		الخصوم وحقوق الملكية
10	نقدية	60	دائنون
275	ذمم	110	أوراق دفع
615	مخزون	140	مستحقات
1000	إجمالي الأصول المتداولة	310	إجمالي الخصوم المتداولة
1000	الأصول الثابتة	754	سندات طويلة الأجل
		1064	إجمالي القروض
		40	أسهم ممتازة (400000سهم)
		130	أسهم عادية (5000000سهم)

أرباح محتجزة	766		
المجموع	2000	المجموع	2000

أ - نسب الرفع المالي:

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها, ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة من النسب لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي على تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي على ازدياد درجة الخطر التي قد تتعرض لها المؤسسة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض في الموعد المحدد قد تعرض المؤسسة للإفلاس .

أما إدارة المشروع فتهتم بنسب الاقتراض لأنها تحدد قدرة المؤسسة على الحصول على أموال إضافية [1] .

وتتضمن هذه المجموعة نسبتين هما :

1- نسبة الاقتراض يقاس الرفع المالي عادة بنسبة الاقتراض إلى إجمالي الأصول وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} = (754+310)/2000 = 53,2\%$$

ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها نجد أن انخفاض النسبة السابقة يشير إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون و الملاك , أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية .

2-معدل تغطية الفائدة: تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن بها تغطية الفوائد المستحقة على القروض من الإيرادات المتحققة قبل الفائدة والضريبة وتعطى النسبة بالعلاقة التالية :

1 د. محمد صالح الحناوي , نهال فريد مصطفى , التحليل المالي لمشروعات الأعمال 2008 ص63

معدل تغطية الفائدة = $\frac{\text{الربح قبل الضريبة}}{\text{الفوائد}}$ =(88/283,8) = 3,2 مرة

وتقيس هذه النسبة مدى توفر نقدية كافية لدفع الفوائد حيث أن الفوائد تمثل أعباء ثابتة يلتزم المشروع بدفعها بصرف النظر عن الإيرادات التي يستطيع أن يحققها لذلك فإن هذا المعدل يعتبر من المؤشرات الهامة سواء للمقرضين أو الملاك أو غدارة المنشأة لأنه يحدد المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه الدخل المتاح لسداد الفوائد قبل أن تواجه خطورة التوقف عن السداد .

ب- نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة ويهتم مقرضوا الأموال قصيرة الأجل بهذه النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة و الملاك, وهذه المجموعة تتضمن النسب التالية :

1- نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول :الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير أما الالتزامات الجارية فهي تلك الالتزامات التي يجب سدادها في فترة زمنية قصيرة نسبياً . ويعرف الفرق بينهما بصافي راس المال العامل و الذي يقيس حجم النقدية المتاحة (أو شبه النقدية) والذي يمكن للمنشأة أن تلجأ إليه , و تعطى النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{صافي رأس المال العامل}}{\text{إجمالي الأصول}}$ =(310-1000)/2000=35%

2- **نسبة التداول:** هي النسبة التي تشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة .

نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$ =(310/1000)=3,2 مرة

وتشير هذه النسبة إلى أن الأصول المتداولة للشركة محل الدراسة تزيد عن خصومه المتداولة بـ 2,3 مرة .

3-**نسبة السيولة السريعة** : تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة في المؤسسة و يرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشاة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزن بل وربما تكون المشاكل النقدية في المؤسسة ناتجة عن فشل الشركة في بيع المخزون بقيمة مناسبة . وتعطى هذه النسبة بالعلاقة :

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة =(1000-615)/310=1,2مرة

4-**نسبة النقدية:** وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وعي النقدية و ذلك في علاقتها بالتزامات المنشاة قصيرة الأجل , وتعطى بالعلاقة :

نسبة النقدية = النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة = (310/10)=0,0032

ج- نسب الكفاءة :

يهتم المحلل المالي بهذه المجموعة من النسب للحكم على مدى كفاءة المنشأة في استخدام أصولها , وتضم هذه المجموعة النسب التالية :

1- نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الأصول في تحقيق المبيعات حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المنشأة تعمل قريباً من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول= صافي المبيعات / إجمالي الأصول =(2000/3000)=1,5

2-**نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل:** ترجع أهمية هذه النسبة إلى سهولة قياس صافي رأس المال العامل بدقة هذا بالإضافة إلى إمكانية تعديل حجم صافي رأس المال العامل بسرعة ليتلاءم مع التغيرات في المبيعات , وتعطى النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل= $\frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$ = 4,3=(310-1000)/(3000)

3-معدل دوران المخزون: في حين يعتقد البعض أن ارتفاع معدل الدوران يعتبر دليلاً قوياً على كفاءة الأداء إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى صغر حجم المخزون السلعي مما يعرض المشروع بعض الصعوبات المرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة [1], و تعطى النسبة بالعلاقة التالية :

معدل دوران المخزون= $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}}$ =(615/3000)=4,9 مرة

4-متوسط فترة التحصيل: وهي النسبة التي تقيس مدى سرعة العملاء في سداد مستحقاتهم للمشروع وقد يكون انخفاض النسبة دليلاً على كفاءة إدارة التحصيل ونشاطها و لكنه أيضا يدل على إتباع سياسة إئمانية متشددة .

د – نسب الربحية :

تضم هذه المجموعة النسب التالية :

1-**هامش صافي الربح:** تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية , وتعطى بالعلاقة التالية:

هامش صافي الربح = $\frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{المبيعات}}$ = (3000/813,5)=3,8%

2- معدل العائد على إجمالي الأصول :

تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المنشأة , وتعطى النسبة بالعلاقة التالية :

1 محمد صالح الحناوي , نهال فريد مصطفى , التحليل المالي لمشروعات الأعمال 2008 ص70

معدل العائد على إجمالي الأصول= $\frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{إجمالي الأصول}}$ =(2000/813,5)=5,7%

3- معدل العائد على حقوق الملكية :

العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{أموال الملكية}}$ = (896/813,5)=12,7%

وفيما يلي نعرض جدولاً يقارن بين النسب المالية في المؤسسة المفترضة ومتوسط نسب الصناعة :

النسب المالية	الشركة المفترضة عام 2006	متوسط الصناعة	التقييم
نسب الرفع المالي			
نسبة الاقتراض معدل تغطية الفائدة	53,2% 3,2 مرة	40% 6 مرة	مرتفعة (خطر مرتفع) منخفضة (خطر مرتفع)
نسب السيولة			
صافي رأس المال العام نسبة التداول نسبة السيولة السريعة نسبة النقدية	1,5% 3,2مرة 1,2مرة 0,032	50% 4,2مرة 2,1مرة 0,05	ضعيفة ضعيفة ضعيفة ضعيفة
نسب الكفاءة			
المبيعات إلى الأصول معدل دوران المخزون متوسط فترة التحصيل	1,5مرة 4,9مرة 45يوم	2مرة 9مرة 36يوم	مرضي ضعيف ضعيف
نسب الربحية			
هامش الربح العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية	3,8% 5,7% 12,7%	5% 9% 15%	منخفض ضعيف ضعيف

هذا وبالإضافة إلى الأساليب السابقة في التحليل المالي يوجد العديد من الأساليب الأخرى للقيام بعملية التحليل المالي منها على سبيل المثال تحليل الربحية باستخدام نموذج ديبون ونماذج التنبؤ بالفشل المالي مثل نموذج بيفر ونموذج ألتمان وماكوج ونموذج إدميستر ونموذج كيدا ......, والتي تعتمد على مجموعة من النسب المالية تربط بينها علاقة خطية معينة

الفصل الرابع

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

تمهيد

تعد القوائم المالية عادة فى ضوء نموذج محاسبى مبنى على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال و يمكن أن يكون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لصانع القرارات الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر إتفاق عام على التغيير ولقد أعد هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه.

المقدمة

الغرض من الأطار

1-يضع هذا الإطار المفاهيم التى تبنى عليها عملية إعداد و عرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين، والغرض منه هو:

(أ) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تطوير معايير محاسبية مصرية مستقبلية و فى إعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية الموجودة .

(ب) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها فى معايير المحاسبة المصرية .

(ج) مساعدة معدى القوائم المالية فى تطبيق معايير المحاسبة المصرية و فى التعامل مع رؤوس موضوعات ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبى مصرى .

(د) مساعدة مراجعى الحسابات فى تشكيل رأى حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة المصرية.

(هـ) مساعدة مستخدمى القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواه فى القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

2-لا يمثل هذا الإطار معيار محاسبى مصرى، و عليه فإنه لا يحدد معايير لكيفية قياس أو الإفصاح عن أى أمر، وليس فى هذا الإطار ما يجعله يرجح على أى معيار محاسبى مصرى محدد.

3-تقر لجنة المعايير بأنه فى حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبى مصرى ما، و فى مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض، فإن متطلبات المعيار المحاسبى المصرى ترجح على هذا الإطار وعلى كل حال طالما أن لجنة المعايير سوف تستنير بهذا الإطار عند وضع معايير مستقبلية وعند مراجعتها للمعايير الموجودة، فإن عدد حالات التعارض بين الإطار و معايير المحاسبة المصرية ستقل مع مرور الزمن .

4-يتم مراجعة هذا الإطار من وقت لآخر على ضوء خبرة اللجنة فى العمل نطاق الإطار

5-يتناول هذا الإطار ما يلى :

(أ) أهداف القوائم المالية.

(ب) الخصائص النوعية التى تحدد مدى الفائدة من المعلومات فى القوائم المالية .

(ج) التعريف و القياس و الاعتراف بالعناصر التى تعد منها القوائم المالية .

(د) مفاهيم رأس المال وكيفية الحفاظ عليه .

6-يهتم هذا الإطار بالقوائم المالية ذات الاستخدام العام (يشار إليها فيما بعد بـ "القوائم المالية") شاملة القوائم المالية المجمعة إن مثل هذه القوائم تعد وتقدم على الأقل سنوياً وهى موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين ومع أن بعض هؤلاء المستخدمين قد يطلبوا -وقد تكون لديهم القدرة على الحصول على -معلومات إضافية تزيد عن تلك المقدمة فى القوائم المالية، إلا أنه يتعين على العديد منهم الاعتماد على القوائم المالية كمصدر رئيسى للمعلومات المالية، وعليه يجب إعداد القوائم المالية فى ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين إن التقارير المالية المعدة للأغراض الخاصة -مثل نشرات الاكتتاب والبيانات المعدة للأغراض الضريبية -هى خارج نطاق هذا الإطار ومع هذا، فإنه يمكن استخدام هذا

الإطار لإعداد هذه التقارير الخاصة إذا كانت متطلباتها تسمح بذلك .

7-تمثل القوائم المالية جزءاً من عملية إعداد وإصدار التقارير المالية وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية عادة الميزانية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية التى تمثل جزءاً مكملاً للقوائم المالية كما يمكن أن تشتمل على جداول إضافية، ومعلومات مبنية على، أو مشتقة من تلك القوائم، ومن المتوقع أن تقرأ معها هذه الجداول والمعلومات الإضافية يمكن أن تتناول، على سبيل المثال، المعلومات المالية للقطاعات الصناعية أو الجغرافية أو إيضاحات حول أثار تغيرات الأسعار إلا أن القوائم المالية لا تحتوى على بنود مثل تقارير المديرين وتصريحات رئيس مجلس الإدارة والتحليل والنقاش الذى تطرحه الإدارة، و أية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالى أو السنوى .

8-يطبق هذا الإطار على القوائم المالية لكافة المنشآت التجارية والصناعية ومنشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت فى القطاع العام أم الخاص وتمثل المنشأة المصدرة للتقارير أية منشأة لها مستخدمين يعتمدون على قوائمها المالية كمصدر رئيسى للمعلومات المالية حولها.

المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات

9- يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتى تشمل مايلي :

(أ)**المستثمرون** : يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها. أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التى تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

(ب) الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التى تمكنهم من تقييم قدرة

المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

(ج) المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التى تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

(د) المـوردون والـدائنون التجـاريون الآخـرون: يهـتم المـوردون والـدائنون الآخـرون بالمعلومات التـى تمكـنهم مـن تحديـد مـا إذا كانـت المبـالغ المسـتحقة لهـم سـتدفع عنـد الاستحقاق ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلـب بالمنشـأة عـلى مـدى اقصر مـن اهـتمام المقرضين الا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

(هـ) العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باسـتمرارية المنشـأة، خصوصـاً عنـدما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها .

(و) الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت كما يتطلبون معلومات من اجـل تنظـيم هـذه الأنشـطة وتحديـد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

(ز)الجمهور: تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعـلى سـبيل المثـال، قـد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحـلي بطـرق مختلفـة منهـا عـدد الأفـراد الـذين تستخدمهم وتعاملهـا مـع المـوردين المحليـين ويمكـن للقـوائم الماليـة أن تسـاعد الجمهـور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها .

10-بينما لا يمكن للقـوائم الماليـة أن تغطـى كافـة احتياجـات هـؤلاء المسـتخدمين مـن المعلومات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعاً وحيث أن توفير قوائم مالية تفـي بحاجـات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة، فإنها سوف تفـي كـذلك بأغلـب حاجـات المستخدمين الآخرين التى يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

11-يقع على عاتق الإدارة المسـئولية الأساسـية في إعـداد وعـرض القـوائم الماليـة للمنشأة، و تهتم الإدارة كـذلك بالمعلومـات المحتـواة في القـوائم الماليـة حتـى وهـى قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط

واتخـاذ القـرارات و مسـئوليات الرقابـة، وتسـتطيع الإدارة تحديـد شـكل ومحتـوى هـذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتهـا إن إصـدار التقـارير حـول هـذه المعلومـات هـي خارج نطاق هذا الإطار وعلى اى حال فان القوائم الماليـة المنشـورة تبنـى عـلى المعلومـات التى تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

أهداف القوائم المالية

12-تهدف القوائم المالية إلى تـوفير معلومـات حـول المركـز المـالي والأداء والتغـيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

13-تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية لا توفر دائمـاً كافـة المعلومـات التـى يمكـن أن يحتاجهـا المسـتخدمين لصـنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار الماليـة للأحـداث السـابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

14-تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التى أودعت لديها. وهؤلاء المسـتخدمون الـذين يرغبـون بتقيـيم مسـئولية الإدارة أو محاسـبة الإدارة إنما يقومون بذلك من اجل صـنع قـرارات اقتصـادية قـد تضـم، عـلى سـبيل المثـال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها .

المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي

15- إن القرارات الاقتصادية التى يتخذها مستخدمو القـوائم الماليـة تتطلـب تقيـيم قدرة المنشـأة عـلى توليـد النقديـة ومـا في حكمهـا وتوقيـت ودرجـة التأكـد مـن هـذه التوليدات. أن هذه القدرة تحدد في النهاية - على سبيل المثال -طاقة المنشأة على الدفع للموظفين والموردين، وعلى مواجهـة مـدفوعات الفوائـد، وسـداد القـروض والتوزيعـات لأصحاب رأس المـال ويكـون المسـتخدمون أكـثر قـدرة عـلى تقيـيم قـدرة المنشـأة عـلى توليـد النقديـة ومـا في حكمهـا إذا مـا تـم تزويـدها بمعلومـات منصـبة عـلى المركـز

المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

16-يتأثر المركز المالي للمنشأة بالموارد الاقتصادية التى تسيطر عليها هذه المنشأة، و بهيكلها المالي، والسيولة و قدرتها على السداد و استجابتها للتغيرات في البيئة التى تعمل فيها . و تعتبر المعلومات حول الموارد الاقتصادية التى تسيطر عليها المنشأة وعن قدرتها في الماضي على استغلال هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها في المستقبل والمعلومات حول الهيكل المالى مفيدة فى التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التى سيجرى بها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية لهؤلاء الذين لهم مصلحة في المنشأة وهى كذلك مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على النجاح في تامين التمويل الإضافي والمعلومات حول السيولة والقدرة على السداد مفيدة

في التنبؤ بقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المالية عندما تستحق. وتشير السيولة إلى توفر النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ بالاعتبار الالتزامات المالية خلال هذه الفترة أما القدرة على السداد فتشير إلى توفر النقدية في المدى الطويل لمواجهة الالتزامات المالية عندما تحل.

17- المعلومات حول أداء المنشأة و بشكل خاص الربحية، مطلوبة من اجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التى من الممكن أن تسيطر عليها المنشأة في المستقبل، كما أن المعلومات حول التغيرات في هذا الأداء مهمة لهذه الغاية أن المعلومات حول الأداء مهمة في التنبؤ في تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من مواردها الموجودة، كما انها مفيدة كذلك في الحكم على فعالية المنشأة في توظيف الموارد الأخرى .

18- أما المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمنشأة فهى مهمة في تقييم نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية أثناء الفترة محل القوائم وهى مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وحاجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية وعند إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي فان عبارة الأموال يمكن أن تعرف بأكثر من طريقة، مثل كافة

الموارد المالية، ورأس المال العامل، والأموال السـائلة أو النقديـة ولا يتطـرق هـذا الإطـار إلى تحديد تعريف معين لهذه الأموال.

19-توفر الميزانية فى المقام الأول المعلومات حول المركـز المـالي كـما تـوفر قائمـة الـدخل بشكل رئيسي المعلومات حول الأداء، ويتم توفير المعلومات حول التغيرات في المركز المالي في القوائم المالية بموجب قوائم مالية أخرى.

20-أن العناصر المكونة للقوائم الماليـة مترابطـة لأنهـا تعكـس جوانـب مختلفـة لـنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخـرى. فمـع أن كـل قائمـة تحتـوى معلومـات مختلفـة عـن الأخـرى، الا انـه لا يمكـن لاى منهـا أن تخـدم غرضـاً واحـداً أو أن تـوفر كافـة المعلومـات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين. فعلى سبيل المثال، قائمة الدخل تعطى صورة غـير كاملة عن الأداء ما لم تستخدم بالاشتراك مع الميزانية وقائمة التغيرات في المركز المالي.

الإيضاحات والجداول الإضافية

21-تحتوى القوائم المالية عـلى إيضـاحات وجـداول إضـافية ومعلومـات أخـرى. فعـلى سبيل المثال، يمكن أن تحتوى على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في الميزانية وقائمة الدخل ويمكـن كـذلك أن تحتـوى عـلى إيضـاحات حـول المخـاطر وعـدم التأكد التـى تـؤثرعلى المنشـأة، وأيـة مـوارد والتزامـات غـير معـترف بهـا في الميزانيـة (مثـل احتياطيات المعادن) ويمكن أن توفر عـلى شـكل معلومـات إضـافية كـذلك معلومـات عـن القطاعات الجغرافية والصناعية و تأثير تغير الأسعار على المنشأة.

الإفتراضات الأساسية

أساس الاستحقاق

22-مـن اجـل أن تحقـق القـوائم الماليـة أهـدافها، فيجـب أن تعـد عـلى أسـاس الاستحقاق المحاسبي وتحت هذا الأساس فإنه يتم إثبات العمليـات الماليـة والأحـداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو مـا فى حكمهـا) و يـتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عـن الفـترة التـى تمـت فيهـا.

إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تزود المستخدمين بالمعلومات ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التى تمثل نقدية سيجرى استلامها في المستقبل وعليه، فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التى تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

الاستمرارية

23- يجرى إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقي عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض انه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير فى حجم عملياتها، ولكن أن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة، فان القوائم المالية قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف، وفى مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

الخصائص النوعية للقوائم المالية

24-الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. والخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي :

- القابلية للفهم
- الملاءمة
- المصداقية
- القابلية للمقارنة.

القابلية للفهم

25-أن أحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية وعلى كل حال، فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في

القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

الملاءمة

26-لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية .

27-أن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين فعلى سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العمليات المخططة مثلاً.

28-غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، فانه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، وتتعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلي سبيل المثال، ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات .

الأهمية النسبية

29-تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها فعلى سبيل المثال الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة

للمنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير وفى حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات و أثرها أهمية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة.

30-تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلاً من اعتباره تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكى تكون مفيدة .

المصداقية

31- لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

32-ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللاً فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية ومبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني، فان اعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب، فى حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

التعبير الصادق

33-لكى تتصف المعلومات بالمصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصوره معقولة وهكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تنشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف بالأصول والإلتزامات وحقوق الملكية فى المنشأة فى تاريخ هذه الميزانية .

34-تتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر فى كونها لا ترقي إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره وهذا ليس بسبب التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث وفي حالات محددة، تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة " عموماً" لا تعترف بها في القوائم المالية فعلى سبيل المثال -رغم أن غالبية المنشآت تكون شهرة عبر الزمن-إلا انه غالباً يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بدرجة ثقة معقولة إلا انه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسها.

الجوهر قبل الشكل

35-لكي تعبر المعلومات تعبيراً صادقاً عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني. أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقاً مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلي طرف أخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل لملكية الأصل إلى الطرف الأخر إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفى مثل هذه الظروف، فان اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت (أن كان هناك عملية حقاً).

الحياد

36-يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و الخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

الحيطة والحذر

37-من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التى لا يمكن تجنبها، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجى للأصول الثابتة ومطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات.ولا تعنى ممارسة الحيطة والحذر، خلق احتياطيات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية.

الاكتمال

38-من أجل أن تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة أن اى حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

القابلية للمقارنة

39-يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفى الأداء كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من اجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي ، وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت فى المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

40-ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغييرات في هذه

السياسات وأثار هذه التغييرات. ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

41-يجب أن لا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد، كما يجب أن لا تعيق عملية تقديم معايير محاسبة محسنة. أن من غير المناسب للمنشأة أن تستمر في سياسة محاسبية بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لاتتفق مع خاصية الملاءمة والمصداقية، كما انه من غير المناسب للمنشأة أن تبقي على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة و مصداقية.

42-بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فان من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها

التوقيت المناسب

43-إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فان المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها.

فلكي تقدم المعلومات فى الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة وهذا يضعف المصداقية.

وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم القوائم حتى تعرف كافة الأوجه فان المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار. لذلك فعند محاولة تحقيق توازن بين الملاءمة والمصداقية فان الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات صانعي القرارات

الاقتصادية بأفضل شكل.

الموازنة بين التكلفة والمنفعة

44-لا تعتبر الموازنة بـين التكلفـة والمنفعـة خاصـية نوعيـة بقـدر كونهـا قيـد في إعـداد القوائم المالية. فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئـيسي عـلى التقدير وفوق ذلك فان التكاليف قد لا تقع بالضرورة عـلى أولئـك الـذين يسـتفيدون مـن المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من اجلهم المعلومات فعلى سبيل المثال فان توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المنشأة لهذه الأسباب فان من الصعب إجراء اختبار التكلفة و المنفعة لحالـة معينـة، ومـع هذا، فان معدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

الموازنة بين الخصائص النوعية

45-في الحياة العملية غالباً ما يكون التوازن بـين الخصـائص النوعيـة ضروريـاً. وبشـكل عام، فان الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من اجل تحقيـق هـدف القـوائم المالية أما الأهمية النسبية للخصـائص في الحـالات المختلفـة فهـي مسـألة متروكـة للتقـدير المهني.

الصورة الصادقة والعادلة / التعبير العادل

46-توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة. ومع أن هذا الإطـار لا يتعامـل مبـاشرة مـع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسـبة يترتـب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

عناصر القوائم المالية

47-تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمـل عـلى تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعاً لخصائصها الاقتصادية وتعـرف هـذه

التصنيفات الواسعة بعناصر القوائم المالية، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي فهي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والعناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل فهما الدخل والمصروفات وتعكس قائمة التغيرات في المركز المالي عادة عناصر قائمة الدخل والتغيرات في عناصر الميزانية، وتبعاً لذلك فان هذا الإطار لا يحدد عناصر خاصة بهذه القائمة.

48-تنطوي عملية تقديم هذه العناصر في الميزانية وقائمة الدخل على تصنيفات فرعية فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصنف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها في المنشأة من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية.

المركز المالي

49-العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وتعرف هذه العناصر كما يلي :

(أ) **الأصل** هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة .

(ب) **الالتزام** هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية .

(ج) **حق الملكية** هو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات .

50-تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحدد معايير الاعتراف بها والواجبة التحقق قبل إظهارها في الميزانية وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات في الميزانية لأنها لا تتفق مع معايير الاعتراف التي سيتم مناقشتها في الفقرات من "82" إلى "98" وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية الداخل أو الخارج من المنشأة مؤكد بشكل كاف لتحقيق معيار التوقعية المشار إليه في الفقرة "83" قبل

الاعتراف بأصل أو التزام.

51-وعند النظر فيما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتـزام أو حـق أصـحاب المنشأة فان الانتباه يجـب أن يعطـى إلى الجـوهر الأسـاسي والحقيقـة الاقتصـادية للعـنصر وليس فقط لشكله القانوني فعلى سبيل المثال في حالة عقود الإيجار التمويلية فان الجـوهر والحقيقة الاقتصادية تبين أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من اسـتخدام الأصـل المستأجر للجزء الأكبر من عمره الانتاجى لقاء دخولـه في تعهـد لـدفع مبلـغ يعـادل تقريبـاً القيمة العادلة لذلك الأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك، وعليه، فـان الإيجـار التمـويلي ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل والالتزام و يعترف بها هكذا في ميزانية المستاجر.

52-**ملغاة.**

الأصول

53-تتمثل المنـافع الاقتصـادية المسـتقبلية المتضـمنة فى الأصـل في إمكانيـة المسـاهمة - بشكل مباشر أو غير مباشر-في تحقيق تدفقات نقدية وما في حكمها إلى المنشـأة ويمكـن أن تكون كذلك لمشاركتها فى العملية الإنتاجية كجزء مـن النشـاطات التشـغيلية للمنشـأة كـما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقديـة أو مـا في حكمهـا أو القـدرة عـلى تخفـيض التدفقات النقدية الخارجة، مثلما تؤدى طريقة تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

54-تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعاً أو خدمات قادرة عـلى إشـباع رغبـات أو حاجات العملاء ولان هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هـذه الرغبـات أو الحاجـات فان العملاء مستعدون للـدفع مقابـل ذلـك وعليـه فهـم يسـاهمون في التـدفقات النقديـة للمنشأة ويقدم النقد نفسه خدمه للمنشأة لأنه يسيطر على الموارد الأخرى.

55-يمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتضـمنة في الأصـول أن تتـدفق عـلى المنشـأة بعدة طرق. فعلى سبيل المثال يمكن للأصل أن :

(أ) يستخدم بمفرده أو مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة.

(ب) يستبدل مع أصول أخرى.

(ج) يستخدم لسداد التزام.

(د) يوزع على أصحاب المنشأة.

56-كثير من الأصول مثل الأصول الثابتة لها شكل مادي، ولكن الوجود المادي ليس جوهرياً لوجود الأصل، وعليه فان براءة الاختراع وحقوق النشر مثلاً هي أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكانت المنشأة تسيطر عليها.

57-كثير من الأصول مثل المدينون و الأصول الثابتة مرتبطة بحقوق قانونية بما في ذلك الحق الناشئ عن الملكية، إلا انه عند التحقق من وجود الأصل فان الحق الناشئ عن الملكية لا يعد ضرورياً . ومع أن سيطرة المنشأة على المنافع تكون في الغالب نتيجة لحقوق قانونية، إلا أن من الممكن أن يحقق احد العناصر تعريف الأصل دون أن يكون هناك سيطرة قانونية عليه على سبيل المثال، فإن حق المعرفة الفنية التي يتم الحصول عليها من نشاط التطوير يمكن أن يتفق مع تعريف الأصل إذا تمكنت المنشأة من الحفاظ على سرية حق المعرفة هذا أو السيطرة على المنافع المتوقع أن تتدفق عنه.

58-تنشأ أصول المنشأة عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة ففي العادة تحصل المنشآت على الأصول من خلال شرائها أو إنتاجها، إلا أن هناك عمليات أو أحداث أخرى يمكن أن يتولد عنها أصول، مثال ذلك الممتلكات التي ترد للمنشأة من الحكومة كجزء من برنامج تشجيع النمو الاقتصادي في أحدى المناطق واكتشاف الثروات المعدنية أن العمليات أو الأحداث التي من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا ينشأ عنها في حد ذاتها أصول، وعليه فان وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل.

59-هناك ترابط وثيق بين تكبد النفقة و تكوين الأصول ولكن الاثنان ليسا بالضرورة متطابقين وعليه فعندما تتكبد المنشأة بعض النفقات فان هذا يمكن أن يشكل إثباتا أن هناك سعي للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ولكن هذا لا يشكل برهاناً حاسماً على انه تم الحصول على بند يحقق تعريف الأصل بالمثل فان غياب النفقة لا يمنع عنصراً من أن يحقق تعريف الأصل وان يصبح البند بالتالي

مرشحاً للاعتراف به في الميزانية، مثال ذلك، البنود التي يتم التبرع بها للمنشأة وينطبق عليها تعريف الأصل.

الالتزامات

60-أن الخاصية الأساسية للالتزام هو انه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة والتعهد يمثل واجب أو مسئولية للعمل والوفاء بطريقة محددة ويمكن للالتزامات أن تطبق قانوناً كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي وهذا هو الحال عادة، مثل المبالغ الواجبة الدفع مقابل سلع وخدمات استلمتها المنشأة كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة في الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة فإذا قررت المنشأة مثلاً أن تصلح الأخطاء التي تظهر في منتجاتها حتى بعد انتهاء مدة الضمان فان المبالغ المتوقع إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر التزامات.

61-يجب التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي. فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدى بحد ذاته إلى التزام حالي.حيث ينشأ الالتزام عادة عندما يتم تسليم الأصل أو دخول المنشأة في تعاقد غير قابل للإلغاء للحصول على أصل. وفى الحالة الأخيرة، فان الطبيعة غير القابلة للإلغاء للاتفاقية تعنى أن التبعات الاقتصادية لعدم الوفاء بالتعهد -بسبب وجود غرامات كبيرة مثلاً -يترك للمنشأة قدرة محدودة – إن وجدت – على تجنب تدفق الموارد لطرف أخر.

62- أن تسديد الالتزام الحالي يتضمن عادة قيام المنشأة بالتخلي عن موارد تحتوى على منافع اقتصادية من اجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى، ويمكن إن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق، منها :

(أ)الدفع نقداً.

(ب)تحويل أصول أخرى.

(ج)تقديم خدمات.

(د)استبدال الالتزام بالتزام أخر.

(هـ) تحويل الالتزام إلى حق ملكية.

و يمكن أن يسدد الالتزام بطرق أخرى، مثل تنازل الدائن عن حقوقه أو سقوطها.

63- تنتج الالتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية، فمثلاً ينشأ عن الحصول على سلع أو استخدام الخدمات التزامات تجارية دائنة (ما لم يكن قد تم الدفع عنها مقدماً أو عند التسليم)، كما أن استلام قرض من البنك يؤدى إلى التزام بإعادة دفع القرض كما يمكن أن تعترف المنشأة بالخصومات التي تمنح للعملاء مستقبلاً على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات، وفى هذه الحالة، فان بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الالتزام.

64-بعض الالتزامات لا يمكن قياسها دون استخدام درجة كبيرة من التقدير. وتسمى هذه الالتزامات بالمخصصات إلا أن تعريف الالتزام في الفقرة "49" يتبع أسلوبا أوسع. و عليه فإنه فى حالة وجود تعهد حالى ضمن المخصص وانطبق عليه بقية شروط التعريف اعتبر التزاماً حتى لو تطلب ذلك تقدير المبلغ وتشمل الأمثلة على المخصصات، المدفوعات مقابل الكفالات السارية والمخصصات التي تغطي التزامات التقاعد.

حقوق الملكية

65-بالرغم من أن حق الملكية عرف في الفقرة "49" على انه الرصيد المتبقي إلا انه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية في الميزانية ففي الشركات المساهمة مثلاً قد تظهر فى بنود منفصلة كل من الأموال التي يقدمها المساهمون والأرباح المحتجزة والاحتياطيات التي تمثل توزيعات للأرباح المحتجزة، والاحتياطيات التي تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال مثل هذه التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار من مستخدمي القوائم المالية حيث أنها توضح القيود القانونية أو القيود الأخرى على قدرة المنشأة على توزيع أو استعمال ملكيتها كما يمكن أن تعكس حقيقة أن بعض الأطراف أصحاب الحصص في ملكية المنشأة لهم حقوق مختلفة تتعلق بالحصول على أرباح الأسهم الموزعة أو سداد حصص الملكية المشارك بها.

66- يتم تكوين بعض الاحتياطيات بناء على تشريع أو قانون من اجل إعطاء المنشأة و دائنوها حماية إضافية من آثار الخسائر كما إن هناك احتياطيات أخرى قد يتم تكوينها إذا كان ذلك مطلوباً طبقاً للنظام الأساسى ويعطى الإفصاح عن وجود و حجم هذه الاحتياطيات بأسبابها ومسمياتها المختلفة معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار ويجب العلم أن التحويل إلى هذه الاحتياطيات يعتبر تخصيصاً وتجنيباً للأرباح المحتجزة وليس مصروفات.

67-أن مبلغ حقوق الملكية الذي يظهر في الميزانية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات وفى العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحقوق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو مع المبلغ الذي يمكن أن يجمع نتيجة التخلص من صافي الأصول بالتدريج أو من المنشأة ككل على أساس أنها مستمرة .

68-أن النشاطات التجارية والصناعية والأعمال كثيراً ما تقوم بها منشآت مثل المؤسسات الفردية وشركات التضامن وصناديق الإستثمار وأشكال مختلفة من منشآت الأعمال الحكومية و يختلف الإطار القانوني والتنظيمي لمثل هذه المنشآت في الغالب عن ذاك الذي ينطبق على شركات الأموال فعلى سبيل المثال هناك القليل من القيود -إن وجدت -على توزيع مبالغ من حقوق الملكية إلى أصحاب المنشأة أو غيرهم من المستفيدين ومع هذا فان تعريف حق الملكية إضافة إلى جوانب أخرى من هذا الإطار والمتعلقة بحق الملكية يعتبر مناسباً لمثل هذه المنشآت.

الأداء

69-يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو نصيب السهم من الأرباح، إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات وان الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي الربح يعتمد جزئياً على مفهومى رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لأعداد قوائمها المالية وسيتم مناقشة هذه المفاهيم في الفقرات من "102" إلى "110".

70-تعرف عناصر الدخل والمصروفات كما يلي :

(أ)الدخل هو الزيادة في المنـافع الاقتصـادية أثنـاء الفـترة المحاسـبية فى شـكل تـدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنهـا زيـادة في حـق الملكيـة عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة.

(ب) المصروفات هى نقصان في المنافع الاقتصادية خـلال الفـترة المحاسـبية عـلى شـكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقصان في حـق الملكيـة عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى أصحاب المنشأة.

71-أن تعريفات الدخل والمصروفات يحددان الصـفات الأساسـية لهـما ولكـن لا تحـدد هذه التعريفات معايير الاعتراف بهما فى قائمة الـدخل وسـيجرى مناقشـة معـايير الاعـتراف بالدخل والمصروفات في الفقرات من "82" إلى "98".

72-يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات في قائمة الدخل بطرق مختلفة من اجـل تـوفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية، فقد جرت العادة مثلاً على التمييـز بـين بنـود الدخل والمصروفات التي تنشأ عن الأنشطة العادية للمنشأة وتلك التي لا تنشأ عنهـا ويـتم هذا التمييز على أساس أن مصدر البند يعتبر ملائماً لغرض تقييم قـدرة المنشـأة عـلى توليـد النقديـة أو مـا في حكمهـا في المسـتقبل، فمـثلاُ، الأنشـطة العرضـية مثـل الـتخلص مـن الاستثمارات طويلة الأجل من غير المرجح تكرار وقوعها بشـكل منـتظم وعنـد التمييـز بـين البنود بهذه الطريقة فان من الواجب الانتباه إلى طبيعة المنشأة وعملياتها فالبنود الناشـئة عن الأنشطة العادية لأحدى المنشآت يمكن أن تكون غير عادية بالنسبة لأخرى.

73-أن التمييز بـين بنـود الـدخل والمصروف أو دمجهـا بطـرق مختلفـة يسـمح بعـرض مقاييس متعددة لأداء المنشأة وهذه لها درجات مختلفة من الشمولية، فقائمة الدخل مـثلاً يمكن أن تظهر إجمالى الربح، وربح أو خسـارة الأنشـطة العاديـة قبـل الضرائـب، وربـح أو خسارة الأنشطة العادية بعد الضرائب وصافي الربح أو الخسارة.

الدخـل

74-يتضمن تعريف الدخل كـل مـن الإيـرادات والمكاسـب. ويتحقـق الإيـراد في سـياق الأنشطة العادية للمنشأة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشـمل المبيعـات والأتعـاب والفائـدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز (الإتاوة) والإيجار.

75-تمثل المكاسب بنود أخرى تتفق مع تعريف الدخل وقد تنشـأ أو لا تنشـأ في سـياق الأنشطة العادية للمنشأة، وتمثل زيـادات في المنـافع الاقتصـادية وعـلى هـذا فإنهـا ليسـت مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة، ولهذا فهى لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار.

76-تشمل المكاسب، عـلى سـبيل المثـال، تلـك الناشـئة عـن الـتخلص مـن الأصـول غـير المتداولة ويشمل تعريف الدخل أيضا المكاسب غير المحققة، مثل تلك الناشئة عـن إعـادة تقييم الأوراق المالية للإتجار وعند الاعتراف بالمكاسب في قائمة الـدخل فانـه عـادة مـا يـتم عرضها بصورة منفصلة لان العلم بها يعتبر مفيداً فى صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب صافية من المصاريف المتعلقة بها.

77-يمكن أن ينجم عن الدخل استلام أنواع عديدة من الأصول أو تحسينها والأمثلة على ذلك تشمل النقد والأرصدة المدينة والسلع والخدمات المستلمة مقابـل السـلع والخـدمات المقدمة كما قد ينشأ الدخل عـن تسـديد الالتزامـات، فعـلى سـبيل المثـال، يمكـن أن تـزود المنشأة المقرضين بسلع وخدمات للوفاء بتعهد لإعادة دفع قرض مستحق.

المصروفات

78-يتضمن تعريف المصروفات كل مـن الخسـائر و المصروفـات الأخـرى التـي تنشـأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة وتشمل على سبيل المثال، تكلفة المبيعات والأجور والإهلاك و وتأخذ عادة شكل التـدفقات الخارجـة أو نقصـان الأصـول مثـل النقديـة ومـا في حكمهـا والمخزون و الأصول الثابتة.

79-تمثل الخسائر بنود أخرى ينطبق عليهـا تعريـف المصروفـات وقـد تنشـأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة وتمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصـادية

ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى وعليه لا تعتبر عنصراُ منفصلاً في هذا الإطار.

80-تشمل الخسائر، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن الكوارث مثل الحريق والفيضانات، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير المتداولة. ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المحققة، مثل تلك التي تنشأ عن آثار الزيادات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية بخصوص اقتراض المنشأة بتلك العملة وعند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل فانه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لان العلم بها يعتبر مفيداً فى صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر صافية من الدخل المتعلق بها.

تسويات الحفاظ على رأس المال

81-أن إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والالتزامات يؤدى إلى زيادات أو نقصان في حقوق الملكية وبينما تحقق هذه الزيادات أو النقصان تعريف الدخل والمصروفات، فإنها لا تدخل في قائمة الدخل استناداً إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأس المال، وبدلاً من ذلك فان هذه البنود تدخل ضمن حقوق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطيات إعادة تقييم وتتم مناقشة مفاهيم الحفاظ على رأس المال في الفقرات من "102" إلى "110" من هذا الإطار.

الاعتراف بعناصر القوائم المالية

82- الاعتراف هو عملية إدراج البند فى الميزانية أو قائمة الدخل إذا حقق البند تعريف العنصر وكان يفى بمعايير الاعتراف المحددة فى الفقرة "83" وهذا يشمل وصف البند بالكلمات وبالمبالغ النقدية و دخول هذا المبلغ فى مجاميع الميزانية أو قائمة الدخل فالبنود التى تفى بمعايير الاعتراف يجب أن يعترف بها فى الميزانية أو قائمة الدخل إن الفشل فى الاعتراف بهذه البنود لا يتم تصحيحه من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو من خلال الإيضاحات أو الفقرات التوضيحية .

83-إن البند الذى يفى بتعريف العنصر يجب أن يعترف به إذا :

(أ) كان من المتوقع تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى أو من المنشأة.

(ب) كان له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة .

84-عند تحديد ما إذا كان البند يفى بهذه المعايير وعليه يصبح مؤهلاً للاعتراف به فى القوائم المالية، فإنه يجب مراعاة اعتبارات الأهمية النسبية التى نوقشت فى الفقرتين "29"، "30" إن العلاقات المتداخلة بين العناصر تعنى أن البند الذى يفى بمعيارى التعريف و الاعتراف بعنصر محدد -كأصل مثلاً-يتطلب تلقائياً الاعتراف بعنصر آخر على سبيل المثال دخل أو التزام.

توقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية

85-يستخدم مفهوم التوقع فى معايير الإعتراف للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من المنشأة إن هذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التى تميز البيئة التى تعمل فيها المنشأة ويتم تقدير درجة عدم التأكد الملازمة لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إستناداً على الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية فعندما يكون من المتوقع مثلاً تحصيل مديونية مستحقة لنا يعتبر هذا مبرراً للاعتراف بها كأصل وذلك فى غياب أى دليل على عكس ذلك إلا أنه عند تعدد المديونيات المستحقة لنا يكون هناك عادة توقع بعدم تحصيل البعض منها وعليه يتم الاعتراف بمصروف يمثل النقص المتوقع فى المنافع الاقتصادية.

مصداقية القياس

86- إن المعيار الثانى للاعتراف ببند ما هو أن له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من االثقة كما سبق مناقشته فى الفقرات من "31" إلى "38" من هذا الإطار ففى كثير من الحالات فإن التكلفة أو القيمة يجب أن تقدر، و استخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسى من إعداد القوائم المالية و لا يقلل من مصداقيتها ولكن عندما يتعذر عمل تقدير معقول فإن البند لا يعترف به فى الميزانية أو قائمة الدخل

فالمبالغ المتوقع الحصول عليها مثلاً من دعوى قضائية يمكن أن تفى بتعريف كل من الأصل و الدخل وكذلك معيار التوقعية للاعتراف ولكن إذا كان من غير الممكن قياس المطالبة بدرجة من الثقة فيجب أن لا يعترف بها كأصل أو دخل، أما وجود المطالبة فمن الممكن الإفصاح عنه فى الإيضاحات أو البيانات المكملة.

87- إن البند الذى لا يحقق فى وقت معين شروط الاعتراف به الواردة فى الفقرة "83" قد يحقق هذه الشروط فى وقت لاحق وذلك نتيجة لظروف أو أحداث لاحقة.

88- إن البند الذى يحوز على الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يخفق فى تحقيق معايير الاعتراف قد يتطلب رغم ذلك الإفصاح عنه فى الإيضاحات أو البيانات المكملة ويعتبر ذلك مناسباً عندما تكون المعرفة ببند ملائمة لتقييم المركز المالى والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمنشأة من قبل مستخدمى القوائم المالية.

الاعتراف بالأصول

89-يتم الاعتراف بالأصل فى الميزانية عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة و أن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة.

90-لا يعترف بالأصل فى الميزانية عند تكبد نفقة ليس من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للمنشأة تتعدى الفترة المحاسبية الجارية وبدلاً من ذلك فإنه ينجم عن مثل هذه العملية اعتراف بمصروف فى قائمة الدخل إن المعالجة لا تدل على أن قصد الإدارة من وراء تكبد النفقة شيء غير توليد منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة أو أن الإدارة تسير على غير هدى وأن كل ما يمكن أن يستدل من ذلك هو أن درجة التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية للمنشأة بعد الفترة المحاسبية الجارية غير كافية للاعتراف به كأصل.

الاعتراف بالالتزامات

91-يتم الاعتراف بالالتزام فى الميزانية عندما يكون من المتوقع حدوث تدفقاً خارجاً من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد تعهد حالى وأن

مبلغ التسديد يمكن قياسه بدرجة من الثقة في الواقع العملى.و لا يعترف بالتعهدات الناجمة عن عقود غير منفذة (على سبيل المثال الالتزامات لقاء مخزون تم طلبه ولم يتم استلامه بعد) كالتزامات فى القوائم المالية . ولكن مثل هذه التعهدات قد تحقق تعريف الالتزامات ويمكن أن تتأهل للاعتراف بها بشرط تحقق معايير الاعتراف فى الظروف المحددة وفى مثل هذه الظروف فإن الاعتراف بالالتزامات يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها .

الاعتراف بالدخل

92-يتم الاعتراف بالدخل فى قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة فى المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة فى أصل، او نقص فى التزام و يمكن قياسها بدرجة من الثقة، وهذا يعنى فى الواقع أن الاعتراف بالدخل يجرى بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادات فى الأصول أو نقص فى الالتزامات (على سبيل المثال، الزيادة الصافية فى الأصول الناتجة عن بيع سلع أو خدمات أو النقص فى الالتزامات الناتجة عن التنازل عن دين).

93-أن الإجراءات المتبعة عملياً للاعتراف بالدخل، مثل متطلب اكتساب الإيراد هى تطبيقات لمعايير الاعتراف فى هذا الاطار إن هذه الإجراءات موجهة عامة إلى قصر الاعتراف بالدخل على تلك البنود التى يمكن أن تقاس بدرجة من الثقة وبدرجة كافية من التأكد .

الاعتراف بالمصروفات

94-يتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص فى المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص فى أصل أو زيادة فى التزام ويمكن قياسه بدرجة من الثقة وهذا يعنى فى الواقع أن الاعتراف بالمصروفات يجرى بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة فى الالتزامات أو نقص فى الأصول (على سبيل المثال إثبات مستحقات العاملين او إهلاك المعدات).

95-يتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل و هذا الإجراء الذى

يشـار إليـه عامـة بمقابلـة التكـاليف بـالإيرادات، يتضـمن الاعـتراف المتـزامن أو المجتمـع بالإيرادات و المصروفات التى تنشأ مباشرة وبشكل مشترك مـن نفـس العمليـات الماليـة أو الأحداث الأخرى فيعترف مـثلاً بمختلـف عنـاصر المصروفـات التـى تشـكل تكلفـة البضـاعة المباعة فى نفس الوقت الذى يعترف فيه بالـدخل النـاتج عـن بيـع البضـاعة ولكـن تطبيـق مفهوم المقابلة تحت هذا الإطار لا يسـمح بـالاعتراف ببنـود فى الميزانيـة لا تحقـق تعريـف الأصول أو الالتزامات.

96-عندما يكون من المتوقـع أن تنشـأ المنـافع الاقتصـادية خـلال العديـد مـن الفـترات المحاسبية و أن الارتباط مع الدخل يمكن تحديـده بشـكل عـام أو غـير مبـاشر فإنـه يجـب الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس من التوزيـع المنـتظم و المعقـول غالبـاً مـا يكون ذلك ضرورياً عند الاعـتراف بالمصروفـات المتعلقـة باسـتخدام الأصـول مثـل الأصـول الثابتة والشهرة وبراءات الاختراع و العلامات التجارية وفى هذه الحالات يشار إلى المصروف باسم الإهلاك أو الإستهلاك إن المقصود من إجراءات التوزيع هـو الاعـتراف بالمصروفـات فى نفس الفترات المحاسبية التى تستهلك أو تسـتنفذ فيهـا المنـافع الاقتصـادية المرتبطـة بهـذه البنود .

97-يعـترف بـالمصروف فـوراً فى قائمـة الـدخل عنـدما لا ينـتج عـن النفقـة أيـة منـافع إقتصادية مستقبلية أو عندما لاتكون المنافع الاقتصادية المستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للاعتراف به كأصل فى الميزانية.

98-ويتم الاعتراف بمصروف فى قائمة الدخل فى الحالات التى يتم تكبـد التـزام بهـا دون الاعتراف بأصل، مثل الالتزام الناشئ عن ضمان السلع المباعة .

قياس عناصر القوائم المالية

99 – القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعنـاصر التـي سـيعترف بهـا في القـوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

100 – يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل:

(أ) **التكلفة التاريخية**: تسجل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما فى حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادى للمنشأة.

(ب) التكلفة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما حكم النقدية والذى يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

(ج) القيمة الإستردادية: تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية وتسجل الالتزامات بقيم السداد اى بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة.

(د) **القيمة الحالية**: تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادى للمنشأة وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية الخارجة المستقبلة التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة.

101-تعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً لدى المنشآت عند إعداد قوائمها المالية وتستخدم عادة مندمجة مع أسس قياس أخرى فعلى سبيل المثال تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما اقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة السوقية وتدرج التزامات التقاعد بقيمتها الحالية وإضافة لذلك، تستخدم بعض المنشآت أساس التكلفة الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير

النقدية.

مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

مفاهيم رأس المال

102-تتبع معظم المنشآت المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية وبموجب المفهوم المالي لرأس المال -مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة -فان رأس المال يعتبر مرادفاً لصافي الأصول وحقوق الملكية في المنشأة أما بموجب المفهوم المادى لرأس المال-مثل القدرة التشغيلية-فان رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمنشأة المتمثلة -على سبيل المثال-فى وحدات الإنتاج اليومية.

103-يتم اختيار المفهوم المناسب لرأس مال المنشأة على أساس حاجات مستخدمي قوائمها المالية وهكذا يجب تبنى المفهوم المالي لرأس المال إذا كان مستخدمو القوائم المالية مهتمين أساسا بالحفاظ على رأس المال الأسمى المستثمر أو بالقوة الشرائية لرأس المال المستثمر أما إذا كان اهتمامهم الرئيسي بالقدرة الإنتاجية للمنشأة فان المفهوم المادى لرأس المال يجب أن يستخدم. ويدل المفهوم الذى يتم اختياره على الهدف الذى يتم السعي لتحقيقه من تحديد الربح، حتى لو كان هناك بعض الصعوبات في القياس عند تطبيق المفهوم.

مفاهيم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح

104- ينجم عن مفاهيم رأس المال المشار إليها في الفقرة "102" المفاهيم التالية للحفاظ على رأس المال :

(أ)**الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال:** وتحت هذا المفهوم يكتسب الربح فقط إذا كان المبلغ المالي (أو النقدى) لصافي الأصول في نهاية الفترة يتجاوز المبلغ المالي (أو النقدى) لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات لأصحاب رأس المال، أو مساهمات منهم أثناء الفترة و يمكن قياس الحفاظ المالي على رأس المال بالوحدات النقدية الاسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية ثابتة.

(ب)**الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال:** وتحت هذا المفهوم يكتسب الربح فقط

إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية(أو القدرة التشغيلية) للمنشأة (أو الموارد أو الأموال المطلوبة لتحقيق تلك الطاقة) في نهاية الفترة تتجاوز الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى أصحاب رأس المال، أو مساهمات منهم أثناء الفترة.

105-يهتم مفهوم الحفاظ على رأس المال بكيفية تعريف المنشأة لرأس المال الذي تسعى للحفاظ عليه. وهذا يزيد من الربط بين مفاهيم رأس المال ومفاهيم الربح لأنها تزيد المرجع الذى بموجبه يقاس الربح، وهنا يجب التمييز بين عائد المنشأة على رأس المال واسترداد رأس المال، إن التدفقات الداخلة من الأصول فوق المبالغ المطلوبة للحفاظ على رأس المال هى فقط التى يمكن اعتبارها ربح وبالتالي كعائد على رأس المال ومن هنا، فان الربح هو المبلغ المتبقي بعد طرح المصروفات (شاملاً تسويات الحفاظ على رأس المال عندما يكون ذلك مناسباً) من الدخل، وإذا تجاوزت المصروفات الدخل يكون المبلغ المتبقي خسارة.

106-يتطلب مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال تبنى التكلفة الجارية كأساس للقياس أما مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال فلا يتطلب استخدام مفهوماً محدداً ويعتمد اختيار الأساس تحت هذا المفهوم على نوع رأس المال الذي تسعى المنشأة للحفاظ عليه.

107-أن الاختلاف الأساسي بين مفهومي الحفاظ على رأس المال هو في معالجة آثار التغيرات في أسعار أصول والتزامات المنشأة وبشكل عام تعتبر المنشأة قد حافظت على رأسمالها إذا كان لديها نفس المقدار من رأس المال في نهاية الفترة كما كان لديها في بداية الفترة. و يعتبر ربحاً اى مبلغ فوق ذلك المطلوب للحفاظ على رأس المال في بداية الفترة.

108- تحت مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال - حيث يعرف رأس المال بالوحدات النقدية الاسمية- يمثل الربح قيمة الزيادة في رأس المال النقدى الاسمي خلال الفترة. وعليه تعتبر الزيادات في أسعار الأصول المملوكة أثناء الفترة أرباحاً، ويشار إليها تقليدياً باسم مكاسب الحيازة، وقد لا يعترف بهذه الأرباح حتى

يتم التخلص من الأصل في عملية تبادل. وعندما يعرف مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال على أساس وحدات القوة الشرائية الثابتة، يمثل الربح قيمة الزيادة في القوة الشرائية المستثمرة أثناء الفترة وعليه فان ما يعتبر ربحاً هو فقط ذلك الجزء من الزيادة في أسعار الأصول الذي يتجاوز الزيادة في معدل الأسعار العام وتعتبر باقي الزيادة في الأسعار كتعديل للحفاظ على رأس المال وكجزء من حقوق الملكية.

109-تحت مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال حيث يعرف رأس المال بالطاقة الإنتاجية المادية، يمثل الربح الزيادة في رأس المال هذا أثناء الفترة. وينظر إلى كافة تغيرات الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات المنشأة كتغيرات في قياس الطاقة المادية الإنتاجية للمنشأة، ومن هنا، فهي تعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً.

110-أن اختيار أساس القياس ومفهوم الحفاظ على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية وتحقق النماذج المحاسبية المختلفة درجات مختلفة من الملاءمة والمصداقية وعلى الإدارة -كما في حالات أخرى -السعي لتحقيق توازن بين الملاءمة والمصداقية وينطبق هذا الإطار على مدى من النماذج المحاسبية ويعطى ارشاداً لإعداد وعرض القوائم المالية المعدة تحت النموذج المختار.

الفصل الخامس

القوائم المالية

الدورة المحاسبية:

هي عبارة عن (تسجيل) دفتر اليومية (ترحيل) دفتر الأستاذ و (ترصيد) في اخر السنة (تلخيص) ميزان المراجعة

يعتبر التلخيص في ميزان المراجعة الخطوة الأخيرة في عملية تسجيل العمليات المالية.

ويتطلب توصيل المعلومات المالية إلى المستفيدين إعداد القوائم المالية والتي تعتبر أهم مخرجات.

المحاسبة ولها أهمية كبيرة لدى متخذي القرار داخل و خارج المنشأة. وتنقسم هذه القوائم إلى:

القوائم المالية وتشتمل على:

- قائمة الدخل:
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التدفقات النقدية

القوائم المالية:

أولا-قائمة الدخل:

عبارة عن تقرير أو قائمة تظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة وتتضمن الايرادات والمصروفات وتعد في صورة تقرير من جانب واحد، وتحتوي على المصطلحات (المعادلات) التالية:

1. **صافي المبيعات =**

المبيعات – (مردودات المبيعات + مسموحات المبيعات + خصم مسموح به).

المبيعات – مردودات – مسموحات - خصم مسموح به

2. **تكلفة المشتريات =**

تكلفة المشتريات = صافي المشتريات + مصروفات الشراء

صافي المشتريات = المشتريات - (مردودات المشتريات + مسموحات المشتريات + الخصم المكتسب).

صافي المشتريات = المشتريات - مردودات المشتريات - مسموحات المشتريات - الخصم المكتسب

مصروفات الشراء مثل : م. نقل مشتريات – تأمين على المشتريات – رسوم جمركية على المشتريات – عمولة وكلاء شراء

3. **تكلفة البضاعة المباعة (المبيعات) =**

بضاعة (مخزون) أول المدة + تكلفة المشتريات ــ بضاعة (مخزون)آخر المدة.

4. **مجمل الربح (أو الخسارة) =**

صافي المبيعات (خطوة 1) – تكلفة المبيعات (خطوة 3).

5. **صافي الربح (أو الخسارة) =**

مجمل الربح (أو الخسارة) + الإيرادات – المصروفات (عمولة وكلاء بيع – م. إدارية – رواتب – إعلان – إيجار ... الخ)

وتظهر قائمة الدخل بالشكل التالي:

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 12/30

البيان		
المبيعات	××	
– مردودات المبيعات	(×)	
– مسموحات المبيعات	(×)	
– الخصم المسموح به	(×)	
صافي المبيعات		×××
المشتريات	××	
+ مصروفات المشتريات	×	
– مردودات المشتريات	(×)	
– مسموحات المشتريات	(×)	
– الخصم المكتسب	(×)	
تكلفة المشتريات	×××××	
+ بضاعة أول المدة	×××	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	×××××	
- بضاعة آخر المدة	(××)	
تكلفة البضاعة المباعة		(××××)
مجمل الربح أو (مجمل الخسارة)		××××
+ جميع الإيرادات	×	
– جميع المصروفات	×	(×××)
صافي الربح (أو صافي الخسارة)		×××××

ويلاحظ أن قائمة الدخل في المنشآت التجارية تحتوي على مصطلحات لا تظهر في قائمة الدخل في المنشآت الخدمية وهي: صافي المبيعات، صافي المشتريات، تكلفة المشتريات، تكلفة المبيعات، مجمل الربح (لان طبيعة النشاط تختلف بينهما)

ثانيا ـ قائمة المركز المالي (الميزانية):

عبارة عن قائمة أو تقرير يبين المركز المالي للمنشأة من حيث موجوداته(اصول) والتزاماتها (خصوم) تجاه الغير كما تبين حقوق ملاكها في لحظة معينة(تاريخ محدد).

وتصنف المعلومات في قائمة المركز المالي إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي:

1ـ **الأصول**: عبارة عن حقوق وممتلكات المنشأة وتنقسم إلى:

-**أصول متداولة**: وتعرف بأنها النقدية والأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية أو الاستخدام خلال فترة مالية واحدة وتتضمن: النقدية (الصندوق والبنك) الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم والسندات (أوراق مالية)، المدينون، المخزون السلعي، أوراق القبض، المصروفات المدفوعة مقدما، الإيرادات المستحقة.

-الأصول الثابتة: وهي التي تمتلكها المنشأة بقصد استخدامها في أداء نشاطها، ومن أمثلتها: الأراضي، المباني، السيارات، الأجهزة.

-الأصول غير الملموسة: تمثل ما دفعته المنشأة للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس، مثل: شهرة المحل، حقوق التأليف، براءة الاختراع، العلامة التجارية.

2ـ **الخصوم**: عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه الغير وتنقسم إلى:

-**خصوم متداولة (قصيرة الأجل):** وهي التزامات على المنشأة للغير يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة وتتضمن: الدائنون، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة إيرادات مقدمة.

-خصوم طويلة الأجل: تمثل التزامات على المنشأة يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، ومن أمثلتها: السندات، قروض طويلة الأجل، قروض برهن عقار.

- حقوق الملكية: عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة، وتتمثل أساسا من رأس المال + أي أرباح متراكمة لدى المنشأة.

ويعبر أحيانا عن حقوق الملكية بمصطلح صافي الأصول والذي يمثل الفرق بين الأصول والخصوم.(تطبيقا لمعادلة الميزانية)

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية

حقوق الملكية = الاصول – الخصوم

ترتيب الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي:

يختلف ترتيب الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي حسب طبيعة نشاط المنشأة، فقد يتم ترتيب الأصول في القائمة على أساس

1-مدى سيولة كل عنصر، بحيث يبدأ بالعناصر الأكثر سيولة وهي الأصول المتداولة ثم يلي ذلك الأصول الأقل سيولة وهي الأصول الثابتة ثم الأصول غير الملموسة وكذلك يبدأ ترتيب الخصوم بالخصوم قصيرة الأجل فالخصوم طويلة الأجل ثم حقوق الملكية.

وهذا الترتيب ملائم في حالة المنشآت التي تكون فيها السيولة ذات أهمية نسبية أكبر من الأصول الثابتة كما في حال المنشآت المالية كالبنوك وشركات التأمين.

2-وهناك ترتيب آخر عكس الترتيب السابق وهو مناسب للمنشآت التجارية والصناعية حيث تكون فيها الأصول الثابتة ذات أهمية نسبية أكبر من السيولة ويبدأ هذا الترتيب بالأصول الأقل سيولة والتدرج نحو الأكثر سيولة وانتهاء بالنقدية (أصول غير ملموسة ثم أصول ثابتة، ثم أصول متداولة)، وكذلك يتم البدء بحقوق الملكية ثم الخصوم طويلة الأجل فالخصوم قصيرة الأجل.

وفيما يلي قائمة المركز المالي مبوبة حسب صعوبة تحويلها على نقدية)

قائمة المركز المالي (الميزانية) في 12/30 /1431 (مبوبة حسب صعوبة التحويل لنقدية).

		أصول معنوية غير			حقوق الملكية:
		ملموسة:		××	رأس المال
×××		شهرة محل، براءة		(××)	+ صافي الربح
		اختراع، حقوق امتياز.		××	أو ــ صافي لخسارة
				××	+ الاحتياطيات
		أصول ثابتة:		(××)	ــ المسحوبات
	××	عقار			إجمالي حقوق الملكية
	××	أراضي	××××		
	××	ألآت			التزامات طويلة
	××	سيارات		××	الأجل:
	××	أثاث		××	قروض طويلة الأجل
		مجموع الأصول الثابتة		××	قرض عقار
××××					قرض سندات
		أصول متداولة:			
	××	مصروفات مقدمة	××××		مجموع الالتزامات
	××	إيرادات مستحقة			طويلة الأجل
	××	بضاعة آخر المدة		××	
	××	مدينون		××	التزامات قصيرة الأجل:
	××	أ.ق		××	الدائنون
	××	أ. مالية		××	أ.دفع
		بنك		××	بنك سحب على
		صندوق		××	المكشوف
××××					قرض قصير الأجل
		مجموع الأصول	××××		مصروفات مستحقة

إيرادات مقدمة			المتداولة		
مجموع الالتزامات قصيرة الأجل		xxxx			xxxx
			مجموع الأصول		
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية					

سؤال: أختاري الاجابة الصحيحة:

يظهر المدينون في قائمة المركز المالي ضمن :

أ- الاصول الثابتة

ب- الخصوم قصيرة الاجل -

ج- حقوق الملكية

مثال على معادلات قائمة الدخل

ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة لمنشأة الفلاح التجارية في 12/30 /1430 هـ 85,000 مبيعات، 15,000 مسموحات مشتريات، 60,000 مشتريات 20,000 مسموحات مبيعات، 5,000 مردودات مشتريات، 3,000 مصروفات نقل مشتريات، 15,000 مردودات مبيعات، 14,000 خصم مسموح به، 15,000 خصم مكتسب.

المطلوب:

1- تحديد صافي المبيعات:

المبيعات – مردودات – مسموحات - خصم مسموح به

= 85.000- (20.000 + 15.000+14.000)

= 85.000 – 49.000 = 36.000

2- تحديد صافي المشتريات:

تكلفة المشتريات = صافي المشتريات + مصروفات الشراء

صافي المشتريات = المشتريات - (مردودات المشتريات + مسموحات المشتريات + الخصم المكتسب).

صافي المشتريات = (60.000 + 3.000) – (15000 + 5000 + 15000)

صافي المشتريات = 63.000 – 35.000 = 28000

3ـ إذا بلغت بضاعة أول المدة 26,000 ريال، و بضاعة آخر المدة 39,000 ريال،

المطلوب: تحديد تكلفة البضاعة المباعة(المبيعات).

بضاعة (مخزون) أول المدة + تكلفة المشتريات ــ بضاعة (مخزون)آخر المدة.

= 26.000 + 28.000- 39.000

= 54.000 – 39.000 = 15.000

4 ـ تحديد مجمل الربح أو الخسارة:

صافي المبيعات– تكلفة المبيعات.

= 36.000 - 15.000 = 21.000 مجمل ربح

5ـ أ - إذا بلغت المصروفات الأخرى 30000 ريال، و الإيرادات الأخرى 7,000 ريال،

المطلوب: تحديد صافي الربح أو الخسارة.

مجمل الربح (أو الخسارة) + الإيرادات – المصروفات

= 21.000 + 7.000 – 30.000 =

28.000 – 30.000 = (2.000) صافي خسارة

5-ب -إذا بلغت المصروفات الأخرى 5000 ريال، و الإيرادات الأخرى 7,000 ريال.

المطلوب: تحديد صافي الربح أو الخسارة.

صافي الربح او الخسارة = 21000 + 7000 – 5000 = 23000 صافي ربح

6- إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 30/ 12 / 1430 هـ

البيان		
صافي المبيعات		36000
يطرح		
تكلفة البضاعة المباعة	15000	
مجمل الربح أو (مجمل الخسارة)		21000
	7000	
+ جميع الإيرادات	5000	+
ـــ جميع المصروفات		2000
صافي الربح (أو صافي الخسارة)		23000

الفصل السادس

تحليل التقارير المالية

التقارير المالية

التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الأرباح المحتجزة، تقرير مراقب الحسابات تقرير مجلس الإدارة، تقرير الإدارة التنفيذية .

أهمية التقاريرالمالية :

1- تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين التي تساعدهم على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية .

2- القياس الدوري لدخل المنشأة .

3- تقديم معلومات تساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد القوائم المالية .

4-تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال .

5-تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من وإلى المنشأة كالقروض واستثمارات الملاك و التوزيعات

التحليل المالي :

1-تعريف التحليل المالي :

عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المنشأة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.

2-أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي إلى دراسة تقويم المنشأة ودراسة السيولة والربحية والمديونية و الاستقرار في المنشأة .

3-أدوات التحليل المالي :

أولا : مقارنة القوائم المالية :

أ-**مقارنة أفقية**: حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لعدة فترات

1-**مقارنة أفقية لقوائم المنشأة نفسها**: يتم مقارنة القوائم المالية نفسها لسنة مالية مع القوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى. و هذا الأسلوب من المقارنة يعطي القارئ تصورا عن وضع كل مفردة من مفردات القوائم المالية في كل فترة و يمكن أن نبحث عن أسباب التغير و تأثيره حسب أهمية العنصر لديه.

2-مقارنة أفقية لقوائم المنشأة مع منشآت أخرى: تتم مقارنة القوائم المالية للمنشأة في سنة مالية أو سنوات مالية مع القوائم المالية لسنوات أخرى إما بشكل فردي أو بشكل متوسط مجموعة منشآت.

ب-**مقارنة رأسية**: حيث تتم تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لنفس الفترة

تتم المقارنة الرأسية للقوائم المالية بنسبة أرقام مفردات القوائم المالية إلى إحدى هذه المفردات التي يرغب المحلل نسبة الأرقام إليها.

(الأصول المتداولة تمثل 25% من مجموع الأصول مثلا) أو (النقدية تمثل 90% من الأصول المتداولة).

ويمكن للمحلل أن يستخدم التحليل الرأسي و التحليل الأفقي معا (نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول لعام 1422وثم مقارنتها مع الشركات الأخرى) وتجدر الإشارة إلى أن تفسير نتائج المقارنة يترك للمحلل نفسه حسب هدفه من التحليل و حسب الظروف المحيطة به.

ثانيا : النسـب المـالية :

تستخدم النسـب المالية في التحليـل المـالي لاسـتخراج أو اسـتنباط علاقـة بـين الـرقمين المنسوب أحدهما للآخر وهـذه النسـب تسـاعد عـلى التعـرف عـلى وضـع المنشـأة موضـع التحليل.

ويمكن تصنيف النسب إلى عدة تصنيفات كما يلي :

أ- حسب مصادر المعلومات :

أ-نسب قائمة الدخل أو نسب النشاط

ب-نسب قائمة المركز المالي أو نسب رأسمالية

ج - نسب مختلطة تعتمد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

ب- على أساس تمثيلها للواقع :

أ- نسب فعلية

ب- نسب نمطية

جـ- على أساس مكونات النسبة :

أ- نسب بسيطة (العلاقة بين عنصرين)

ب- نسب مركبة (العلاقة بين عدة عناصر)

د - على أساس تقويم الأداء :

1- نسب السيولة

2- نسبة الأداء

3- نسب الملاءة

4- نسب الربحية .

النسب على أساس تقويم الأداء

1-نسب السـيولة:

و يقصد بالسيولة مقدرة المنشأة على الوفـاء بالتزاماتهـا قصـيرة الأجـل دون اللجـوء إلى الاستدانة أو بيع أصل ثابت وهناك عدد من المؤشرات على السيولة منها:

أ- رأس المال العامل:

و هو الفرق بين أصول المنشأة المتداولة و مطلوباتها قصيرة الأجل أي أن مجموع أصولها المتداولة يزيد عن مجموع التزاماتها قصيرة الأجل (بمعنى آخر أن الالتزامات قصيرة الأجل يمكن أن تسدد من الأصول المتداولة و يفيض مبلغ معين).

مثال: فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى المنشآت:

5000 بنك – 30000 أ.قبض – 42000 مدينون – 7000 بضاعة – 4000 م. مقدمة – 17000 أ.دفع – 33000 دائنون

الحل :

رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

= (5000 + 30000 + 42000 + 7000 +4000) – (17000 + 33000)

رأس المال العامل = 88000 – 5000 = 38000

ب- النسبة الجارية: (نسبة التداول)

هي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)

$$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع المطلوبات قصيرة الأجل}}$$

و النسبة التي نحصل عليها تدل بصورة عامة على عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة المطلوبات قصيرة الأجل.

مثال: بالتطبيق على المثال السابق :

$$\text{النسبة الجارية} = \frac{88000}{50000} = 1.76 \text{ مرة}$$

أي أن الأصول المتداولة تعادل 1.76 مرة الخصوم المتداولة ويمكن التعبير عنها بأن نسبة الأصول المتداولة إلى المطلوبات المتداولة تبلغ 176 % (1.76 × 100)

ج- النسبة السيولة السريعة =

$$\frac{\text{الأصول المتداولة – (المخزون + المصروفات المقدمة)}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

مثال : بالرجوع إلى المثال السابق

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{88000 - (4000+7000) \times 100}{33000 + 17000}$$

$$= \frac{77000 \times 100}{50000}$$

$$= 154\ \%$$

2- نسب الأداء : (نسب كفاءة أداء الإدارة)

توضح هذه النسب قدرة إدارة المنشأة على إدارة الموارد المتاحة (موجودات ومطلوبات) وكفاءتها في إدارة هذه الموارد ومن مؤشراتها :

أ – معدل دوران المدينين : $\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط صافي المدينين}}$ = ×× مرة

يقيس هذا المعدل قدرة المنشأة على تحصيل مستحقاتها من العملاء من خلال تحديد عدد مرات تحويل الديون إلى نقدية .

مثال :

بلغت المبيعات الآجلة 750000 ريال، ورصيد المدينين أول الفترة بلغ 130000 ريال، ورصيد المدينين آخر الفترة بلغ 150000 ريال

الحل :

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{750000}{\frac{130000 + 150000}{2}} = \frac{750000}{140000} = 5.36\ \text{مرة}$$

ب-معدل دوران المخزون $\frac{\text{تكلفة المبيعات :}}{\text{متوسط المخزون}}$ = ×× مرة

يوضح هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى المبيعات وهو مـؤشر عـلى تحويل المخزون إلى سيولة.

مثــال : بفــرض أن تكلفــة المبيعــات لاحــدى الشركــات 550000، و بضــاعة أول المــدة 280000، و بضاعة أخر المدة 320000 إذا

معدل دوران المخزون = $\frac{550000}{\frac{320000 + 280000}{2}} = \frac{550000}{30000}$ = 1.83 مرة

3- نسب الملاءة

تقيس هذه النسب قدرة المنشأة عـلى الاسـتمرار في الأجـل الطويـل، ويهـتم المقرضـون والملاك بهذه المؤشرات لأنها تفيد في معرفة اسـتمرارية المنشـأة والوفـاء بالتزاماتهـا طويلـة الأجل .

ومن هذه النسب :

أ- نسبة الديون إلى الاصول= $\frac{\text{إجمالي الخصوم (قصيرة +طويلة)}}{\text{إجمالي الأصول (متداولة + ثابتة)}}$

توضح هذه النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول وتعتبر مؤشر عـلى قـدرة المنشـأة على الموازنة بين أصولها و التزاماتها

مثــال: بفــرض أن مجمــوع الأصــول (ثابتــة + متداولــة) = 109000 ريــال، ومجمــوع الديون(قصيرة + طويلة) يبلغ 325000 ريال .

الحل :

= 325000 / 109000 = 2.98 مرة = 298 % (2.98 × 100)

4- نسب الربحية

وهذه النسب تقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح، ومؤشرات الربحية وسيلة هامــة لتقــويم كفــاءة إدارة المنشــأة الاقتصــادية لمواردهــا وتحقيــق عوائــد مجزيــة عــلى

تلك الموارد .

ومن نسب الربحية :

أ-نسبة صافي الدخل إلى المبيعات = $\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة والزكاة}}{\text{صافي المبيعات}}$

تقيس هذه النسبة مساهمة كل وحدة من المبيعات في صافي ربح المنشأة .

مثال :

يبلغ صافي المبيعات 650000 ريال، صافي الدخل بلغ 70000

الحل :

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات = $\frac{70000}{650000}$ = 0.11 (0.11 × 100 = 11 %)

وهذا مؤشر على أن كل ريال مبيعات يحقق ربحا صافيا قدره 11 هللة، وهو مؤشر جيد يجب مقارنته مع متوسط أرباح القطاع الذي تنتمي له المنشأة .

ب- العائد على حقوق الملاك:(نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملاك)

يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على متوسط حقوق الملاك في بداية و نهاية الفترة:

$\frac{\text{صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة} \times 100}{\text{متوسط حقوق الملاك}}$

مثال:

فيما يلي بعض البيانات التي ظهرت في دفاتر أحد المنشآت :

في بداية الفترة بلغ مجموع الأصول 720000 مجموع الخصوم 340000

في نهاية الفترة بلغ مجموع الأصول 650000 ومجموع الخصوم 230000 صافي الدخل 78000 ريال

المطلوب: حساب العائد على حقوق الملاك

الحل :

حقوق الملاك في بداية الفترة = 720000 – 340000 = 380000

حقوق الملاك في نهاية الفترة = 650000 – 230000 = 420000

$$\text{متوسط حقوق الملاك} = \frac{420000 + 380000}{2} = \frac{8000000}{2} = 400000$$

$$\text{العائد على حقوق الملاك} = \frac{78000}{400000} \times 100 = 19.5\ \%$$

ومعنى هذه النسبة أن كل ريال استثمره أصحاب المنشأة خلال السنة عاد عليهم بـــ 19.5 هللة

ج- عائد السهم الواحد من الأسهم العادية:

يتم الحصول على عائد السهم الواحد من الأسهم العادية بقسمة صافي الدخل على عدد الأسهم العادية.

$$\text{عائد السهم العادي} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

مثال:

بالرجوع إلى المثال السابق وبافتراض أن الشركة مساهمة و أن مجموع الأسهم = 3000 سهم فان عائد السهم الواحد= 78000 / 3000 = 26 ريال / سهم أي أن كل سهم عـادي (قيمة اسمية 100 ريال) حقق لصاحبه أرباحا بلغت 26 ريال

د- نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم :

تقيس قيمة السهم السوقية إلى العائد المستحق على السهم الواحد من الاسهم العادية

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{عائد السهم}}$$

مثال:

بفرض أن القيمة السوقية للسهم 200 ريال والعائد من السهم 5 ريـال فـإن

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم} = \frac{200}{5} = 40 \text{ مرة}$$

وهذا يعني انه لكي يحقق المستثمر عائد قـدره 1 ريـال لا بـد ان يسـتثمر 40 ريـال في ذلك السهم.

الفصل السابع
الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار

ولتحقيق أهداف البحث تـم إجـراء دراسـة ميدانيـة عـلى عينـة مـن شركـات الوسـاطة العاملة في سوق عمان المالي، وذلك من خلال تصميم استبانة لهذا الغرض حيث تـم توزيـع (90) استبانة اعتمد منها لأغـراض التحليـل والدراسـة (76) اسـتبانة إي مـا نسـبته (85%) تقريبا من الاستبانات الموزعة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومـات المسـتقبلية تلعـب دورا في التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية على السوق المالي وإعـادة ثقـة المسـتثمرين فيه، إذ تساهم بدرجة مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالـة القـوائم الماليـة وزيـادة حجـم الاستثمار، وتخفيض مخاطر الاستثمار وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم وضع بعض التوصيات ذات الصلة.

The Transparency in Disclosure of Future Information and Its Role in Reducing the Impacts of Global Financial Crisis upon Amman Financial Market Abstract This study aimed to reveal the contribution of transparency in the disclosure of futures information in a way to reduce the impacts of global financial crisis upon the Amman Financial Market, and to reveal the importance of providing such information to investors.

In a way to achieve the objectives of the research, field study was conducted on a sample of financial intermediary firms operating in the Amman Financial Market, and through the design of a questionnaire for this purpose. Ninety questionnaires were distributed out of which 76 (85%) questionnaires were approved for analysis and research purposes.

Results of the study showed that the transparency in disclosure of future information played a role in the reduction of the impact of global financial crisis upon financial market and regain investors' confidence in this market which is a direct result of its high level of contribution to increasing investors' satisfaction on the fairness of financial statements, increasing level of investment, and decreasing of investment risks. In the

light of the findings, the study proposed some recommendations that are related.

يواجه العالم اليوم أزمة مالية كبيرة عصفت ولازالت تعصف بالاقتصاد العالمي أطلق عليها البعض بالزلزال المالي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي وانتقل منه إلى بقية أنحاء العالم، والذي ما زال يبحث عن سبل لمواجهة هذه الأزمة والخروج منها.

وتشير العديد من المعلومات والتقارير الاقتصادية إلى أن الأزمة المالية العالمية الحالية هي من اعنف الأزمات بعد أزمة الكساد الكبير التي تعرض لها الاقتصاد العالمي للأعوام 1933-1992.

لقد تأثرت الصناعة المالية بالأزمة الراهنة وتداعياتها وانعكس ذلك على المؤسسات والأسواق المالية واحدث حالة من الخوف وعدم التأكد وانهيار الثقة فيها، نتيجة للتغيرات المفاجئة والسريعة في أسعار الأسهم والسندات وقيم المبادلات بشكل عام.

وللحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة على الأسواق المالية لابد من إعادة ثقة المستثمرين بهذه الأسواق وإزالة مخاوفهم منها، و ذلك بتوفير المعلومات المالية للمستثمرين والمتعاملين معها وبما يعزز صنع قراراتهم الاستثمارية. ولتحقيق ذلك لابد للإدارة من إتباع مسارات الشفافية في تعاملها مع أصحاب المصالح وتبني افتراضات قائمة على أساس منطقي وموضوعي لتصوراتها لواقعها المالي المستقبلي بوساطة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وبالشكل الذي ينعكس ايجابيا على التعاملات في تلك الأسواق.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث للتعرف على مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على احد مراكز الاستثمار الرئيسة في الاقتصاد الأردني ألا وهو سوق عمان المالي في محاولة لإيجاد معالجة للتخفيف من انعكاسات هذه الأزمة على السوق المذكور.

مشكلة الدراسة:

تعرضت الأسواق المالية إلى الارتباك و التأزم بسبب الأزمة المالية العالمية، وأصبح الاعتماد على المعلومات المالية التاريخية أو الحالية غير كافياً لاتخاذ قرار الاستثمار

في هذه الأسواق أن ابتعاد إدارات المنظمات الاقتصادية عن مسارات الشفافية وعدم قيامها بالإفصاح عن توقعاتها وأفعالها المستقبلية لا يُمكّن المستثمرين من معرفة مدى مواءمة ما تخطط له هذه المنظمات مع بيئة المستقبل، ولا يوفر المعلومات الكافية لمساعدتهم في ترشيد واتخاذ قراراتهم مما يؤدي إلى تقليل الثقة بالسوق المالي والعزوف عن الاستثمار فيه. وعلى هذا الأساس يمكن حصر مشكلة الدراسة في محاولة البحث عن إجابة للأسئلة الآتية:

1. هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي؟
2. هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي؟
3. هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي؟
4. هل تختلف آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي تبعا لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة)؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تزايد قيمة المعلومات المستقبلية باعتبارها مصدراً هاماً لاتخاذ القرارات خاصة مع الأوضاع السائدة في ظل الأزمة المالية الراهنة. إذ لم تعد حاجة المستثمرين و المتعاملين مع السوق المالي تقتصر على المعلومات التاريخية أو الحالية فقط بل تتعداها إلى المعلومات المستقبلية، مما يحتم على إدارات المنظمات الاقتصادية القيام بدراسة وفهم التوقعات المستقبلية من اجل التكهن والتفكير في عواقب القرارات والأفعال في المستقبل.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال تنامي الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية و تبني مسارات الشفافية في هذا الإفصاح، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة على الأسواق المالية وإعادة ثقة المستثمرين فيها وإزالة مخاوفهم

منها، حيث يساهم هذا الإفصاح في تعزيز قدرة المستثمرين على التعامل مع التغيرات السريعة في تلك الأسواق وتأثيراتها المتزايدة، فضلاً عن مساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها. ومما يضفي مزيدا من الأهمية على هذه الدراسة أنها تسعى إلى إيجاد آليات معالجة للحد من آثار الأزمة المذكورة وانعكاساتها على سوق عمان المالي.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد مفهوم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.
2. بيان أهمية توفير المعلومات المستقبلية للمستثمرين في السوق المالي.
3. الكشف عن مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

HO1: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي.

الفرضية الثانية:

HO2: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي.

الفرضية الثالثة:

HO3: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي.

الفرضية الرابعة:

HO4: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات

الخبرة).

وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H04:1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

الفرضية الفرعية الثانية:

H04:2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

الفرضية الفرعية الثالثة:

H04:3: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

الإطار النظري والدراسات السابقة

تزايدت الحاجة إلى الإفصاح عن الشفافية نتيجة الأزمات التي مر بها العالم والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية العملاقة، فعلى سبيل المثال أشار تقرير اللجنة المنبثقة عن الكونجرس الأمريكي للتحقيق في أسباب انهيار شركة Enron أن احد أهم أسباب هذا الانهيار يعود إلى قصور الإفصاح عن العمليات المتبادلة بين هذه الشركة وشركات الاستثمار من جهة وتواطؤ شركة التدقيق Anderson من جهة أخرى(Alkhafaji, 2003) كما اكتسب موضوع الشفافية والإفصاح المزيد من الاهتمام بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال لجعل التعامل في هذه الأسواق أكثر عدالة لتوفيره فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق

المالي (الشيرازي، 1990، 322) إذ تعد التقارير المالية المنشورة مصدرا هاما للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (مطر، 2003).

ومن زاوية الدراسات المالية تعني الشفافية توفير المعلومات لغرض حماية مستقبل المساهمين ولجعل المجتمع يعترف بأن المنظمة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها (Japan Committee, 2001, 8) وتعد الشفافية دعامة هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة في إجراءات إدارة المنظمات وإدارة أفرادها واتخاذ القرارات الرشيدة، حيث تؤمن توصيل معلومات واضحة و صحيحة ووافية إلى كل الأطراف المستفيدة (خوري، 2003).

وتنظر الأسواق المالية إلى الشفافية على أنها الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي بقدر تعلق الأمر بالمستثمرين والأطراف المستفيدة كافة (Riley, 2006)، فالشفافية إذن هي النظام و الإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن النشاطات والإجراءات والأهداف والنتائج، كما أن هناك ترابط وثيق بين الشفافية والإفصاح إلى درجة قد يصعب التمييز بينهما (عواد، 2009).

ويؤكد(Gregory & Linen (2003, 205 على انه كلما زادت درجة الشفافية كلما زادت درجة إحساس المستثمرين بوجود المساواة والعدالة في الأسواق المالية وكلما ازدادت أيضا درجة ترحيب أولئك المستثمرين بتقديم رؤوس الأموال.

والشفافية بمعنى وضوح سياسات الإدارة تساعد على تحسين القابلية للتنبؤ بواقع الحال المالي مستقبلا، مما يؤدي إلى كفاءة القرارات المستقبلية خاصة إذا تمكنت الإدارة من تبرير وجهات نظرها وافتراضاتها المستقبلية.

ويرى Glenn (1999, 240) انه لتعزيز الشفافية يتطلب أن يتم فحص الأفعال والقرارات من قبل جهات مختلفة لمساءلة الإدارة، إذ يعد ذلك بمثابة المنبه عند إتباع الإدارة سياسة الاختباء وعدم الوضوح والتضليل بدلا من الإفصاح والشفافية والوضوح.

وكشفت دراسة Ferguson, Lam & Lee (2002) عن أن الشفافية في الإفصاح لا تؤثر بشكل ايجابي على ثقة المستثمرين في السوق المالي فحسب، بل تشجع الشركات أيضا على إصدار أوراق مالية جديدة.

ويعني الإفصاح بشكل عام بيان الشيء من اجل أن يكون معروفا وواضحا، ومن هنا يشكل إفصاح المنظمة عن المعلومات حماية للمستثمر العادي والأطراف الأخرى من التضليل، إضافة إلى تقليل مخاطر الاستثمار (خلفاوي، 2008) ويتحدد مستوى الإفصاح المناسب برأي Walk & Dodd (2001, 55) حسب مجموعة من العوامل منها الشخص الذي يستخدم المعلومة والغرض من استخدامها، وأن مفهوم الإفصاح المثالي أو الكامل أصبح شيئا من الماضي ليحل محله في عصرنا الحاضر مفهوم الإفصاح الواقعي أو المناسب.

وأثبتت دراسة Castellano (2002) أن حرص المنظمة على توفير إفصاح طوعي أو اختياري بالإضافة إلى الإفصاح الإلزامي أو الإجباري يعزز ثقة الجمهور بالمنظمة وعدالة قوائمها المالية وينعكس على سمعتها وقيمتها السوقية وبالتالي على أسعار سهمها في السوق المالي.

كما بيَن Prowse (1997) في دراسته أن الإفصاح الاختياري الموفر في البيانات المالية للشركات المساهمة يعمل على توفير عنصر الكفاءة للسوق المالي، ويساعد على تخفيض درجة المخاطر المحيطة بالاستثمارات.

ويشير الفضل (2001، 57) إلى انه من خلال الإفصاح يتم إعداد وتعميم التقارير المالية لأجل إشباع حاجة مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصف بشكل موضوعي الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنظمة في فترة زمنية معينة، كما تعرض المعلومات خطط وتوقعات الإدارة في المستقبل.

وبنفس السياق تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2001, 12) على ضرورة الإفصاح عن خطط وأهداف الإدارة المستقبلية، والأحداث المحتملة الوقوع والقرارات الإدارية المتوقع اتخاذها مستقبلا. أن هذه الآراء المؤيدة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية جاءت مناقضة للاتجاه التقليدي في الإفصاح عن هذه المعلومات والذي يتسم بالحيطة والحذر ولا يرى ضرورة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية وذلك لان الإفصاح عن هذه المعلومات قد يضر بعملية المنافسة، فضلا عن انه ليس فيها الدقة اللازمة.

فعدم تحقق هذه التنبؤات قد يعرض الإدارة إلى المساءلة القانونية، لذا فالأفضل حسب هذا الاتجاه ترك الموضوع إلى المحلل المالي في ضوء إمكانياته من خلال قراءته للمعلومات المالية وبالمقابل نجد أن الاتجاه الحديث ينادي بضرورة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية حيث أن الإفصاح عن هذه المعلومات يجعلها متاحة لجميع الأطراف وغير مقتصرة على المحلل المالي.

كما أن معرفة الإدارة الكاملة بأنشطتها الداخلية يجعلها قادرة على تحديد هذه التنبؤات بشكل أفضل من المحلل المالي، وأن الإدارة سوف تبذل قصارى جهدها لتحقيق التنبؤات التي يتم الإفصاح عنها كنوع من الالتزام الأدبي عليها، إضافة إلى انه لا يمكن مساءلة الإدارة في حالة عدم تحقق هذه التنبؤات طالما أن معلوماتها قد استندت إلى افتراضات منطقية معقولة وأنها قامت بتقديم التحليل الوافي للأسباب التي حالت دون تحقيقها (Ticker, 2004, 211).

ومن الزاوية القانونية يرى Sidebothain (1970, 44) أن التشريعات الحديثة ينبغي أن تحدد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية وذلك بعرض كل المعلومات الهامة لتقييم وضع المنظمة وان عدم الالتزام بذلك يجعل التقارير المالية مضللة.

أن عدم وجود الإفصاح الإلزامي عن التنبؤات المستقبلية يخلق سوق للمعلومات يستفاد منه القادرين على تحمل تكاليفه فقط، وأن الإفصاح الاختياري عن التنبؤات قد يؤدي إلى التحيز من خلال قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات الايجابية فقط (Swanson, 1994, 175) ويرى Adhikari (2000) في دراسته أن الإفصاح عن التوقعات السيئة يجب أن يتم بالسرعة والنزاهة التي يتم بها الإفصاح عن التوقعات الجيدة، وأن غياب الإفصاح عن التوقعات السيئة للأوضاع المالية المستقبلية للمنظمة قد يعرض سمعة ونزاهة الإدارة للتشكيك ومن جانب آخر بيَن Bailes (2002, 181) ضرورة أن تتبع الإدارة سياسة ثابتة ومنظمة للإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالواقع المالي المستقبلي وما يتعلق بالافتراضات الموضوعة بخصوص المعلومات المالية المستقبلية وأن يتم تجنب التفاؤل الزائد أو التنبؤات المبالغ بها إذ ينبغي أن تبنى الافتراضات على

أسس موضوعية سليمة ويتم شرحها وتوضيحها بشكل جيد.

كما استقطب موضوع المعلومات المالية المستقبلية اهتمام العديد من الجهات كالجمعيات المتخصصة بوضع معايير المحاسبة والتدقيق وهيئة الأوراق المالية الأمريكية والمعاهد المهنية الأخرى فقد وضع معيار التدقيق الدولي رقم 810 (تدقيق المعلومات المالية المستقبلية) مجموعة من القواعد والإرشادات ذات العلاقة بمهام المدقق عند قيامه بتدقيق المعلومات المالية المستقبلية.

أما بالنسبة للإفصاح عن هذه المعلومات فبيّن المعيار المذكور أن على المدقق أن يتأكد من أن عرض تلك المعلومات ليس مضللا، وأن السياسات المحاسبية ذات العلاقة قد تم الإفصاح عنها بوضوح وكذلك التغييرات التي طرأت عليها مع بيان أسباب التغيير وتأثيره، وأن الافتراضات قد تم الإفصاح عنها بشكل ملائم في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية (IASC, 2000) وورد في معيار التدقيق الأمريكي 301 أن المعلومات المالية المستقبلية أما أن تكون تصورات مالية أو تنبؤات مالية في ضوء أفضل المعلومات المتاحة واعتقاد الإدارة، وهذا يعني أن أساس التنبؤ هو افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف المتوقع وجودها والتصرفات المتوقع اتخاذها، كما تقع مسؤولية هذه التوقعات على الإدارة وعلية ينبغي أن يكون لديها الأساس الموضوعي المعقول لوضع هذا التوقع أو التصور المالي (AICPA, 2002).

ووجه قانون Sarbanes- Oxley الصادر عام 2002 في الجزء 401 b، الذي تطرق إلى المعلومات المستقبلية، هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC لتبني قواعد جديدة للإفصاح وأن يكون هناك إفصاح عام (يتضمن المعلومات المالية المستقبلية) من قبل الشركات المسجلة فيها، مما حدا بالهيئة إلى تعديل بعض النماذج، مثل Regulation G and Item 10 of Regulation S-B and S-K، التي تنظم عملية التسجيل والتي يتطلب تقديمها من قبل الشركات المسجلة لديها وذلك لتلبية المتطلبات الواردة في القانون المذكور(Sarbanes & Oxley, 2002)، وبعد هذا الإجراء أصبح التقرير عن المعلومات المستقبلية إلزاميا للشركات المسجلة في هيئة الأوراق المالية الأمريكية. كما قام معهد الماليين التنفيذيين العالمي Financial Executives International

والمعهـد القـومي لعلاقـات المسـتثمرين National Investor Relations Institute بتـوفير دليـل خـاص بـالتقرير المـالي المسـتقبلي (Phillips, Jr., Drake & Luehlfing, 2010).

ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإفصاح ضـمن الإيضـاحات المرفقـة بـالقوائم الماليـة عـن المعلومـات ذات العلاقـة بالافتراضـات المسـتقبلية الهامـة (Alfredson, Leo, Picker, loftus, Clark & Wise, 2009, 689) كما يعمل مجلس معايير المحاسـبة الماليـة الأمريكي FASB منذ عدة سنوات على مشروع حول التقرير عن الأداء المـالي بهـدف وضـع مقاييس لهذا الأداء، ويتناول هذا المشروع في سياق عمله بعض القضايا المتعلقة بالمعلومات المالية المستقبلية (FASB, 2001).

وأظهرت أحد النتائج الرئيسة للبحث الأولي لهذا المشروع أن مستخدمي القوائم الماليـة يهتمون بشكل كبير بالإفصاح عن المعلومات التي لهـا قيمـة تنبؤيـة (Phillips, Jr. et al., 2010).

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات الوساطة العاملـة في بورصـة عـمان والبـالغ عـددها (22) شركة وقد تم اختيار (15) شركة عشوائيا لتمثل عينة الدراسة وتشـكل حـوالي (68%) من مجتمع الدراسـة. و تـم توزيـع (90) اسـتبانة عـلى أفـراد عينـة الدراسـة وهـم مـدراء الشركات المذكورة والوسطاء الماليين العاملين فيها، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات البحث والتحليل (76) استبانة أي ما نسبته (85%) تقريبا من الاستبانات الموزعة.

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة ضمن الإطار النظري على مجموعـة مـن المراجـع المختلفـة ذات الصلة بموضوع البحث وللحصول على البيانات في الجانب الميداني تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة استنادا إلى الأدبيات ذات العلاقـة. وتكونـت الاسـتبانة مـن قسـمين، هـدف الأول منهـا إلى جمـع بيانـات ديمغرافيـة عـن أفـراد عينـة البحـث. أمـا القسـم الثـاني فهـدف

إلى قياس مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي، وتمثلت مؤشرات قياس هذه الآثار بـ: قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي، وحجم الاستثمار في سوق عمان المالي، ومخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي. و يمكن تلخيص أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

أقسام الاستبانة و الأسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة

أقسام الاستبانة	المتغيرات	الأسئلة
القسم الأول	المؤهل العلمي	أ
	التخصص العلمي	ب
	عدد سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	ج
القسم الثاني	مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية	10-1
	مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار	20-11
	مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار	30-21

وقد صممت أسئلة الاستبانة باستخدام الأسئلة الموضوعية المتصلة وقسمت خيارات الإجابة إلى خمسة بدائل واستخدم مقياس ليكرت الخماسي لتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية كما تم التحقق من صدق الاستبانة حيث عرضت على مجموعة من المتخصصين لتحكيمها وإبداء الرأي بخصوص سلامة صياغتها وترابط فقراتها، إضافة إلى إجراء اختبار الثبات إذ تم حساب ثبات المقياس بتطبيق معادلة الفا

كرونباخ حيث بلغ (96%)، مما يدل على أن المقياس ذا ثبات عال.

أساليب تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الإحصاء الوصفي حيث تم إيجاد النسب و التكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام اختبار t لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة، فضلا عن تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA بهدف التعرف إلى وجود فروق في الأثر تبعا للعوامل ذات العلاقة بخصائص أفراد العينة.

هذا وقد تم اعتبار مدى المتوسط الحسابي للإجابات عن كل فقرة من (1-2.4) دالاً على درجة تأييد متدنية، ومن (2.5-3.4) دالاً على درجة تأييد متوسطة، ومن (3.5-5) دالاً على درجة تأييد مرتفعة.

حدود الدراسة:

تمثل المؤشرات التي شملتها مقاييس آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي قدرا مناسبا لجوانب هامة، وبالتالي قد تكون هناك مؤشرات وجوانب أخرى تم تسكينها ضمن إطار هذه الدراسة.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

خصائص أفراد عينة الدراسة:

يتضح من تحليل إجابات القسم الأول من الاستبانة والمعروضة في الجدول رقم (2) أن ما نسبته حوالي (82%) من أفراد العينة يحملون شهادة جامعية، وأن غالبيتهم من تخصص العلوم المالية والمصرفية وتخصص المحاسبة، حيث شكل هؤلاء نسبة (44.7%) و (40.8%) على التوالي، كما أن ما يقارب (30%) منهم تتراوح مدة خبرتهم المهنية بين (5-10) سنوات، في حين أن حوالي (54%) منهم خبرتهم 10 سنوات وأكثر.

وتشير المعلومات السابقة إلى أن عينة الدراسة لديها من المعارف والخبرة العملية ما يجعلها قادرة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها وبما يضمن توفر سمة الموضوعية للنتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

جدول رقم (2)

خصائص أفراد عينة الدراسة

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	4	%5.3
	ماجستير	18	%23.7
	بكالوريوس	40	%52.6
	دبلوم كليات مجتمع	14	%18.4
	المجموع	76	%100
التخصص العلمي	محاسبة	31	%40.8
	علوم مالية و مصرفية	34	%44.7
	إدارة أعمال	9	%11.9
	اقتصاد	2	%2.6
	المجموع	76	%100
عدد سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	اقل من 5 سنوات	12	%15.8
	من 5 سنوات- اقل من 10 سنوات	23	%30.3
	من 10 سنوات- اقل من 15 سنة	32	%42
	من 15 سنة- اقل من 20 سنة	6	%7.9
	أكثر من 20 سنة	3	%4
	المجموع	76	%100

اختبار الفرضية الأولى:

HO1: لاتساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي.

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (3) يتضح أن أفراد العينة يجدون أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في إقناع

المستثمرين بعدالة القوائم المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي للإجابات على الفقرات ذات العلاقة بهذا الجانب (4.80) أي بنسبة (96%)، في حين كان الانحراف المعياري (0.38).

جدول رقم (3)

مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية

العبارة	الوسط الحسابي (على مقياس خماسي)	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التأييد
يساعد الإفصاح عن الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.83	0.32	%96.6	مرتفعة
يُمكّن الإفصاح عن التغيرات المستقبلية المتوقعة في السياسات المحاسبية من تعزيز قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.88	0.45	%97.6	مرتفعة
يعزز تحديد تاريخ إعداد المعلومات المستقبلية عند الإفصاح عنها قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.77	0.35	%95.4	مرتفعة
يؤدي تثبيت مسؤولية الإدارة عن إعداد المعلومات المستقبلية إلى زيادة قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.81	0.43	%96.2	مرتفعة
ينعكس الإفصاح عن الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات المالية المستقبلية بشكل ايجابي على إقناع	4.84	0.22	%96.8	مرتفعة

المستثمرين بعدالة القوائم المالية.				
يزيد الإفصاح عن المعلومات الحساسة ذات العلاقة بالأداء التشغيلي فرصة إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.83	0.23	%96.6	مرتفعة
يعزز الإفصاح عن العمليات ذات التأثير على الموقف التنافسي من قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.88	0.36	%97.6	مرتفعة
يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المتعلقة بربحية المنظمة في السنة القادمة إلى تعزيز قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.74	0.24	%94.8	مرتفعة
يقلل الإفصاح عن سياسات الإدارة واستراتيجياتها وأهدافها المستقبلية من شكوك المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.80	0.34	%96	مرتفعة
يقوي الإفصاح عن أي تعارض في المصالح داخل المنظمة قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	4.70	0.41	%94	مرتفعة
جميع العبارات معا	4.80	0.38	%96	مرتفعة

وبهدف اختبار الفرضية الأولى والتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج السابقة تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، ويبين الجدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية المذكورة، حيث بلغت قيمة (t) مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى ثقة (95%) لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (4)

نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الأولى

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.
4.80	0.38	36.12	0.000

الوسط الفرضي=3

اختبار الفرضية الثانية:

HO2: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي.

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) أن أفراد العينة يعتقدون أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في زيادة حجم الاستثمار، فقد بلغ الوسط الحسابي العام للإجابات ذات العلاقة بهذا الجانب (4.50) أو بنسبة (90%)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.66).

جدول رقم (5)

مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار

العبارة	الوسط الحسابي (على مقياس خماسي)	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التأييد
يشجع الإفصاح عن الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية على القيام بالاستثمار.	3.95	0.33	%79	مرتفعة
يعزز الإفصاح عن التغيرات المستقبلية المتوقعة في السياسات المحاسبية من عمليات الاستثمار.	4.09	0.48	%81.8	مرتفعة
أن تحديد تاريخ إعداد المعلومات المستقبلية عند الإفصاح عنها يوسع عمليات الاستثمار.	4.79	0.45	%95.8	مرتفعة
يؤدي تثبيت مسؤولية الإدارة عن إعداد المعلومات المستقبلية إلى ارتفاع حجم الاستثمار.	4.86	0.36	%97.2	مرتفعة
يُمكّن الإفصاح عن الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات المالية المستقبلية من زيادة حجم الاستثمار.	4.82	0.51	%96.4	مرتفعة
ينعكس الإفصاح عن المعلومات الحساسة ذات العلاقة بالأداء التشغيلي بشكل ايجابي على حجم الاستثمار.	4.87	0.68	%97.4	مرتفعة

يعزز الإفصاح عن العمليات ذات التأثير على الموقف التنافسي من حجم الاستثمار.	4.45	0.61	%89	مرتفعة
يُمكّن الإفصاح عن سياسات الإدارة و استراتيجياتها وأهدافها المستقبلية من استقطاب مستثمرين جدد.	4.86	0.32	%97.2	مرتفعة
يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المتعلقة بربحية المنظمة في السنة القادمة إلى تعزيز حجم الاستثمار.	3.92	0.55	%78.4	مرتفعة
يشجع الإفصاح عن التغيرات في حقوق الملكية داخل المنظمة على زيادة حجم الاستثمار.	4.41	0.40	%88.2	مرتفعة
جميع العبارات معا	4.50	0.66	%90	مرتفعة

ولاختبار الفرضية الثانية والتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج السابقة تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، ويبين الجدول رقم (6) نتائج اختبار هذه الفرضية، إذ بلغت قيمة (t) مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى ثقة (95%)، لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي.

جدول رقم (6)

نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثانية

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية .Sig
4.50	0.66	28.39	0.001

الوسط الفرضي=3

اختبار الفرضية الثالثة:

HO3: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي.

تشير إجابات أفراد العينة المدرجة في الجدول رقم (7) إلى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بدرجة مرتفعة في تخفيض مخاطر الاستثمار، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي الكلي للإجابات بهذا الخصوص (4.60) أي بنسبة (92%) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.47).

جدول رقم (7)

مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار

العبارة	الوسط الحسابي (على مقياس خماسي)	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التأييد
يساعد تحديد تاريخ إعداد المعلومات المستقبلية عند الإفصاح عنها على التخفيف من تعرض المستثمر إلى تقلب عوائد الاستثمار.	4.75	0.61	%95	مرتفعة
يعزز الإفصاح عن التغيرات المستقبلية المتوقعة في السياسات المحاسبية من إمكانية تفادي مخاطر الاستثمار.	4.82	0.49	%96.4	مرتفعة
يحد تثبيت مسؤولية الإدارة عن إعداد المعلومات المستقبلية من مخاطر الفرص الاستثمارية.	4.68	0.35	%93.6	مرتفعة
يزيد الإفصاح عن الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات المالية المستقبلية من إمكانية تعظيم المنفعة من الفرص الاستثمارية.	4.76	0.52	%95.2	مرتفعة
يساعد الإفصاح عن الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية على توزيع مخاطر الاستثمار.	4.89	0.22	%97.8	مرتفعة
يشجع الإفصاح عن المعلومات الحساسة ذات العلاقة بالأداء التشغيلي على تنويع الاستثمار.	3.93	0.31	%78.6	مرتفعة

يُمكّن الإفصاح عن العمليات ذات التأثير على الموقف التنافسي من توزيع مخاطر الاستثمار بشكل أفضل.	4.88	0.43	%97.6	مرتفعة
ينعكس الإفصاح عن سياسات الإدارة و استراتيجياتها وأهدافها المستقبلية ايجابياً على القدرة على تنويع الاستثمار.	4.36	0.32	%87.2	مرتفعة
يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المتعلقة بربحية المنظمة في السنة القادمة إلى تعزيز إمكانية التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية للمنظمة.	4.39	0.44	%87.8	مرتفعة
يساعد الإفصاح عن أي تعارض في المصالح داخل المنظمة على سرعة تجنب اثر التقلبات المالية المفاجئة.	4.58	0.57	%91.6	مرتفعة
جميع العبارات معا	4.60	0.47	%92	مرتفعة

ومن اجل اختبار الفرضية الثالثة والتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج السابقة تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، ويبين الجدول رقم (8) نتائج اختبار هذه الفرضية، فقد بلغت قيمة (t) مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى ثقة (95%)، لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي.

جدول رقم (8)

نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثالثة حسب اختبار T-test لعينة واحدة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية .Sig
4.60	0.47	41.06	0.000

الوسط الفرضي=3

اختبار الفرضية الرابعة:

HO4: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية، والتي تم اختبارها باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H04:1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

تبين نتائج التحليل المعروضة في الجدول رقم (9) إلى أن قيمة F المحسوبة لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بخصائص أفراد العينة (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) اقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية العدمية بمستوى ثقة (95%)، أي عدم وجود تأثير للمتغيرات المذكورة على آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل التباين الأحادي لتأثير المتغيرات (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) على آراء المبحوثين تجاه مساهمة الشفافية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.741	3	0.185	0.720	0.579
	داخل المجموعات	33.682	72	0.257		
	المجموع	34.423	75			
التخصص العلمي	بين المجموعات	0.879	3	0.440	1.058	0.380
	داخل المجموعات	24.297	72	0.183		
	المجموع	25.176	75			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.622	4	0.311	1.125	0.328
	داخل المجموعات	36.731	71	0.276		
	المجموع	37.352	75			

قيمة F الجدولية (2.7318) عند درجتي حرية (3،72) ومستوى دلالة (0.05).

قيمة F الجدولية (2.5007) عند درجتي حرية (4،71) ومستوى دلالة (0.05).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H04:2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

تشير نتائج التحليل المعروضة في الجدول رقم (10) إلى أن قيمة F المحسوبة لكل

متغير من المتغيرات المتعلقة بخصائص أفراد العينة (المؤهـل العلمـي، والتخصـص العلمـي، وسنوات الخبرة) اقل من قيمة F الجدولية عند مسـتوى دلالـة (0.05)، مـما يفيـد بقبـول الفرضية العدمية بمستوى ثقة (95%)، أي ليس هناك تأثير للمتغـيرات المـذكورة آنفـا عـلى أراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومـات المسـتقبلية في زيـادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي.

جدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي لتأثير المتغيرات (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) على آراء المبحوثين تجاه مساهمة الشفافية في زيادة حجم الاستثمار

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	0.142	3	0.071	0.275	0.760
	داخل المجموعات	34.281	72	0.258		
	المجموع	34.423	75			
التخصص العلمي	بين المجموعات	0.333	3	0.167	0.892	0.412
	داخل المجموعات	24.843	72	0.187		
	المجموع	25.176	75			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	0.595	4	0.298	1.077	0.344
	داخل المجموعات	36.757	71	0.276		
	المجموع	37.352	75			

قيمة F الجدولية (2.7318) عند درجتي حرية (3،72) ومستوى دلالة (0.05).

قيمة F الجدولية (2.5007) عند درجتي حرية (4،71) ومستوى دلالة (0.05).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H04:3: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

تُظهر نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (11) أن قيمة F المحسوبة لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بخصائص أفراد العينة (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي وسنوات الخبرة) اقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية العدمية بمستوى ثقة (95%) أي لا تختلف آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي تبعا للمتغيرات السابقة.

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي لتأثير المتغيرات (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) على آراء المبحوثين تجاه مساهمة الشفافية في تخفيض مخاطر الاستثمار

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	2.542	3	0.271	0.770	0.465
	داخل المجموعات	31.881	72	0.240		
	المجموع	34.423	75			
التخصص العلمي	بين المجموعات	0.478	3	0.120	0.634	0.639
	داخل المجموعات	24.698	72	0.189		
	المجموع	25.176	75			

سنوات الخبرة	بين المجموعات	2.427	4	0.607	1.480	0.212
	داخل المجموعات	34.925	71	0.267		
	المجموع	37.352	75			

قيمة F الجدولية (2.7318) عند درجتي حرية (3،72) ومستوى دلالة (0.05).

قيمة F الجدولية (2.5007) عند درجتي حرية (4،71) ومستوى دلالة (0.05).

يستخلص من نتائج اختبار الفرضيات الفرعية السابقة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية الرابعة للدراسة، أي أن جميع المبحوثين يؤكدون وجود مساهمة للشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي بغض النظر عن المؤهل العلمي، والتخصص العلمي وسنوات الخبرة.

النتائج و التوصيات

النتائج:

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بالآتي:

1. تشير نتائج الدراسة إلى وجود دور للشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التخفيف من الآثار السلبية للازمة المالية العالمية على السوق المالي وذلك من خلال المساهمة بإعادة ثقة المستثمرين وإزالة مخاوفهم وتوفير مناخاً استثمارياً ملائماً، مما يزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي.

2. تقع مسؤولية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على عاتق الإدارة بالدرجة الأولى، من خلال رسم مسارات منهجيتها ووضع الافتراضات والتنبؤات على أساس منطقي وموضوعي لما يكون عليه واقع حال المنظمة المالي مستقبلا.

3. كشفت الدراسة الميدانية أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

تساهم بدرجة مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس هذا الجانب (4.80) أي بنسبة (96%) وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Castellano, 2002)، ودراسة (Gregory & Linen, .2003)

4. بيَنت الدراسة أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن العبارات التي تقيس هذا المحور (4.50) أو بنسبة (90%) وهذا يتفق مع نتائج دراسة(Ferguson, Lam & Lee, 2002) ودراسة (Gregory & Linen, 2003).

5. توصلت الدراسة إلى أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي للإجابات بهذا الخصوص (4.60) أي بنسبة (92%). وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت لها دراسة (Prowse, 1997)، ودراسة (خلفاوي، 2008).

6. أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1. قيام هيئة الأوراق المالية بجعل الإفصاح عن المعلومات المستقبلية احد متطلبات إدراج الشركات في السوق المالي.

2. حث الشركات المساهمة العامة الأردنية على إعداد ونشر بيانات مالية مستقبلية على درجة عالية من الإفصاح والشفافية.

3. أهمية ممارسة بعض جهات الرقابة والإشراف على الشركات المساهمة العامة مثل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وهيئة الأوراق المالية دورا نشطا في تطوير

معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، لزيادة الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وتحديد متطلبات الإفصاح عنها بوضوح وأبعاد مسؤولية الإدارة عن ذلك.

4. محاولة إعادة الثقة في السوق المالي الأردني وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية المعلومات المستقبلية ومساعدتها في تحقيق الشفافية من اجل صنع القرارات الاستثمارية الناجعة.

5. العمل على مواصلة الجهود المبذولة حاليا وإجراء المزيد من البحوث لإيجاد السبل لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي وإعادة ثقة المستثمرين فيه.

الفصل الثامن

أسباب الأزمه الماليه العالميه

واجه العالم منذ صيف عام 2008 أزمة مالية عاتية ضربت بموجاتها المتلاحقة عددا من كبريات المؤسسات المالية العالمية في أعظم اقتصادات العالم فجعلت العديد منها أثرا بعد عين، لذا هبت الحكومات حول العالم لاتخاذ التدابير التي من شأنها الحد من آثار هذه الأزمة وامتدادها ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، إلا أن الآثار السلبية لها استمرت بالتفاقم لتطال بعض الدول وتضعها على حافة الإفلاس بسبب انغماس عدد من بنوك هذه البلدان في عمليات إقراض ضخمة تفوق حجم الناتج المحلي لديها، مما جعل هذه الأزمة تستحق وصف الكارثة المالية التي لا نظير لها منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرض الماضي ولتبقى هذه الأزمة مرحلة خالده في سفر التاريخ الاقتصادي العالمي.

فقد شكل إفلاس بنك Lehman Brothers في 2008/9/15 اشاره رمزيه خطيره وذلك لأن هذه المؤسسه العريقه كانت من المؤسسات القليله التي نجت من أزمه الكساد العظيم عام 1929، وكان بمثابه قرينه لا جدال فيها بأن الأزمه المالية قد دخلت مرحلة خطيره تمثلت بإفلاس بنوك أمريكية وأوروبية مهمة مما دفع حكومات هذه البلدان لاتخاذ التدابير الراميه لإنقاذ مؤسساتها المالية ففي الولايات المتحدة تم استصدار قانون طارئ لاستعادة الاستقرار الاقتصادي، كذلك قامت البنوك المركزية في الدول الأوروبيه بضخ رؤوس الأموال لبنوكها التجارية وامتد أثر هذه الأزمة ليطال الدول ذاتها، حيث أوشكت آيسلندا على الإفلاس نتيجه إفلاس أكبر ثلاثة بنوك فيها.

ونتيجة لتطور الأزمة فقد هبطت أسعار الاسهم وبحدة في مختلف أنحاء العالم وحاول قادة العالم الاقتصاديون تنسيق جهودهم لاحتواء هذه الأزمة فقد أصدرت الولايات المتحدة خطة حفز مالي تصل لـ 700 مليار دولار من أجل شراء الأصول المتعثرة، وبعد اعتراض أعضاء من الكونغرس ومطالبتهم بإحداث تعديلات عليها زادت

وتيرة انحدار أسعار الأسهم في حين واصلت أسعار الفوائد بين البنوك ارتفاعها مما أثـر سـلبا على قدرتها على اعاده تمويل نفسها الأمر الذي اضطر الكونغرس للموافقة على اعتماد هذه الخطة .

ومع استمرار سياده النظـره التشـاؤميه في الأسـواق الماليـة العالميـة قامـت الحكومـة البريطانية بتأميم معظم المؤسسات المالية التي تواجه اضطرابات كبـيرة جـراء هـذه الأزمـة وحذت عدة حكومات أوروبية أخرى (إضافة للحكومة الأمريكية) حذو الحكومة البريطانية في هذا السياق مما أدى لاسـتقرار نسـبي في أسـواق الأسـهم منـذ نهايـة تشريـن أول 2008 كذلك انخفضت أسعارالسلع بشكل حاد نتيجـه زيـاده المعـروض وتوقـع انخفـاض الطلـب عليها، حيث شهدت أسعار البترول هبوطا دراماتيكيا ترافـق مـع التوقعـات بحـدوث ركـود اقتصادي عالمي أدى لوضع حد لاستمرار ارتفاع الأسعار منذ بداية الألفية الجديدة.

وفيما يتعلق بأوروبا الشرقية، فقد تمثل أثـر الأزمـة عـلى اقتصـادات هـذه الـدول مثـل بولندا، المجر، رومانيا وأوكرانيا بزيـادة صـعوبات سـداد ديونهـا المقيمـه بالعملـة الصـعبة وخصوصا بالفرنك السويسري، حيث هبطت أسعار عملات هذه الـدول بحـده الأمـر الـذي زاد من صعوبة قيامها بالوفاء بالتزاماتها.

وبسبب تطورات الأزمة المالية في أيلول وتشرين أول عام 2008 والذعر المالي الذي سـاد الاسواق، فقد كان الإقبال كثيفا جدا باتجاه شراء الأصول الملموسة والأدوات الأكثر أمنا مثل الذهب وأذونات الخزينة والسـندات الأمريكيـة الـذي مثـل الخيـار الأسـاسي الأول لأولئـك المستثمرين حول العالم الباحثين عـن الأمـان لاسـتثماراتهم مـما أدى لتـدفق كبـير للسـيولة للسوق الأمريكية، الأمر الذي حد من قدرة تلك الـدول مصـدرة الأمـوال مـن زيـادة عـرض النقود ضمن جهودها الراميه لإنقاذ اقتصـاداتها المحليـة، مـما زاد مـن وتـيره الطلـب عـلى الدولار(الذي ما يزال يعد عملة الاحتيـاط العـالمي) وكـذلك الـين اليابـاني (للتخـارج مـن عمليات الـ Carry trades السابقة).

وإيمانـا مـن الباحـث بأهميـة دراسـة جـذور هـذه الأزمـة، فسـيحاول سـبر أعـماق الأسباب المؤدية لهذه الكارثة الاقتصادية إدراكا منه أن من شأن تشخيص هذه الأسـباب

استخلاص العبر ومحاولة تجنب العوامل التي من شأنها تكرار هذه الكارثة مستقبلا وما ترتب عليها من تبعات سلبية .

المؤشرات الاولى لبدء الازمه

بدأت المؤشرات الاولى لهذه الازمه في شهر تموز من عام 2007 حينما تراجعت ثقة المستثمرين في قطاع سندات الرهونات العقارية، مما أدى لحدوث أزمة سيولة، الامر الذي اضطر البنوك المركزية العالمية مثل الاحتياطي الفيدرالي وبنك انجلترا والبنك المركزي الاوروبي القيام بعمليات ضخ سيولة إضافية في الأسواق المالية.

وكان من نتائج اضمحلال هذه الثقة ارتفاع ما يعرف بالـ TEDfSPREAD (وهو يمثل الفرق بين عوائد أذونات الخزينة الأمريكية وعوائد ودائع الـ EURODOLLAR) وذلك بسبب لجوء المستثمرين لتصفية استثماراتهم الأقل أمنا مثل سندات الرهونات العقارية واللجوء لأذونات الخزينة الأمريكية (ذات الملاءه الاعلى) وبقي مؤشر الـ TEDfSPREAD بعد ذلك متذبذبا كانعكاس لحالة الخوف وعدم اليقين التي سادت الأسواق المالية العالمية، ثم ما لبث وفي شهر أيلول عام 2008 أن ارتفع بحدة SPIKED كدليل مباشر لحالة الخوف وعدم اليقين التي سادت الأسواق المالية العالمية، حيث ارتفع هذا المؤشر إلى أعلى مستوياته في 10 تشرين الأول من عام 2008 وسجل مستوى 4.65% كنتيجة مباشره لاتضاح مدى عمق الأزمة إثر انهيار بنك LehmankBrothers في شهر أيلول عام 2008 وتبعات ذلك على سائر المؤسسات المالية الأخرى، مما أدى لهبوط حاد في أسواق الأسهم وانهيار عدد من البنوك بالإضافة لانهيار عدد من مقدمي القروض العقارية وشركات التأمين.

وامتدت مشاكل القطاع العقاري والمالي ومشاكل الائتمان في الولايات المتحدة لتطال قطاع واسع جدا من الأنشطة المالية والاقتصادية في امريكا بل وللعالم برمته مما يعد دليلا جليا على أهمية الاقتصاد الأمريكي ودوره المحوري في الاقتصاد العالمي مع امتلاك الولايات المتحدة لناصية التحكم في تلك الشبكة بحكم ضخامة حجم اقتصادها وهيمنتها على مؤسسات بريتون وودز فرغم أن الأزمة بدأت فى الولايات المتحدة إلا أنها سرعان ما امتدت إلى باقي أنحاء العالم فما بدا على أنه أزمة أمريكية

أصبح أزمة عالمية نتيجة الشبكة الاقتصادية العالمية الواحدة مما أدى إلى :-

1. تشدد المؤسسات المالية في منح الائتمان لكل من الشركات والأفراد حيث أصبح من الصعب الحصول على التمويل.

2. هبوط حاد في أسواق الأسهم وأسواق المشتقات.

3. مشاكل سيولة في صناديق التحوط kkHedgekFunds وصناديق الأسهم Equity Funds .

4. هبوط في قيم الأصول والتي كان جزءا منها مؤمنا عليه مما أدى للإضرار بشركات التأمين إضافة لهبوط قيم الأصول المملوكة لصناديق التقاعد مما أدى لتعاظم الشكوك حول قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها.

5. تفاقم الدين العام للحكومات بسبب خطط الإنقاذ المالي التي اعتمدتها لدرء شبح الإفلاس عن العديد من المؤسسات العملاقة.

6. هبوط قيم بعض العملات مثل الكرون الآيسلندي وكذلك عملات بعض دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية إضافة لازدياد تذبذب أسواق العملات الرئيسة.

وفيما يلي محاوله لتشخيص أهم أسباب الأزمة المالية العالمية :-

ارتفاع اسعار العقارات

لاحظ بعض المحللين أنه وخلال الفترة من 1953 وحتى 1995 فان أسعار المنازل قد اتخذت نفس مسار معدل التضخم، ولكن ومنذ عام 1995 فإن هذه الأسعار قد ارتفعت فوق مستوى التضخم، ولذا يرى السيد DeankBaker بأن فقاعة قطاع الإسكان الأمريكي هي السبب في نشوء الأزمة المالية ويضيف السيد Baker بأن الدراسات التي قام بها بعض الاقتصاديين مثل السيد Robert Shiller على بيانات قطاع الإسكان خلال مائة عام (1895-1995) تظهر بأن أسعار المنازل لم تتغير.

ويضيف أن فقاعة قطاع الإسكان نشأت وتزايدت متزامنة مع تضخم أسعار الأسهم في أواسط تسعينات القرن الماضي.

فقد أدى ارتفاع أسعار الأسهم لزيادة الثروات كثيرا، مما دفع أولئك الذي ازدادت ثرواتهم إلى زيادة معدلات الاستهلاك محدثا ما يمكن أن يطلق عليه بال

Consumption Boom وذلك مع نهاية التسعينات وفي ذات الوقت تراجع معدل الادخار من 5% في أواسط التسعينات إلى 2% في عام 2000.

وكان من آثار ارتفاع أسعار الأسهم وزيادة ثروات المتعاملين أن اتجهوا لشراء منازل أفضل وأكبر، الأمر الذي أدى لارتفاع في أسعار المنازل بدأت وتيرته بالتصاعد منذ منتصف التسعينات .

وعلى عكس ما حدث في اليابان فقد شكل تراجع أسعار الأسهم في الولايات المتحدة خلال الفترة من 2000-2002 حافزا للمتعاملين باتجاه شراء المزيد من العقارات باعتبارها ملجأ أمان وقد ترافق ذلك مع نمو الاقتصاد ببطء شديد عقب الكساد الذي حدث عام 2001 مما دفع الاحتياطي الفيدرالي للاستمرار في خفض أسعار الفوائد حيث قام بتخفيض هذه الأسعار من 6.5% في شهر كانون ثاني 2001 لمستوى 1% في شهر حزيران 2003 وبقيت هذه الأسعار منخفضة حتى منتصف عام 2004 مما خفض كلفه الاقتراض كل ذلك ساهم في تعزيز وتيرة نمو قطاع الإسكان الأمريكي الذي حافظ على انتعاشه لغاية عام 2007 حينما بدأت فقاعته بالانحسار .

ومن المهم ملاحظة الأثر التضخمي نتيجة استمرار الحالة أعلاه لفترة طويلة حيث أدى ذلك لحدوث تضخم في أسعار الأصول بشكل أكبر من الزيادة في المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات ويعزا السبب في ذلك لانخفاض أسعار السلع التي يتم استيرادها من اقتصاديات ال BRIC (البرازيل روسيا الهند والصين) مما حد من حدوث أي تضخم بمستويات كبيرة .

وبسبب ازدياد أعداد المباني الجديدة، بدأت أسعار المنازل بالتراجع وتزايدت حدة هذا التراجع في خريف عام 2007 وعام 2008 ونتيجة هبوط هذه الأسعار واجه مالكو هذه المنازل (الذين قاموا بتمويلها بالدين) خطر الإخلاء الذي كان إما عمليات إخلاء قصريه نتيجة استحواذ البنوك على عقارات أولئك الذين عجزوا عن سداد أقساط القروض المترتبة عليهم، أو أنه كان عمليات اخلاء طوعيه فمع انخفاض أسعار العقارات أصبحت قيمتها أقل من قيمة القرض المترتب على ملاكها، مما

دفعهم لإخلائها طوعا ليتم السيطرة عليها من قبل البنوك، الأمر الذي أدى لتسارع وتيرة هبوط أسعار العقارات.

وكان من أوائل ضحايا هذه الأزمة بنك Northern Rock الإنجليزي الذي كان يعتمد في أعماله على مستويات عالية من الرفع المالي Highly Leverage حيث عجز عن الوفاء بالتزاماته، مما أدى وفي منتصف أيلول 2007 لتسارع محموم من قبل المودعين على سحب إيداعاتهم لدى هذا البنك وكان لفشل الحكومة البريطانية في إيجاد مشتري له من القطاع الخاص أن قامت بتأميمه، وكانت هذه المشكلة كتحذير أولي للمستثمرين من المخاطر الجمه التي ستطال البنوك الأخرى مستقبلا.

فقد تأثرت بهذه المشكلة بشكل أساسي تلك الشركات التي لها علاقة مباشرة في بناء المساكن والإقراض العقاري مثل:-

Country Wide Financial والمؤسسات ذات العلاقة بعمليات توريق القروض العقارية securitisation of Mortgages مثل مؤسسه Bear Stearns التي انهارت بسبب هذه الأزمة حيث انهار سعر سهمها لمستوى 3 دولار أمريكي مقارنة بأعلى معدل قد وصله خلال العام والذي بلغ 134 دولار أمريكي وقام بنك JPkMorgan Chase بالسيطرة عليها مقابل 10 دولار/سهم.

ثم تواترت الأنباء بشأن امتداد آثار الأزمة للقطاعات المالية التي لا علاقة لها مباشرة في مشاكل الإقراض العقاري، مما أدى لزيادة التشدد في منح كافة التسهيلات بل وإحجام هذه البنوك عن منحها .

ونتيجة هبوط أسعار العقارات، فقد خسر الاقتصاد حوالي 6 تريليون دولار بالإضافة لمبلغ قد يكون أكبر من ذلك بسبب هبوط أسعار الأسهم .

وخلال الأسابيع الأولى من الأزمة تم إنحاء اللائمة في حدوثها للإهمال المتمثل في الإقراض متدني الملاءة الائتمانية Sub-prime lending .

وعلى أية حال فأن قطاع الرهون العقارية منخفض التصنيف الائتماني كان فقط جزء من مشكلة أكبر أثرت على قطاع الإسكان بأكمله والبالغ حوالي (20) تريليون دولار. أما قطاع الـ Sub-prime، فقد كان فقط بمثابة القطاع الأول الذي انفجرت

فيه فقاعة الرهن العقاري والتي امتدت لقطاع الإسكان برمته.

دور البنوك المركزية

يمكن النظر لهذه الأزمة باعتبارها مثال ممتاز لنظرية دورة الأعمال النمساوية والتي تقول بأن التسهيلات التي يتم خلقها من قبل البنوك المركزية تساهم بإيجاد نمو اقتصادي مصطنع والذي سيعقبه حتما أزمة اقتصادية ولذا فإن مناصري هذه النظرية قد تنبئوا بحدوث مثل هذه الأزمة .

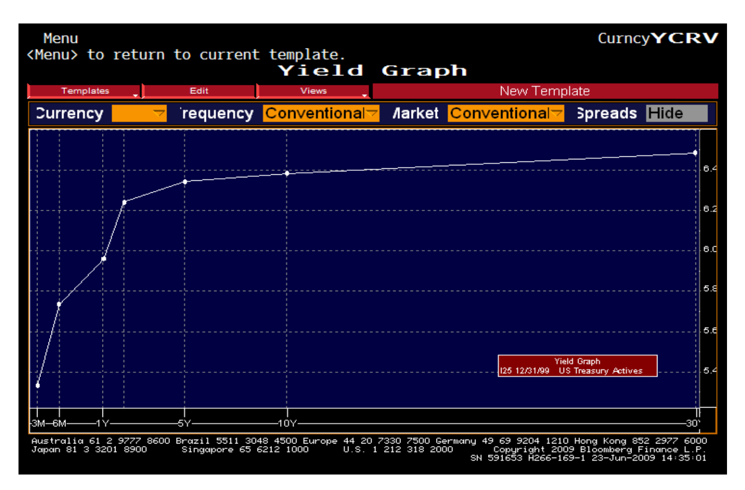
وبدراسة منحنى العائد Yield Curve خلال الفترة من عام 2000 ولغاية عام 2007 نرى أهمية دور خلق الائتمان من قبل الفيدرال ريزيرف وأثره الهام في حدوث هذه الأزمة التي ظهرت منذ عام 2007 وما زالت قائمة.

حيث يمثل منحنى العائد الذي يعد أداة في يد السياسة النقدية هيكل أسعار الفائدة وهو عبارة عن رسم بياني يظهر عائد إصدارات الخزينة الأمريكية لأجل 3 شهور ولغاية أجل 30 سنة والذي يمثل على المحور العمودي وفترة الاستحقاق والتي تمثل على المحور الأفقي.

وعندما يكون عائد الفترات القصيرة أقل من عائد الفترات الطويلة فإن المنحنى يوصف بـ Positively Slope مما يؤدي لتشجيع التوسع في عرض النقد وتشجيع عمليات الاقتراض الأمر الذي يحدث ما يعرف بالفقاعات Bubbles.

وعندما تكون عوائد الفترات الطويلة أقل من عوائد الفترات القصيرة فإنه يطلق على منحنى العائد وصف Inverted، مما يؤدي لحدوث انكماش في عرض النقد.

أما عندما تكون عوائد الفترات الطولية مساوية لعوائد الفترات القصيرة فإن منحنى العائد يعرف بـ Flat.



وينظر لشكل منحنى العائد كمؤشر لوضع الاقتصاد مستقبلا فحين يتخذ منحنى العائد شكل InvertedjY.C. فهذه إشارة لقرب حدوث انكماش اقتصادي. أما حين يتخذ المنحنى شكل PositivelynY.C. فهذا دليل على حدوث تضخم، وهناك من يشكك بالقواعد أعلاه. ففي عام 2006 صرح رئيس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك Alan Greenspan بأن اتخاذ منحنى العائد لشكل Inverted Y.C. لم يعد مؤشرا صادقا لقرب حدوث كساد .

ومع بداية الألفية الجديدة وكنتيجة لسياسات الاحتياطي الفيدرالي المشار لها سابقا اتخذ منحنى العائد شكل Y.C. Positively Sloped، مما مكن البنوك الكبيرة PrimarykDealers من اقتراض الأموال لفترات قصيرة بأسعار فوائد متدنية والقيام بإقراضها لفترات أطول وبأسعار فوائد مرتفعة الأمر الذي جعل هذه البنوك في مواجهة مخاطر السيولة Liquidity Risk وذلك في حالة تغير اتجاه منحنى العائد ليأخذ شكل Inverted Y.C. مما سيضطر البنوك للاقتراض لفترات قصيرة وبأسعار فوائد مرتفعة للتغلب على مشكلة نقص السيولة.

وعلى أثر انفجار فقاعة الدوت كوم عام 2000 وما تبعها من هبوط أسواق الأسهم عام 2002 قام الاحتياطي الفيدرالي بسلسلة خفض حاد لأسعار الفوائد على الأموال الأميرية لليلة واحدة بدأها في شهر كانون ثاني 2001 ولغاية شهر حزيران 2003

قام خلالها بخفض أسعار الفوائد من مستوى 6.5% إلى مستوى 1% فقط (كما سبق بيانه) مما أدى لإغراق الأسواق بكميات هائلة من السيولة ونتيجة العولمة فقد تدفقت الأموال الفائضة في العالم باتجاه الأصول مما أدى لحدوث فقاعة في قطاع الإسكان الأمريكي، حيث بدأ هذا الاقتصاد بجلب انتباه المستثمرين بشكل أكبر منذ بداية عام 2002 إلا أن هذا الاهتمام وصل ذروته في عام 2005 .

ومع تنامي التوقعات بضرورة قيام الفيدرالي برفع أسعار الفوائد اتخذ منحنى العائد شكل very positively sloped Y.C.، حيث وصل عائد أذونات الخزينة الأمريكية لأجل ثلاثة أشهر لأدنى مستوى له في تلك الفترة 0.88% وذلك في خريف عام 2003، بينما وفي نفس الوقت وصل عائد سندات الخزينة الأمريكية لأجل ثلاثون عاما لمستوى 5%.

وقام الفيدرالي في نهاية حزيران 2004 برفع أسعار الفوائد مجددا ومع استمراره في سياسة رفع أسعار الفوائد تدريجيا، بدأ منحنى العائد بالانحسار. أي أن الفرق بين عوائد الفترات القصيرة وعوائد الفترات الطويلة أخذ بالتقلص وهو ما وصفه السيد جرينسبان حينها بالأحجية، (Conundrum) وذلك خلال شهادته أمام الكونغرس في شباط عام 2005 وتوقع جرينسبان وقتها بأن ترتفع عوائد الفترات الطويلة مجددا وذلك مع ارتفاع عوائد الفترات القصيرة .

وعلى أية حال فإن سياسة رفع أسعار الفوائد Tightening of Monetary Policy والتي تم من خلالها رفع أسعار الفوائد للفترات القصيرة قد أدت لتباطؤ نمو النشاط الاقتصادي وازدادت تدريجيا التوقعات بأن من شأن هذه السياسة الجديدة للفيدرال الإضرار باستمرار هذا النمو، مما أدى إلى خفض الطلب على الاقتراض لفترات طويلة.

وهكذا ومع استمرار الفيدرال بهذه السياسة التي قام من خلالها برفع أسعار الفوائد لمستوى 5.25% في شهر حزيران 2006، إلا أن منحنى العائد وفي شهر تشرين أول عام 2006 قد اتخذ شكل أقرب ما يكون Flat Y.C. (خصوصا للاجال من خمسه اعوام ولغايه ثلاثون عاما) وهو ما يمثل "Neutral Monetary Policy" أي "Neither

." Simulative Nor Cotractionary

بينما حافظ الفيدرال على أسعار الفوائد قصيرة الأجل عند هذه المستويات المرتفعة، إلا أن عوائد الفترات طويلة الأجل بدأت بالهبوط مما أدى لأن يتخذ منحنى العائد شيئا فشيئا شكل مقلوب Inverted Y.C. . ووصل هذا الشكل ذروته في آذار عام 2007، وذلك لتعاظم الاعتقاد بأن الاقتصاد سيتراجع وبحدة وأنه لا يوجد أية عوامل جوهرية توحي بديمومة النمو الاقتصادي .

ارتفاع أسعار السلع Commodity Bubble

كان لتضيق منحنى العائد Narrowing of the yield curve منذ عام 2004 واتخاذه الشكل المقلوب Inversion of the Yield خلال عام 2007 مؤشرا لانفجار فقاعة الإسكان، مما أدى للتوجه المحموم wild gyration باتجاه السلع، الأمر الذي أدى لرفع أسعارها وذلك بسبب هروب الأموال من الأصول (قطاع الإسكان والأسهم) مما أدى لنشوء فقاعة جديدة هي فقاعة السلع بعد انهيار فقاعة الإسكان .

فقد ارتفع سعر برميل البترول لأعلى مستوياته على الإطلاق في عام 2008 حينما وصل لمستوى 147 دولار/ برميل وذلك قبل فترة وجيزة من انهيار هذه الأسعار نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية التي بدأت بالتأثير وبصورة كبيرة في نهاية الربع الثالث والربع الرابع من عام 2008 وكان من شأن الانهيار الحاد والسريع في أسعار السلع الإضرار كثيرا بالبنوك العملاقة التي راهنت على استمرار المغالاة في أسعار الطاقة والسلع عموما .

الإقراض المتدني الملاءة الائتمانية ودور التشريعات القانونيه

هناك رأي سائد وسط الباحثين بأن عمليات الإقراض المتدني الملاءة الائتمانية كانت من أهم أسباب اندلاع الأزمة المالية الراهنة وفي هذا السياق فقد تكون إدارة الرئيس كلينتون موضع اتهام وتتحمل المسؤولية (ولو جزئيا) فيما حدث.

وفي هذا المجال نشير إلى أنه وفي عام 1999 أقر الكونغرس قانون The Gramm- Leach- Bliley Actوالذي بموجبه ألغي جزء من قانون -Glass Steag all Act of 1933 وقد واجه هذا الإلغاء الكثير من الانتقاد كونه

أدى لحدوث الكثير من التعقيد والغموض في الأدوات المالية مما عظم من المخاطر.

إضافة لذلك فقد كان للتوسع في عمليات الرفع المالي Over-Leveraging من قبل البنوك والمستثمرين المتلهفين لتحقيق عوائد عالية على رؤوس أموالهم الأثر الكبير فيما حدث.

إلا أن هناك من يرى بأن جذور الأزمة قد تعود مباشرة إلى عمليات الإقراض متدني الملاءة الائتمانية بواسطة Fannie Mae & Freddie Mac وهما مؤسستان مملوكتان من قبل الحكومة الأمريكية.

ففي 1999/9/30 نشرت صحيفة The New York Times تقريرا يفيد بأن إدارة الرئيس كلينتون قد مارست ضغوطا لقيام هاتين المؤسستين للإقراض في قطاع الـ Sub-Prime حيث جاء في الصحيفة :-

Fannie Mae , the nations biggest underwriter of home mortgages , has been under increasing pressure from Clinton administration to expand mortgage loans among low and moderate income people

وتمضي الصحيفة أن مؤسسة Fannie Mae تقوم بتسهيل متطلبات منح الائتمان مقابل القروض التي تشتريها من الدائنين، وان هذا التوجه (ولو بشكل مؤقت) سيزيد من المخاطر الحقيقيه التي من الممكن أن تواجهها هذه المؤسسة والتي من الممكن أن لا تظهر خلال فترات الازدهار الاقتصادي، إلا أن هذه المؤسسة ربما تنزلق في دوامة من المخاطر في فترات تراجع النشاط الاقتصادي، مما سيدفع الحكومة الفيدرالية لإنقاذها مثلما حدث في صناعة القروض والادخارات في ثمانينات القرن الماضي .

كذلك وفي ظل إدارة الرئيس كلينتون تم اضعاف التعليمات التي بمقتضاها تقوم كل من مؤسستي Freddie Mac & Fannie Mae في توفير السيولة لإتاحة المجال لإصدار قروض الإسكان حيث جاء في صحيفة الـ Washington Post بأن "الكونغرس أراد توفير أموال أكثر لهاتين المؤسستين لشراء الديون العقارية ولذا طلب منهما الاحتفاظ بنسبة سيولة أقل بكثير مما يتوجب على المؤسسات المالية الأخرى الاحتفاظ به فبينما تلك البنوك التي تحتفظ بـ (100) دولار تستطيع إنفاق (90) دولار فقط لشراء الديون العقارية، نرى أن Fannie Mae & Freddie Mac تستطيع

إنفاق 97.50 دولار لشراء الديون كما أن الكونغرس طالب تلك المؤسسات بالاحتفاظ بجـزء من رأسمالها كركيزة لتخفيف أثر الخسائر التي قد تتحقق جراء استثمارها في أوراق خطـرة Riskier Securities، لكن هذه القواعد لم تطبق خـلال فـترة إدارة الـرئيس كلينتـون وتـم تطبيقها فقط بعد تسع سنوات, بالإضافة لجهود أخرى في هذا الصدد للتخفيف مـن حـدة القوانين والتي جاءت بهدف تشجيع قطاع الإسكان وهي ما اعتبرها المحللون من الأسباب التي أدت لحدوث الأزمة الحالية.

كما أن إدراة الرئيس كلينتـون وفي عـام 1995 كانـت قـد أعـادت تفعيـل مـا يعـرف بــ Carter's Community Reinvestment Act of 1977 وذلك من خـلال تشريـع وتعزيـز إجراءات ما يعرف بـ Anti-Redlining وكان الهدف من ذلك مساعدة مالكي المنـازل غـير المباعة منذ عدة سنوات والتي وصلت لمستوى 65% وكانت النتيجة هـي الـدفع مـن قبـل الإدارة مـن أجـل زيـادة الاسـتثمارات مـن قبـل المؤسسـات الماليـة باتجـاه القـروض عاليـة المخاطر.

وفي سياق متصل أشارت دراسة عن اتجاه الإقـراض في (305) مدينـة خـلال الفـترة مـن 1993 ولغاية 1998 أن حوالي 467 مليار دولار مـن التسـهيلات العقاريـة قـد تـم توجيهها للفئات متدنية ومتوسطة الدخل ،إلا أن البعض الآخر أشار إلى أن هذا الحجم من القـروض (بمعزل عن عوامل أخرى) لم يكن كافيا لإحداث أزمة بهذا الحجم.

وفي مقال في Portfolio Magazine ذكر Michael Lewis أنه لم يكن هناك عدد كبير من الأمريكيين ذوي الملاءة الائتمانية المتدنية الراغبين في الحصـول عـلى القـروض العقاريـة لدرجة تدفع المستثمرين للتوقف عن مثل هذه العمليات.

التوسع في الإقراض Over Leveraging

ويعد من أسباب حدوث هذه الأزمة توسع البنوك والمستثمرين في التعامـل بمـا يعـرف بالـ "Credit Default Swap "CDS والـ "Obligations Collateralized Debit "CDO ، حيث اعتمـد المسـتثمرون عـلى المعادلـة التـي ابتكرهـا David X.Li والتـي تقـوم عـلى أسـاس أن أسـعار الــ CDS تعكـس السـعر العـادل للــ "Mortgage Backed "MBS

Security، وتدريجيا أصبح المتعاملون يعتمدون على هذه المعادلة التي لم تكن تعكس الدرجة الحقيقية للمخاطر ويقدر المحللون أنه ومنذ نهاية عام 2005 ولغاية منتصف عام 2007 قد تم إصدار حوالي (450) مليار من الـ CDO's المضمونة بموجب ABS وحوالي ثلث القيمة المشار إليها تم إصدارها بموجب ضمانات تمثل قروض عقارية عالية المخاطر، وهناك حوالي (305) مليار دولار من هذه الإصدارات CDO's في حالة إفلاس.

وتمثل تلك الإصدارات من الـ CDO's المضمونة من قبل مؤسسة ميريلنش الحصة الكبر، تليها تلك المضمونة من الـ UBS، ومن ثم تلك المضمونة من سيتي بنك وتشير الإحصاءات أن معدل الاسترداد للـ CDO's ذات الملاءة العالية يمثل حوالي 32 سنت/دولار ومعدل الاسترداد للـ CDO's متوسطة الملاءة الائتمانية تمثل حوالي 5 سنت/دولار . وهذا الفرق الشاسع يوضح المخاطر الجمة التي تعرضت لها ميزانيات المؤسسات المالية والتي أدت إلى شح كبير في السيولة التي تمكنها من تسيير أعمالها.

وبشكل عام فقد استفادت البنوك الاستثمارية وصناديق التحوط من التطور التكنولوجي للقيام بتشكيل المزيد من الأدوات المبينة على هذه القروض وزيادة نسبة الرفع المالي التي ارتفعت لأكثر من (100) مرة وهو ما يبرر أن حجم الخسائر التي تكبدتها المؤسسات المالية فاق حجم القروض نفسها.

الذعر وتوجه المستثمرين لسحب أموالهم من البنوك

إضافة لما سبق يعد من الأسباب التي أدت لزيادة وتيرة الانهيار في السوق المالي العالمي التوجه المحموم من قبل المتعاملين لاسترداد استثماراتهم لدى بنوك الاستثمار مما أدى لخلل كبير في الهيكل التمويلي لهذه المؤسسات التي كانت تعتمد على الاقتراض لآجال قصيرة من الأسواق التي كانت تتسم بالسيولة العالية وذلك من خلال إصدارها لأوراق تجارية وتقوم باستثمار هذه الأموال لآجال طويلة في أصول قليلة السيولة وتتصف بالخطرة في آن واحد (وذلك للحصول على عوائد عالية) مما اضطر هذه المؤسسات وفي ظل تسارع المتعاملين لتصفية مراكزهم إلى بيع أصولها هذه وبأسعار زهيدة.

وتقدر الإحصاءات أن حجم التمويل قصير الأجل من خلال هذه الأوراق قد بلغ حـوالي 2.2 تريليون دولار في بداية عام 2007 وكذلك تقـدر حجـم الأصـول المموـلـة مـن الاقـتراض اليومي بحوالي 2.5 تريليون دولار، في حـين تشـير إلى أن حجـم الأمـوال التـي اسـتثمرت في صناديق التحوط قد بلغ حوالي 1.8 تريليـون دولار. لـذا فـإن الـذعر الـذي سـاد المتعـاملين ودفعهم لسحب مدخراتهم من هذه المؤسسات كـان بمثابـة السـبب الجـوهري الـذي أدى لهذا الانهيار الكبير.

دور وكالات التصنيف العالمية

وبســبب أن الأصـول الماليـة أصـبحت أكـثر تعقيـدا وازدادت صـعوبة تقييمهـا فـإن المستثمرين قد اعتمدوا على التصنيف المعتمـد مـن قبـل وكـالات التصـنيف العالميـة مثـل وكالتي موديز وستاندرد اند بورز، بالإضافة للتعليمات والنظم السارية في عمليـات التقيـيم لدى هذه البنوك نفسها وقد أظهرت بعض النماذج النظرية الرياضية المعقدة المخاطر التي تحتويها هذه الأدوات بأقل كثيرا من تلك الموجودة واقعيا.

وفي هذا السياق يقول الملياردير المعروف George Soros بـأن الانتعـاش الكبـير أصـبح خارج السيطرة عندما أصبحت الأدوات الجديدة معقدة جـدا مـما أدى لتوقـف السـلطات الرقابية عن احتساب المخاطر وبـدأت بـالاعتماد عـلى نظريـات إدارات البنـوك في تقييمهـا لهذه الأخطار. وتقريبا فإن وكالات التصنيف الائـتماني قـد اعتمـدت عـلى المعلومـات التـي زودها بهـا منشـؤوا هذه المنتجات الجديدة Synthetic Products

مشكلة النظام الرأسمالي System Crisis

وهناك وجهة نظر أخرى يعتقد أصحابها بأن سبب الأزمة يعود للنظام الرأسمالي نفسه، وذلك بسعي المتعاملين لتحقيق الربح السريع والكبير من خلال الاستثمار في الأدوات المالية عوضا عن الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي مما أدى ومنذ بداية سبعينات القرن الماضي لنمـو الاقتصاد بمعدل متناقص في الدول الغربية حيث أصبحت هذه الأدوات الماليـة أكـثر ربحيـة من الاستثمار في أدوات تحقق زيادة حقيقية في الإنتاج.

وكان هـذا جـزءا مـن فلسـفه التحريـر الاقتصـادي المطلـق التـي انطلقـت منـذ بدايـه الثمانينات فى عهدى تاتشر وريجان، وتحولت لكي تصبح اساسا مـع نهايـة الحـرب البـاردة سنة 1990 وقد تضمن التحرير الاقتصادى بُعدين هما العودة إلى مفهـوم الدولـة الحارسـة التى لا تتدخل فى الأمور العامة، مع تعظيم دور القطاع الرأسمالى الخاص المحلى والأجنبـى، وإلغاء أى قيود أو ضوابط على عمل هذا القطاع، وما ارتبط بذلك من مفاهيم الخصخصـة وتحرير التجارة الدولية. والفلسفة في ذلك هي أن تحل الشركات الخاصة، وطنيـة كانـت أم أجنبية، محل الدولة فى اتخاذ القرارات. كذلك تضمن التحريـر الاقتصـادى ربـط اقتصـادات العالم فى شبكة اقتصادية عالمية واحدة تنتقل فيها رؤوس الأموال دون قيود حكومية.

وقد زاد من تلك المعضـلة هـو أن نخبـة المحـافظين الجـدد فى الولايـات المتحـدة التـى وصلت إلى الحكم مع انتخاب بوش رئيسـا للولايـات المتحـدة سـنة 2001 اعتنقـت فلسـفة التحرير الاقتصادى اعتناقا يرقى إلى مرتبة الإيمـان الـدينى المطلـق، وسـعت إلى فـرض تلـك الفلسفة على جميع دول العالم من خلال مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والتى تحولت من أدوات للتنميـة إلى أدوات لفـرض سياسـات التحريـر الاقتصـادى بـالقوة ولذلك فإن نخبة المحافظين الجدد تركت القطاع المصرفى الأمريكى يتخـذ القـرارات المنفـردة التى أدت إلى كارثة اقتصادية، كما أنها عندما بدأت بوادر الأزمـة تعاملـت معهـا عـلى أنهـا أزمة طارئة وأن القطاع الرأسمالى سيستطيع التغلب عليها بمفرده. فالنظـام سيصـحح ذاتـه كما اعتاد أنصار التحرير الاقتصادى أن يقولوا.

فقد اتخـذت إدارة بـوش قـرارا بـترك بنـك Lehman Brothers يفلـس, ولأن بنـك ليمان كان من أهم البنوك عـلى المسـتوى العـالمى فـإن انهيـاره أدى إلى خسـارة هائلـة للمودعين وإلى امتداد آثـار انهيـاره لـيس فقـط إلى القطـاع المـالى الأمـريكى متمثلـة فى تجميد سوق النقود قصيرة الأجل (أى الأموال التى تستخدم لتمويل عمليـات فى المـدى القصير) كما تم توضيحه إلا أن الحكومة الأمريكية مـا لبثـت أن قامـت بإنقـاذ وتـأميم AIG، أكـبر مجموعـة تـأمين فى الولايـات المتحـدة وفى ذات الوقـت اعتمـدت الإدارة

الأمريكية خطة إنقاذ مصرفية بيد أن هذه التطورات المالية لم تكن إلا القشرة الخارجية التى تستتر خلفها عوامل سياسية جوهرية، أهمها اعتناق مجموعة المحافظين الجدد لعقيدة الاقتصاد الحر اعتناقا يرقى إلى مرتبة اليقين المطلق، مما جعلها عاجزة عن فهم الأزمة فى مراحلها الأولى، وبالتالي تباطؤها فى التدخل للتعامل معها مبكرا.

وأخيرا يعتقد الباحث ،أنه وفي ظل الظروف الحالية وما توفره الثروه التكنولوجية في المعلومات والاتصالات من انفتاح في الأسواق المالية العالمية بحيث لم يعد باستطاعه اي دوله مهما بلغ شأنها الاستغناء عن العالم وأصبحت حركه الأموال فيما بين الدول تمثل أضعاف حركه التجاره العالميه، ونتيجه لترابط المؤسسات الماليه العالميه فان أي أزمه قد تلحق بمؤسسه ماليه أو باقتصاد ما سيمتد أثرها للمؤسسات والاقتصاديات الأخرى ولان ألازمه الراهنة ضربت اكبر مركز مالي عالمي فلا بد أن تطال تداعياتها العالم بأسره ويشار للعولمة كأحد أهم الأسباب التي أدت إلى تعميق هذه الأزمة والتي في اعتقادي أن أهم آثارها يكمن في فقدان المستثمرين الثقة في الأسواق, تلك الثقة التي تعد الركيزة الأولى في استقرار هذه الأسواق إذ أنه مع انعدام الثقة فإن عملية النشاط الاقتصادي ستكون عاجزة عن الدوران وسيقوم المستثمرون بتفضيل جانب الأمان وينأوا بأنفسهم عن تحمل أي مخاطر مما سيزيد من حدة الأزمة المالية العالمية إلا أنه وفي الوقت نفسه فإن الأزمات المالية تعد بمثابة الشر الذي لا مفر من وقوعه في مسيرة الاقتصاد العالمي وأنه ينبغي اغتنام هذه الفرصة (إن صح التعبير) لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة تنظيم الاقتصادات العالمية.

فلسفة الإدارة المصرفية في ظل تحديات العولمة

دراسة تطبيقية في الجهاز المصرفي الأردني

منذ القدم ومصطلح الفلسفة يستخدم من قبل عامة الناس سواء أكانوا متعلمين أم غير متعلمين، وذلك للتعبير بها ومن خلالها عن كل شخص يكثر من الكلام، أو بمعنى آخر الشخص الذي يكثر من الجدل كما وارتبطت الفلسفة، أيضا، في وقتنا

الحاضر بأعلى شهادة أكاديمية لكافة الاختصاصات العلمية ألا وهي شهادة الـدكتوراه ومـن الجدير بالذكر إن الذي تتاح له الفرصة لمراجعة الأدبيات في مجال علم الإدارة فانـه سـوف سيلاحظ شحت الاهتمام بموضوع الفلسفة، وان بداية الاهتمام جاءت في الثلـث الأول مـن القـرن العشريـن، حيـث يعـود الفضـل في ذلـك إلى شـلدون (Sheldon)، الـذي ربـط بـين الفلسفة وبين إدارة في عام 1923 عندما نشر كتابه الموسـوم "فلسـفة الإدارة" وبـالرغم مـن هذه الاسهامة فان استخدام المصطلح بقى مقصورا على الأطروحات النظرية، وانه لم يحظى بنصيبه على المستوى التطبيقي.

إلى جانب ماتقدم فان الدراسات التي اهتمت بموضوع الفلسفة في مجـال الإدارة فإنهـا اقتصرت على الإطار العام للإدارة، أي إنها لم تعطـي اهتمامـا مماثـلا عـلى مسـتوى الإدارات التخصصية (مجالات الإدارة وفروعها). ومـن نافلـة القـول فـان القصـور المـذكور يجـب أن لايستمر، خصوصا وان علمنا المعاصر اخذ يتسم بالتخصص، سواء على المسـتوى النظـري أم على المستوى الميداني، الأمر الـذي يفـرض عـلى المتخصصـين في المجـالات الإداريـة المختلفـة العمل المتواصل والدؤوب لتجسيد الجانب الفلسفي لكل فرع من فروع الإدارة.

وتهـدف الدراسـة الحاليـة إلى وضـع مصـطلح الفلسـفة (The Philosophy) في حيـز التطبيق، وإشاعة استخدامه من قبل المتخصصين في المجالات الإدارية المختلفـة، وذلـك مـن خلال توضيح المقصود به، والمرادفات المعبرة عنه، ومناقشة اسـتخداماته مـن قبـل الكتـاب والباحثين في بعض فروع المعرفة، مع تركيز خاص عـلى الأطروحـات ذات الصـلة بالموضـوع المذكور ضمن اختصاص الإدارة بإطارها العام، والإدارة المصرفية بشكل خـاص. وسـوف يـتم تناول الموضوع ضمن أربعة محاور أساسية هي: المحـور الأول الـذي سـيركز الاهـتمام عـلى الأطروحات النظرية. المحور الثاني، سيتم التركيز فيه على منهجية البحث أما المحور الثالـث، فسيتم تخصيصه لاختبار فرضـيات البحـث وأخـيرا المحـور الرابـع، فسـيناقش الاسـتنتاجات والتوصيات.

الأطروحات النظرية

في هذا المحور سيتم تركيز الاهتمام على مناقشة بعض المفاهيم النظرية مثل: الفلسفة، العولمة، والإدارة المصرفية، حيث سنحاول التعريف بهذه الأركان الثلاثة الأساسية، التي تشكل المادة التي يسعى البحث الحالي إلى الربط فيما بينها من خلال إخضاعها للتجربة وتشجيعا لطرح مثل هذه المفاهيم والعوامل التي أخذت تواجهنا في بيئة العمل:

أولا-المفهوم العام للفلسفة (The General Concept Of Philosophy):

يشير احد المراجع إلى إن الفلسفة مشتقة من كلمة فبلاسوفيا اليونانية الأصل التي تعني حب الحكمة، ولما تم تعريب المصطلح قيل انه "الفيلسوف"، التي اشتقت منها كلمة الفلسفة، وعرفت على إنها علم حقائق الأشياء والعمل بما هو أصلح. وقد تم تعريف كلمة "الفلاسفة" على إنهم الباحثين عن الحقيقة عن طريق تأمل الأشياء والظواهر. أما بالنسبة لكلمة "الحكمة" فقد عرفت على إنها المعرفة القائمة على التأمل، التي حاول الفلاسفة الإسلاميين أن يجدوا لها أساسا في القرآن الكريم، حيث ورد في سورة البقرة " **وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا** "[1] وعرفت الحكمة من قبل أفلاطون على إنها علم الواقع الكلي، وبذلك جعل من حب الحكمة علما له رواده ومؤيديه.

وتعتمد الفلسفة على النظرة الشمولية لكل مايرتبط بالخبرات الإنسانية، حيث يتم النظر للأشياء ضمن مجالها الواسع متجاوزين في ذبك الحدود الضيقة وقد عرفت على إنها البحث الحق والحقيقة، أو محاولة معرفة حقيقة الأشياء على ماهي عليه قدر المستطاع، وبهذا المعنى للفلسفة فإنها تثير التساؤلات عن القيم والعلاقات التي تسود في الكون والحياة، وهي العلم الذي يبحث في خصائص ومبادئ وطبيعة كل من الكون، الحياة، والإنسان. وقد عرفت الفلسفة بمفهومها العام، في صعيد الحياة

1-سورة البقرة الآية 269.

العملية، بأنها وجهة النظر أو الطريقة في الحياة أو مجموعة المبادئ التي يتشبث بها الفرد في حياته ويسترشد بها لتوجيه تصرفاته واختياراته وإحكامه.

وحاول احد الباحثين أن بعرف مصطلح الفلسفة من خلال مراجعته لسيرة الكندي ومواصفاته كفيلسوف، حيث يقول انه فاضل دهره، وواحد عصره في معرفته بالعلوم القديمة يأسرها، وانه يسمى بفيلسوف العرب كونه اشتهر في الملة الإسلامية بالتبحر في فنون الحكمة اليونانية، الفارسية، والهندية، وانه متخصص بأحكام النجوم وأحكام سائر العلوم. ويتابع الباحث في محاولته للربط بين كل من العلم، الحضارة، والفلسفة، والدين، حيث يقول إن العلوم المختلفة هي الأساس الذي تقوم عليه الحضارات وان الفلسفة هي التاج الذي يجمع أطراف هذه الحضارة، والدين هو الروح الذي ينفخ فيها الحياة.

وتقسم العلوم، حسب المنهج العلمي عند الكندي، إلى قسمين، احدهم غير إنساني مصدره اللـه سبحانه وتعالى وهو علم الرسل والأنبياء، والقسم الآخر من العلوم هو إنساني يحصل عليها الإنسان عن طريق جهده وبحثه، ويمثل القسم المذكور الفلسفة التي تضم عددا من العلوم كما تقسم الفلسفة، أو الحكمة الإنسانية، إلى قسمين: الأول وهو العلم النظري، الذي تكون نهايته وغايته إدراك الحق فقط دون الامتداد إلى الفعل أو التطبيق. أما القسم الثاني فهو العلم التطبيقي، الذي تكون غايته حسن السيرة والعمل.

وعند البحث عن تعريف لمصطلح الفلسفة بين صفحات دائرتي المعارف البريطانية والأمريكية وجدنا إن الموسوعة البريطانية ترى إن الفلسفة ماهي إلا انعكاس لدرجة التنوع في خبرة الفرد، أو إنها مجموعة اعتبارات عقلانية، منهجية، ونظامية لتلك الأنماط التي تشكل جوهر اهتمامه ومحط تركيزه في حين نجد إن الموسوعة الأمريكية تحاول تعريف الفلسفة عن طريق إثارة السؤال التالي: ماهي الفلسفة؟ وترى الموسوعة المذكورة إن الإجابة على السؤال انف الذكر هو من الصعوبة بسبب عدم إمكانية تعريفها كأحد فروع الدراسة المستقلة، كون إن الفلاسفة أنفسهم لم يتفقوا على تعريف محدد وواضح لها، إلا أنها تخلص إلى القول بان الفلسفة تتضمن

الحقل العام من التعليم العالي، الذي يشمل كل شيء يعتمد على القراءة والكتابة والحساب، وبذلك فان الفلسفة هي أم العلوم وإنها تتفرع إلى الفروع التالية: ما وراء الطبيعة (Metaphysics)، نظرية المعرفة (Epistemology) المنطق (Logic)، الأخلاق (Ethics)، والجماليات (Aesthetics) .

وفي قاموس المورد فان الفلسفة ارتبطت بالمفاهيم التالية: حب الحكمة، البحث عن الحقيقة باستخدام التفكير المنطقي والملاحظة الواقعية، العلم الذي يضم علوم المنطق والأخلاق والجمال وما وراء الطبيعة، نظرية المعرفة، الفنون العقلية والعلوم ماعدا الطب والحقوق واللاهوت، نظام من المفاهيم الفلسفية، مجموعة المبادئ التي يقوم عليها فرع من فروع المعرفة أو نظام ديني أو حقل من حقول النشاط البشري وأخيرا هي مفاهيم ومواقف الفرد أو الجماعة وقد عرفت الفلسفة بمفهومها العام على إنها "هيكل المعرفة أو النظام الفكري"، وبناء على التعريف المذكور فان الفلسفة تشكل مفهوما شاملا بحيث تجعل بان يكون لكل فرد فلسفته الخاصة يعتمدها كأساس لتوجيه سلوكه وأحكامه.

وان هذه الفلسفة هي نتاج للعديد من العوامل من بينها: التعليم الرسمي، الخبرة، ومؤثرات بيئية أخرى تجسد بمجملها النظام الفكري للفرد وتسهل عليه اتخاذ قراراته، فعندما يكون القرار الذي يتخذه ذو تأثير في أدائه فقط، فان فلسفته الخاصة هي التي سوف تطغى على سياقات القرار المذكور، أما إذا كان القرار سيمتد تأثيره المادي إلى أعضاء آخرين في المجموعة، فان الفلسفة الخاصة بالمجموعة هي التي ستطغى على سياقات القرار وبناء عليه وفي ضوء إن كل من الفرد والمجموعة يشكلان النظام، لابد من خلق الموازنة بين الفلسفة الخاصة بالفرد وبين الفلسفة الخاصة بالمجموعة وضمن حاجات الفرد والظروف البيئية، عليه فان الفلسفة المركزية يجب أن تعتمد في المجموعة إلى الحد الضروري لتسهيل أداء العمل والرقابة، ولكن بالوقت نفسه ليس إلى الحد الذي يؤدي إلى قتل الإبداع وروح المبادرة لدى الفرد.

ومن كل ماتقدم من مفاهيم وأطروحات ارتبطت بمصطلح الفلسفة ضمن إطارها العام نجد إن هناك اتفاق شبه عام على صعوبة تحديد مفهوم محدد وواضح لها، إلا

أن تلك المفاهيم والأطروحات يمكن أن تشكل القاعدة الأساسية لتحديد ملامح فلسفة الإدارة يشكل عام والإدارة المصرفية بشكل خاص في ظروف تسودها ضغوطات النظام العالمي الجديد أو ما يطلق عليه مصطلح العولمة (Globalization).

ثانيا-فلسفة الإدارة (Management Philosophy):

ترجع بدايات اقتران مصطلح الفلسفة بمصطلح الإدارة إلى عام 1923، أي بعد مرور عشرة سنوات تقريبا من ظهور مبادئ الإدارة كعلم التي نادى بها فردريك تايلور عام 1913، وبالتحديد عندما نشر شلدون (Sheldon) كتابه الذي يحمل عنوان فلسفة الإدارة (Management Philosophy)، حيث عرف الفلسفة على إنها التكامل والمزج بين كل شيء مهم، كما عرفها، أيضا، على إنها النظام الفكري الذي يفسر المشاكل الرئيسة لمنشآت الأعمال ويوفر الأساس لحلها.

وعرفت فلسفة الإدارة على إنها هيكل المعرفة المترابطة التي توفر التفكير المنطقي للتصدي لأنواع معينة من المشاكل وقد حاول البعض تعريفها على إنها ذلك النظام الفكري المطبق من قبل مدراء الأقسام المختلفة للمنشأة، من خلال الجهود المبذولة لضمان تحقيق الأهداف.

ومن ماتقدم يمكن لنا أن نتصور بان درجة التكامل في النظام الفكري لإدارة المنشأة تنعكس على درجة تحقيق الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها كما يلاحظ من التعريفات التي وردت مدى الأهمية التي تتمتع بها الفلسفة على مستوى منشآت الأعمال من كونها تشكل الأساس للأسلوب العلمي للإدارة إلى جانب ما تستند عليه من عناصر فنية، التي تنطلق من حقيقة كون الإدارة "علم وفن" ولذلك فان المنشأة التي تضع الفلسفة وتطبقها بشكل فاعل فإنها ستكون متميزة على غيرها من المنشآت خصوصا تلك التي لاتمتلك فلسفة محددة وواضحة المعالم. ويمكن تصوير أهمية فلسفة للإدارة من خلال الشكل التالي.

من الشكل اعلاه نجد إن فلسفة الإدارة ترسم ملامح واضحة لكل من الثوابت التي تضمن الفهم المشترك بن أعضاء المجموعة كما إنها تحدد، أيضا، اتجاهات الاتصالات وتضمن التنسيق الفاعل بين الأنشطة المختلفة إلى جانب ماتقدم فان الفلسفة تحدد

سياقات صنع القرارات واتخاذها ومن اجل أن تكون فلسفة الإدارة لأي منشأة محكمة التصميم والتنفيذ فلابد أن تتوفر فيها الخصائص والسمات التالية:-

1. **الشمول (Comprehensive)**، كون إن هذه الخاصية هي الأوسع في النظام الفكري المصمم والمنفذ من قبل الإدارة الذي يزيد من احتمالات تعزيز الأداء وتعظيمه وبالوقت نفسه تقليل الأخطاء وان التحديد الواضح والتطبيق المحكم لفلسفة الإدارة في ظل ظروف طبيعية، يقللان من درجات عدم التأكد في البيئة عن طريق إضافة معلومات لصنع القرار ومن اجل زيادة درجة الشمولية فان الفلسفة يجب أن تكون متكاملة من حيث التوقيت، الكلفة، والتكنولوجيا المسموح بها.

2. **الإيجاز (Concise)**، وهذا يعني تضمين الفلسفة الخاصة بالإدارة الفكر الخاص بالموضوع، حيث إن المعلومات الكثيرة والمتشعبة قد تخلق أعباء أو عقبات لايمكن تجاوزها على مستوى كل من صنع القرار والأداء، وان الفكر الزائد عن اللزوم وغير الضروري يجب أن يكون خارج إطار النظام من اجل تقليص احتمالية الاختلاف داخل النظام.

3. **التناغم أو الانسجام (Consistent)**، حيث إن الفكر الذي تتضمنه فلسفة الإدارة يجب أن يكون متناغما على المستويين الداخلي والخارجي، كون إن الصراع الفكري في داخل المنشأة أو مع المنشآت ذات الصلة، ضمن إطار البيئة العامة أو ضمن إطار البيئة الخاصة، يمكن أن يؤدي إلى تحديد نوعية إدارة المنشأة.

ولغرض توضيح الخطوات والمراحل التي تمر بها عملية تطوير فكر الإدارة وفلسفتها يمكن الرجوع إلى الشكل التالي.

إنطلاقا من المفاهيم الخاصة بفلسفة الإدارة ومن أهمية وجود فلسفة واضحة ومحددة المعالم في المنشأة لتكون بمثابة نقاط دلالة توجه سياقات الفعل في كافة التشكيلات الإدارية فيها، فقد حاول العديد من الباحثين وضع نماذج تؤطر فلسفة الإدارة في نظرتها لكل من الأفراد والعمل ومن بين تلك النماذج مايلي:

1. **نموذج مكري كور (McGregor) 1957**-وقد أطلق على النموذج المذكور، في المراجع العلمية المهتمة بالأدب الإداري، نظرية (X) ونظرية (Y)، حيث تقوم هذه

النظريات المعبرة عن فلسفة الإدارة على مجموعة من الافتراضات تمثل ما يحمله المدير اتجاهات وتصورات عن مرؤوسيه.

2. **نموذج ميلز (Miles) 1962** – استخدم الكاتب المذكور، للتعبير عن فلسفة الإدارة، ثلاثة نماذج هي: النموذج التقليدي الذي يؤكد على طبقية الإدارة والتخصص الوظيفي، ورسمية السياسات والإجراءات والثاني هو نموذج العلاقات الإنسانية، الذي يركز على تعزيز روح الألفة بين الأفراد في علاقاتهم واعتماد صيغة العمل الجماعي أساسا لها والنموذج الثالث يطلق عليه نموذج الموارد البشرية، الذي يعتمد على تعظيم الموارد البشرية ويؤكد على نظام مفتوح للاتصالات، وعلى تضييق درجة التمايز بين المراكز الوظيفية المختلفة، واعتماد سياسة تتسم بالمرونة.

3. **نموذج ليكرت (Likert) 1967**-ميز ليكرت بين عدد من نماذج لفلسفة الإدارة، وذلك من خلال أسلوب تعامل المدراء مع مرؤوسيهم، وتحديد درجة المشاركة في صنع القرارات وقد تمثلت تلك النماذج بالآتي: السلوك التسلطي أو ألتحكمي للمدير، الذي يعتمد على الشدة في التعامل وعلى الرقابة المشددة وإضعاف دور المشاركة في اتخاذ القرار أما النموذج الآخر فهو الذي يقوم على أساس توسيع مشاركة المرؤوسين في اتخاذ القرارات ومنحهم ثقة اكبر نسبيا، واتسام تعامل المديرين مع المرؤوسين بالمرونة والكياسة واللطف والنموذج الأخير يؤكد على توسيع حجم المشاركة في اتخاذ القرارات، ويتم فيه التأكيد على مبدأ التوجيه والرقابة الذاتية، وتصف المدير بالتواضع ويعطي للمرؤوسين ثقة عالية في جميع الأوقات والظروف.

4. **نموذج بيرلميوتر (Perl mutter) 1969**-وقد تبنى ثلاثة نماذج فلسفية تحدد بشكل دقيق مسار الإدارة عند صياغة إستراتيجية المنشأة وسياستها، والنماذج هي: فلسفة ترتبط بالجانب المعرفي، فلسفة ترتبط بالجانب السياسي، وفلسفة ترتبط بالموقع الجغرافي.

5. **نموذج اوزبورن وآخرين (Osborn et.al.)**- حاول اوزبورن بلورة مجموعة من الاتجاهات التي ترتبط بالتعامل ضمن التشكيلة من الأفراد داخل المنشأة، وقد خلص

إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من الفلسفة هي: الفلسفة التقليدية، الفلسفة الأخلاقية أو المعنوية، والفلسفة الشخصية.

ثالثا- فلسفة الإدارة المصرفية (Banking Management Philosophy):

من ماتقدم وجدنا إن المراجع التي اهتمت بموضوع الفلسفة قد عرفت الفلسفة بمفهومها العام وفي مجال الحياة العملية للأفراد على إنها وجهة النظر أو طريقة الحياة، أو مجموعة المبادئ التي يتشبث بها الفرد في حياته ويسترشد بها في تصرفاته واختياراته وأحكامه وفي مجال الإدارة تم تعريفها على أنها النظام الفكري المطبق من قبل القيادة (مجموعة الإدارة الرسمية) في كافة مكونات وأقسام المنشأة لضمان تحقيق الأهداف التي وجدت المنشأة من اجل تحقيقها.

يمكن لنا أن نستشف بان هناك ضرورة للتعريف بالإدارة المصرفية من اجل تسهيل مهمة تحديد الفلسفة الخاصة لها وكما هو معلوم إن الإدارة الجيدة هي وسيلة وليس غاية، حيث إن الهدف النهائي للإدارة بشكل عام، والإدارة المصرفية بشكل خاص هو إشباع الحاجات المتزايدة للمجتمعات التي تعمل ضمن إطارها. وهناك ثلاثة مهام مختلفة وذات أهمية متساوية ينبغي على الإدارة العمل الدؤوب لتنفيذها ضمن المنظمة التي تقودها، وهذه المهام هي:

1. صياغة الرسالة المناطة بالمنظمة وما يرتبط بها من أهداف.
2. تحقيق إنتاجية عالية ضمن بيئة العمل، وتحقيق أداء متميز للعاملين.
3. الإدارة الكفوءة للمؤثرات الاجتماعية، والمسؤوليات الاجتماعية.

تقوم المصارف بدور هام في اقتصاديات البلدان المختلفة، المتقدمة منها والنامية، وقد ارتبط هذا الدور وقد ارتبط هذا الدور منذ نشأة المصارف بطبيعة الوظائف التي تؤديها، التي من أبرزها الخدمات التقليدية المتمثلة بقبول الودائع ومنح القروض وما يرتبط بهما من خدمات وتسهيلات أخرى ولكي يؤدي المصرف هذه الوظائف بكفاءة فيتوجب على إدارته اختيار الأدوات المناسبة، التي تعينه على أداء دوره بنجاح في ظل كل الظروف وتوفر له أسباب الاستمرار والبقاء.

ومن هذه الأدوات ما يمكن التحكم بها من قبل إدارة المصرف مثل: متانة المركز المالي، والأنشطة المعتمدة في نشر الوعي المصرفي، وتقديم المحفزات وخلق أدوات استثمارية جديدة ومنها ماهو خارج نطاق سيطرة الإدارة مثل: التطورات التكنولوجية والتغيرات البيئية.

وتتنافس المصارف فيما بينها لاجتذاب اكبر قدر من الودائع، سواء ضمن المجتمع المحلي أم على النطاق الدولي، نظرا لما تشكله هذه الودائع من أهمية كونها تمثل المصدر الأساسي للتمويل والاستثمار، حيث تسعى المصارف إلى استغلالها في العديد من الغايات التي ينتفع منها المجتمعات، وتنعكس بآثارها الايجابية على الأفراد، خصوصا عند استغلالها لإغراض إنتاجية واستثمارية تزيد من متانة وقوة الاقتصاد الوطني ومن اجل أن يؤدي المصرف دوره ووظائفه بشكل كفء فان على إدارته مراقبة توليفة مصادر الأموال بشكل مستمر، وكلفة هذه المصادر، حيث إن التغير في هذه التوليفة قد يؤدي إلى التغير في الكلفة، وبالتالي إلى تقليل السيولة المتاحة. وان التغير في كلفة التمويل يتطلب تغيير مقابل في ناتج الاصول (Assets Yields) من اجل إدامة هامش الربح المطلوب.

وقد واجهت الإدارة المصرفية في العقود الأخيرة تحديات كبيرة ومتنوعة نجمت عن التطورات المتسارعة في تقديم الخدمات المصرفية، أنظمة الاتصال والمعلومات، التي اختصرت الزمن وقربت المسافات.

وان تلك التحديات سوف تتسع مع مرور الزمن وذلك بسبب ما سوف تفرضه التغيرات في النظام الدولي الجديد، الذي سيزيد من حدة المنافسة العالمية، بعد إزالة الحواجز، والوقوف وجها لوجه أمام خدمات ومنتجات ذات نوعية عالية المستوى، تقف خلفها تكنولوجيا عالية التطور، وكثافة في رأس المال وأيدي عاملة ماهرة ومدربة ورخيصة الثمن كل هذا يتطلب الوعي والإدراك الكامل لما سيحمله النظام الدولي الجديد من تحد وضغط على الإدارة في مختلف النشاطات والقطاعات، والجهاز المصرفي من بين هذه القطاعات التي يتطلب من إدارتها إعداد العدة للتعامل مع تلك التطورات بكفاءة عالية تضمن لها القدرة على المنافسة والبقاء والاستمرار ويتطلب

من الإدارة المصرفية الجيدة في الزمن القـادم التأكيـد عـلى خمسـة مجـالات سـتمكنها مـن التعامل مع تحديات العولمة، وهذه المجالات هي:

1. بناء نظام معلومات متكامل وان وجود أنظمة معلومات جيدة لا يعني بـالضرورة إن الإدارة جيـدة، إلا أن الافتقـار لمثـل هـذه الأنظمـة يعنـي إن قـرارات المصرف لايعتمـد اتخاذها على المعلومات ويعد توافر نظام معلومات كفء دليـل عـلى الأداء الجيـد لـلإدارة المصرفية.

2. اختيار الأسواق والأدوات المناسبة، وان اغلب الخطط الإستراتيجية للمصرف يجـب تقوم على افتراض على أن عدد قليل من المؤسسات المالية سوف تكون قادرة على بيـع كـل منتجاتها وخدماتها المالية على المستوى العـالمي خـلال السـنوات القادمـة. بنـاء عليـه فـان اغلب المصارف سوف يتوجب عليها مراعاة الدقة في اختيار أسـواقها الجغرافيـة والمنتجـات والخدمات التي تبغي تسويقها في تلك الأسواق.

3. وضع نظام للتعويضات والمكافئات يتسـم بالمرونـة، حيـث إن الاحتفـاظ بـالإدارة الجيدة سوف يتطلب وضـع خطـط مناسـبة للتعويضـات، التـي بـدورها تهـدف إلى زيـادة كفاءة الأداء.

4. المعرفة الكاملة بالوسائل والتقنيات المالية الحديثة، حيث يتوجب عـلى المصـارف المعرفة والإلمام بالاحتمالات المتاحة لتأثر كل من العائد والمخاطرة للأدوات المالية الجديدة، كما ويجب فهم الآثار المحتملة لعولمة الأسواق المالية.

5. الإستراتيجية المالية المناسبة، حيث انـه لا يكفـي فقـط اختيـار الأسـواق والأدوات المناسبة ووضع نظام للتعويضات والحوافز، وإنما يجب توافر إستراتيجية مالية تدار من قبل أفراد مؤهلين تنعكس على الأداء المالي للمصرف.

إن الاستشراف الكامـل للبيئـة المسـتقبلية لقـرارات الإدارة المصرفيـة يجـب أن تتضـمن مراجعة الوضع القائم الحالي للصناعة المصرفية من حيث مقدار المرونة التي ستتوفر لإدارة المصرف لمواجهـة تحـديات كـل مـن البيئـة الاقتصـادية والتشريعيـة، وطبيعـة التكنولوجيـا المستقبلية فهل ستكون عامل مساعد لـلإدارة المصرفيـة أم أنهـا مصـدرا للقلـق، والضـغوط التنافسية فيما إذا ستكون من داخل القطاع المصرفي أم من خارجه.

ومن الجدير بالذكر بان المصارف في عقد الخمسينات من القرن العشرين كانت تحتفظ بما يزيد عـن (60%) مـن إجـمالي أصـولها عـلى شـكل نقـد وحسـابات مصرفيـة مسـتحقة واذونات خزينة وبالوقت نفسه فان الأموال التي يتم الحصول عليهـا تكـون بالغالـب عـلى شكل حسابات جارية (تحت الطلب)، ويذلك فان الودائع الخالية من الفوائد كانت تشكل (70%) من إجمالي الخصوم وحقوق الملكية.

وفي عقد الستينات بدأت الإدارة المصرفية تتحول تدريجيا مـن الاحتفـاظ بأصـولها عـلى شكل نقد واذونات خزينة وحسابات مصرفية مسـتحقة، ذات المخـاطرة المتدنيـة والعوائـد المنخفضة، إلى الأصول الأكثر مخاطرة والأكثر عائد وفي جانب الخصـوم وحقـوق الملكيـة تـم التركيز عـلى حسـابات التـوفير والودائـع المربوطـة كمصـادر للتمويـل الأمـر الـذي أدى إلى انخفاض مساهمة الحسابات الجارية، أي الودائع الخالية من الفوائد، إلى حوالي (50%) من إجمالي مصادر التمويل لأغلب المصارف.

من ماتقدم نجد إن الفلسفة السائدة للإدارة المصرفية قد أكـدت عـلى الإقـراض المـربح للأموال بكلف تزيد عن مخاطرة التحول مـن واذونـات الخزينـة إلى القـروض وفي منتصـف عقد السبعينات استجابت المصارف إلى النمو البطيء نسبيا خلال السنوات السابقة، وذلـك عن طريق البحث عن مجهزين للأموال يمكن الاقتراض منهم من اجل الاحتفاظ بأكبر نسبة ممكنة من أرصـدة الودائـع الجاريـة، دفـع معـدلات فائـدة تنافسـية عـلى ودائـع التـوفير والودائع المربوطة ضمن الحـدود والقيـود القانونيـة والتوسـع في عـرض كـل مـن شـهادات الإيداع، شهادات التوفير، ووسائل المديونية الجديدة الأخرى ويذلك فقد تحول تركيز الإدارة المصرفيـة مـن انتقـاء الاصـول إلى انتقـاء مصـادر التمويـل، أي إدارة الخصـوم. وان الاقتنـاء المجازف للأموال هو جزء من الإستراتيجية للتحول من الهوامش المرتفعـة والنمـو المـنخفض في عقد الخمسينات إلى الهوامش المنخفضة والنمو السريع والعالي في عقد السبعينات.

وتلك التوجهات تؤشر بـان المصـارف يمكـن أن تواجـه مخـاطر أخـرى خـلال السـنوات القادمة، مثلا التحول من الودائع الجارية والتوفير ذات الكلـف المعدومـة أو المنخفضـة إلى الودائـع ذات الفائـدة الحساسـة أو المعومـة، والانتقـال مـن الأوراق الماليـة ذات المخـاطر

والعوائد المتدنية إلى الأوراق المالية ذات المخاطر والعوائد العالية.

وتعد صياغة الفلسفة لأي منظمة، منها المصارف، واحدة من العمليات التـي يجـب أن تتم ضمن إطار البيئة التي تعمل ضمن إطارها، وبما ينسجم مع متطلبات تلك البيئيـة. وفي هذا الجانب لابد لنا من وضع بعض التساؤلات التـي تفيـد الإدارة المصرفيـة عنـد صياغتها للفلسفة الخاصة بالمصرف وبما يتناسب مع طبيعة نشاطه وأهدافه ويتلاءم مـع التطـورات في العوامل البيئية:

1. ماهي القيم التي يسعى المصرف إلى تنميتها وتعظيمها؟
2. مـاهي الأفكـار التـي ترغـب الإدارة المصرفيـة باشـاعتها ضـمن البيئـة الداخليـة وبتنفيذها؟
3. ماهي المسؤولية الاجتماعية التـي يتبناهـا المصرف؟ ومـا هـي الأخلاقيـات والمعـايير المالية المراد تعزيزها؟
4. ماهي متطلبات العمل المهمة في المصرف؟
5. هل إن طبيعة الأنشطة التي يؤديها المصرف ذات طبيعة مؤقتة أم دائمة؟
6. ماهي متطلبات عملية الاتصال الداخلي والخارجي؟
7. ماهو نوع الهيكل التنظيمي المعتمد في المصرف؟
8. هل إن الصلاحيات مركزية أم إنها لامركزية؟
9. كيف سيتم تحقيق النجاح في استخدام الموارد المتاحة، البشرية والمادية، وكيف يـتم قياس ذلك؟
10. ماهي القيود والمحددات التي يعمل المصرف ضمن إطارها؟
11. كيف يتم التعامل مع كل من عنصر الزمن، الكلفـة، المخـاطرة، والعوائـد المـؤثرة في الأداء المطلوب؟

إن الإجابة على التساؤلات اعلاه تؤطر فلسفة الإدارة المصرفية وتساعد في صياغة فلسفة متكاملة، حيث إن مستوى الفلسفة من حيث الدقة والوضوح يعتمد بشكل كبير على نوعية الاسـتجابة للاعتبـارات المـؤثرة في تلـك الفلسـفة، إضـافة إلى درجـة التأكد عليه فان صياغة الفلسـفة تتطلـب تحديـد تلـك العوامـل التـي تتفاعـل مـع

بعضها لتساهم في صياغة المبادئ والنظريات للإدارة المصرفية وبالتالي صياغة فلسفتها.

وفي ادناه تعريف موجز بكل محدد من المحـددات الرئيسـية لفلسـفة الإدارة المصرفيـة والكيفية التي يؤثر فيها كلا منها في تشكيل تلك الفلسفة:

1. العوامل الذاتية للمدير-يمتلك المدراء تـأثير، جـراء مـا يتمتعـون بـه مـن صـلاحيات ومراكـز في عمليـة صـنع القـرارات الإسـتراتيجية، في أداء المنظمـة وقـدرتها عـلى تحقيـق الأهداف.ونظرا لما للعوامل الذاتية من تأثير في فكر وسلوك المدراء، فن ذلك سينعكس عـلى فلسفة المنظمة.

2. المسؤولية الاجتماعية-تعني المسؤولية الاجتماعية بـان عـلى إدارة المنظمـة وهـي تعمل لتحقيق مصلحة المالكين كونهم جزء من المجتمـع، مسـؤولية تتمثـل في تـوفير البيئـة المناسبة للعاملين وهم يؤدون إعمالهـم، وإشـباع رغبـات الزبـائن، والمجتمـع المحـلي الـذي تعمل ضمن إطاره والمجتمـع بإطـاره العـام بـذلك تعـد المسـؤولية الاجتماعيـة احـد أهـم المحددات لفلسفة الإدارة المعـاصرة، عليـه فـان تلـك الفلسـفة يجـب أن تحـدد بنـاء عـلى الاعتبارات الخاصة بالبيئة عليه فان معايير السلوك الأخلاقي تفـرض عـلى إدارة المنظمـة أن تتعامل مع كل طرف من الأطراف اعلاه بأسلوب عادل وأمين

3. مزيج الخبرة والمستوى التعليمي-إن الموازنة بين الخبرة وبين مستوى التعليم هـي من الاعتبارات الأساسية المؤثرة في صياغة فلسـفة الإدارة ويشـير التعلـيم(Education) إلى الاطلاع المناسب على المعرفة المعاصرة وتطبيقاتها والاسـتفادة مـن نتائجهـا في إدارة المـوارد المتاحة. أما الخبرة (Experience) فإنها تعني التعرف المناسب على البيئة الخاصـة بـالإدارة المصرفية، وتطوير مهارات إدارية للاستفادة من نتائجها للتعامل مع تلك البيئـة. عليـه فـان أي مدير هو ناتج لمستواه لتعليمي والخبرة التي اكتسبها خلال تدرجه في العمل.

4. مـزيج الفـن والعلـم-يجـب أن تنطلـق فلسـفة الإدارة مـن مزيـج علـم الإدارة وفـن الإدارة ويـشير عـلم الإدارة إلى تلـك المبـادئ والنظريـات التـي لاقـت قبـولا عامـا وضمنت إلى الفلـسفة عنـد تطبيقهـا والاسـتفادة من الأساليب العـلمية في قيـاس وتقويـم

علاقات السبب والأثر (Cause-and-Effect) كما إن استخدام فن الإدارة مهم بسبب إن المهارة في الحكم ضروري لتوسيع هيكل المعرفة العلمية المتاحة من الخبرة.

رابعا- طبيعة العولمة: (Global Nature):

للعولمة تعريفات كثيرة ومتنوعة على وفق مجالات المعرفة، السياسية والثقافية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، ومن المنظور الاقتصادي، الذي يهمنا في هذه الدراسة فان مفهوم العولمة يشير إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، فيه تعتمد دول العالم على بعضها البعض وبموجبه تتبادل فيما بينها المواد الأولية السلع الأسواق، رؤوس الأموال، والأيدي العاملة والخبرة، حيث لاقيمة لرؤوس الأموال من دون فرص استثمارية، ولا قيمة للسلع والخدمات من دون أسواق تستهلكها.

ويحاول البعض تعريف العولمة تعريفا شاملا من خلال الإشارة إلى ثلاث اعتبارات تكشف عن جوهر العولمة هي: الاعتبار الأول، ويتعلق بانتشار المعلومات، بحيث تصبح مشكلة لدى جميع الناس. الاعتبار الثاني، هو الذي يتعلق بتذويب الحدود بين الدول وتسهيل عملية انتقال عناصر الإنتاج.

والاعتبار الثالث، هو الذي يرتبط بزيادة معدلات التشابه والتشابك بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات ويسعى فريق آخر من الباحثين عند تعريفه للعولمة التمييز بين مصطلحات هي: العولمة (Globalization) والعالمية أو الكونية (Universalism) حيث يعني المصطلح الأول إلى إرادة الهيمنة، أي هي قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معا أما المصطلح الثاني فيعني طموح إلى الارتقاء والارتفاع بالخصوصي إلى مستوى عالمي وبتعبير آخر فان العولمة هي احتواء للعالم، في حين العالمية هي انفتاح على كل ماهو كوني وعالمي.

يرى عدد من الاقتصاديين بان العولمة ليست امرأ جديدا في المجال الاقتصادي حيث يشيرون إلى عولمتين احدهما قديمة والأخرى حديثة وظهرت العولمة الأولى (القديمة) مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، التي أدت إلى زيادة كبيرة في إنتاج السلع وما يرتبط بها من خدمات دفعت بالدول الصناعية إلى البحث عن أسواق

جديدة، الأمر الذي أدى إلى إنشاء المستعمرات في كل من أمريكا، آسيا، وأفريقيا. وقد مكنها ذلك من الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة جدا، وهذه الفترة شهدت اندماج اقتصاديات الدول الفقيرة والمستعمرة في اقتصاديات الدول الصناعية. أما العولمة الثانية فهي العولمة الحديثة التي سوف لن يكون تحقيقها عن طريق الاستعمار بشكله القديم وما كان يوفره من آليات، وإنما سيتم ذلك عن طريق تحرير التجارة الدولية والتنافس على النطاق الدولي بالاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي وتطورهما في مختلف المجالات، وتسابق الدول على اقتنائهما وامتلاك ناصيتهما.

وتأكيدا على إن المفاهيم، التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد، ليست بالجديدة العهد وإنما هي قديمة تعود إلى الأفكار التي كان ينادي بها رواد المدرسة التقليدية في الاقتصاد وعلى رأسهم آدم سميث الذي كان يدعو بحماس إلى إلغاء الحماية المفروضة على التجارة والعمل على تحريرها من اجل توسيع رقعة السوق أمام المنتجات الوطنية واغتنام المزايا التي يكفلها مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول، كما انه حارب بقوة أفكار رواد مدرسة التجاريين، التي كانت تنادي بضرورة تدخل الدولة بوسائل السياسة التجارية من اجل تنظيم التجارة الخارجية بهدف تحقيق فائض من المعادن النفيسة (الذهب والفضة).

وبصرف النظر عن الجدل الفكري القائم حول ظاهرة العولمة وامتداداتها التاريخية، فانه يمكن الجزم بان العولمة تهدف إلى تحرير حركة انسياب العمل ورأس المال، تدفق المعلومات، وانتقال السلع والخدمات بين الدول من دون قيود أو محددات تحد من ذلك وتتمثل أهم العوامل التي ساهمت وتساهم في انتشار تطبيقات النظام الدولي الجديد في مايلي:

1. قيام منظمة التجارة الدولية-التي أخذت تغطي نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية في قطاعات السلع والخدمات المختلفة، والتي يعود تأريخها إلى العام 1948، عندما أنشئت في جنيف من قبل (23) دولة عضو في اللجنة التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لتكون الركن العلمي الثالث إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليان.

2. انتشار ظاهرة الشركات الدولية- حيث ساهمت الشركات الدولية، التي تعمل في تقديم منتجاتها وخدماتها إلى كافة دول العالم، والشركات متعددة الجنسيات، التي جمعت بين رأس المال لأكثر من دولة من اجل خلق التكامل، في خلق الفرص للتكامل والاندماج بين الشركات الكبرى المتماثلة في الطبيعة والنشاط من اجل مواجهة التحديات المتنامية.

3. توسع دور المؤسسات الدولية غير الحكومية- وقد ساهمت هذه المؤسسات في نشر مفاهيم اقتصادية تساهم في دعم وتدعيم النظام الدولي الجديد والتمهيد والتشجيع لقبوله.

4. بروز التكتلات الاقتصادية- حيث شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية سواء بين الدول المتقدمة، مثل الاتحاد الأوروبي، ام بين الدول النامية، مثل الاتحاد الخليجي والاتحاد الأفريقي.

5. انهيار المعسكر الاشتراكي-حيث أدى ذلك إلى انفصام الروابط بين الدول التي كانت تشكل جزء أساسي من المعسكر المذكور، مما أدى إلى تحول العديد منها إلى نظام السوق ورفعت الكثير من القيود التي كانت تحد من حركة العمل ورأس المال.

6. زيادة حرية حركة رأس المال-حيث أخذت العديد من الدول، من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية، تصدر التشريعات التي تتمتع بالمرونة وتسهل عملية انتقال رؤوس الأموال واتساع نطاق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة بين دول العالم المختلفة.

7. تطور تكنولوجيا المعلومات- حيث ساهم التطور المذكور إلى تسهيل عملية انتقال المعلومات وتبادلها بين الدول بحرية اكبر وبدون قيود، وتنامي حجم التجارة في تكنولوجيا المعلومات.

من ماتقدم يمكن القول بان التقارب بين الأمم والشعوب وتبادلها المنافع هو الوسيلة الناجعة لبقائها واستمرارها، إن كان هذا التقارب والتبادل مبني على أسس التكافؤ والاحترام المتبادل ونؤكد على هذا الكلام بقول الله تعالى في محكم كتابه العزيز

" **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** "[1] والتقارب بالشكل الحديث للمجتمع الدولي لم يعد غاية لذاته، وإنما أصبح وسيلة للتعاون على تحقيق الخير والرفاه للإنسانية جمعاء وهذا يؤكد بان الحاجة من قبل الشعوب لبعضها البعض ضرورة حتمية لاستمرار بقائها ويبقى لنا القول بان النظام الدولي الجديد شأنه شأن أي تغيير له من الايجابيات بقدر ماله من السلبيات، وان الأكثر وعيا وإدراكا هو الذي يستطيع تعظيم ايجابياته والحد من سلبياته، وان ذلك لايمكن ان يتم الا من خلال الاستعداد المسبق للتغيرات.

منهجية

في هذا المحور سوف نحاول تأطير منهجية البحث من خلال التعريف بمشكلة البحث والتساؤلات المرتبطة بها، وصياغة الفرضيات التي تمثل الحل الافتراضي للمشكلة، ومن ثم التعريف بالمتغيرات الأساسية للبحث وطرق التعبير عنها، تحديد مجتمع البحث وعينته، الأساليب المستخدمة في جمع البيانات عن المتغيرات الخاصة بالبحث، وأخيرا التعريف بالأساليب التي سيتم اللجوء إليها لاختبار الفرضيات.

أولا- مشكلة الدراسة وأهميتها:

يعد رأس المال من العناصر المهمة والأساسية لتطوير البلدان والمجتمعات منذ القديم، وانه يعد احد مصادر القوة، سواء للأفراد أم للجماعات أم للدول، ويذكر التأريخ القديم والحديث الصراعات بين الدول من اجل السيطرة على مصادر القوة وخصوصا الثروات الطبيعية، وقد زادت حدة هذه الصراعات بعد الثورة الصناعية في نهايات القرن الثامن عشر وظهور الإنتاج الواسع الذي اخذ يبحث عن الأسواق في داخل البلدان المصنعة وفي خارجها، كما إن هذه الصناعات أخذت تبحث عن المواد الأولية الرخيصة لإدامة دوران عجلتها، الأمر الذي ساهم في ظهور الاستعمار بأشكاله

1-سورة الحجرات الآية 13.

المباشرة، والذي استمر لسنوات طويلة نتج عنها خلق اعتمادية من قبل الدول المستعمرة (بفتح الميم) على الدول المستعمرة (يكسر الميم) حتى من بعد انتهاء الاستعمار المباشر, وان الصراع لازال مستمرا إلى وقتنا الحاضر وسوف يبقى مستمرا في المستقبل وقد يزداد ضراوة مع ازدياد سكان الكرة الأرضية وزيادة الندرة في عناصر الإنتاج، ومن بينها رأس المال. وتعد العولمة احدى التحديات التي تواجه الدول النامية في القرن الحادي والعشرين، التي تسعى إلى رفع وإلغاء كافة القيود التي تحد من حركة عناصر الإنتاج، وخصوصا رأس المال.

والجهاز المصرفي كما هو معروف بأنه يقوم بدور الوسيط بين وحدات الفائض وبين وحدات العجز، من خلال جذب رأس المال وتعبئته على شكل عدة أنواع من الودائع (الجارية والتوفير والمربوطة) وتوجيه أموال تلك الودائع نحو القروض لمن هو بحاجة لها عليه فان الجهاز المصرفي سوف يواجه في العقود القادمة تحديات، كونه الجهة المعنية في تعبئة رأس المال واستغلاله، تتمثل في تصاعد حدة المنافسة نتيجة لعولمة الأسواق والخدمات المالية وإقبال المؤسسات المالية العالمية على أسواق الشرق الأوسط نظرا لانحسار المخاطر السياسية.

وان مواجهة هذه التحديات بنجاح من قبل الجهاز المصرفي العربي يشكل عام والأردني بشكل خاص يتطلب الاستثمار المستمر في ثلاثة مجالات أساسية هي: العاملين خصوصا الإدارة، والتقنية المصرفية وإعادة النظر في تنظيم أقسام المصرف وأجهزته بحيث توجه جهودها لتقديم خدمات مصرفية متميزة للعملاء. إعداد خطط طويلة الأجل تضمن مواجهة هذه التحديات واستمرار نجاح المصرف في تقديم الخدمات المتميزة الاستجابة المناسبة للتحديات من خلال إعادة النظر في طبيعة نشاط المصرف في بعض المناطق والأسواق وإعادة هيكلتها في مناطق وأسواق أخرى.

من ماتقدم تم تأطير مشكلة البحث منطلقين من حقيقة بان العولمة تشكل تحدي للجهاز المصرفي، من خلال ماستسفر عنه من منافسة حادة لاستقطاب رؤوس الأموال من جراء إلغاء كافة القيود التي تحد من حركته وانتقاله. وان مواجهة التحدي الذي ستسفر عنه العولمة يحتاج إلى إدارة مصرفية تتمتع برؤية وسعة أفق تمكنها من

تعظيم المزايا وتدنية المخاطر المترافقة مع تحديات العولمة. عليه فان التركيز سوف يتم على الفلسفة التي تشكلت لدى الإدارة المصرفي في ظل تحديات العولمة، أي التعرف على المحددات الأساسية لهذه الفلسفة.

ثانيا- الفرضيات وأنموذجه:

1. فرضية الدراسة-تقوم الدراسة الحالية على فرضية تنص على إن " الإدارة المصرفية في الأردن تدرك إدراكا كبيرا بالتحديات التي ستسفر عنها العولمة، وإنها قادرة على إعادة النظر في المبادئ والقيم (الفلسفة) التي تحكم عملها والقرارات التي تتخذها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبما ينسجم مع متطلبات العولمة ويؤدي إلى تعظيم المزايا وتقليل أضرارها" وسيتم اختبار هذه الفرضية في كل مصرف من المصارف الممثلة للعينة، ومن ثم اختبارها على المستوى العام لعينة الدراسة.

2. أنموذج الدراسة-يمكن التعبير عن فرضية الدراسة عن طريق أنموذج يربط بين كل من العولمة وفلسفة الإدارة المصرفية، على أساس إن كلا منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

ثالثا-متغيرات الدراسة وطرق التعبير عنها:

في هذه الفقرة سيتم التعريف بمتغيرات الدراسة، كما سيتم التعرف على كيفية التعبير عن كل من تلك المتغيرات، أي تحديد متغير الدراسة المستقل ومتغيرها المعتمد (التابع)، وكما في ادناه:

1. **المتغير المستقل**-سيمثل هذا المتغير، استنادا لأنموذج الدراسة، تحديات العولمة التي يفترض بأنها تمتلك قوة التأثير في فلسفة الإدارة المصرفية وسيتم قياس هذا المتغير عن طريق مجموعة من العبارات التي ستتضمنها استمارة الاستبيان، والتي سيتم توضيحها عند الحديث عن أساليب جمع البيانات لاحقا.

2. **المتغير المعتمد**-وسيمثل هذا المتغير، استنادا لأنموذج الدراسة، فلسفة الإدارة المصرفية، التي ستعتمد على كيفية تعامل الإدارة المصرفية مع تحديات العولمة، ومدى استجابة منظومة القيم والمبادئ لهذه التحديات وسيتم قياس هذا المتغير عن طريق مجموعة من العبارات التي ستتضمنها استمارة الاستبيان، والتي سيتم توضيحها عند

الحديث عن أساليب جمع البيانات لاحقا.

رابعا- أساليب جمع البيانات:

لجمع البيانات ذات العلاقة والتي تخدم في اختبار فرضية الدراسة فسيتم اعتماد استمارة الاستبيان من اجل جمع البيانات عن المتغيرات كما يظهرها أنموذج الدراسة.

تتكون الاستمارة من محورين، المحور الأول من الاستمارة يتعلق بالبيانات العامة التي تتضمن كل من: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، سنوات الخدمة المصرفية، الدورات التدريبية التي شارك بها المستجيب، اللغات التي يجيدها المستجيب والموقع الوظيفي.

أما المحور الثاني من الاستمارة فقد تضمن العبارات المتعلقة بمتغيرات الدراسة حيث تكونت من (20) سؤال وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في استطلاع رأي المستجيبين (أوافق بشدة، أوافق، غير متأكد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وفي ادناه توزيع العبارات العشرون على متغيرات الدراسة:

1. العبارات الخاصة بفلسفة الإدارة المصرفية: (4، 6، 7، 9، 10، 11، 13، 16، 17، 18، 19).
2. العبارات الخاصة بالعولمة: (1، 2، 3، 5، 8، 12، 14، 15، 20).

خامسا- مجتمع الدراسة وعينتها:

من اجل إعطاء موضوع الدراسة بعده التطبيقي والميداني، فقد تم اختيار الجهاز المصرفي الأردني مجتمعا للدراسة، والذي سيتم تمثيله عن طريق عينة مختارة (غير عشوائية) وفي ادناه تعريف بكل من المجتمع والعينة:

1. مجتمع الدراسة يشكل القطاع الأردني من (19) مصرفا تجاريا وعدد من مؤسسات الإقراض المتخصصة ومن عدد من مكاتب التمثيل الأجنبية. ويبلغ عدد المصارف غير الأردنية (5) مصارف هي: البريطاني، العقاري، الرافدين، سيتي بنك وأي. أن. زد. كرندليز. ويسمح
2. عينة الدراسة- من اجل اختبار فرضية الدراسة تم اختيار (3) مصارف من الجهاز المصرفي الأردني، وهي من المصارف التجارية. وهذه المصارف هي: البنك

العربي، بنك القاهرة عمان، وبنك الأردن. وقد تم توزيع (30) استمارة استبيان بواقع (10) استمارات لكل مصرف من تلك المصارف، حيث تم توزيع تلك الاستمارات على المستويات الإدارية المتقدمة، مدراء ومساعديهم، كونهم المسئولين عن صياغة الفلسفة في المصارف التي يعملون فيها. وقد كانت الاستجابات في إعادة الاستمارة كما يظهرها الجدول ادناه:

الجدول رقم (1)

توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة ونسب الاستجابة

التسلسل	اسم المصرف	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المعادة	نسبة الاستجابة (%)
1.	البنك العربي	10	9	90
2.	بنك القاهرة عمان	10	6	60
3.	بنك الأردن	10	5	50
المجموع		30	20	67

سادسا- أساليب اختبار الفرضيات:

سوف يتم استخدام كل من المتوسط الحسابي، وتحليل الانحدار الخطي البسيط، باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS، كلما كان ذلك ممكنا عند تحليل استمارات الاستبيان واختبار فرضية الدراسة حيث سيتم التعرف فيما إذا كانت العولمة ستمتلك قوى التأثير في قيم ومبادئ وأهداف الإدارة المصرفية في الجهاز المصرفي الأردني.

المحور الثالث

التحليل الإحصائي واختبار الفرضية

في هذا المحور ستجري محاولة لاختبار فرضية البحث التي تنص على إن " الإدارة المصرفية في الأردن تدرك إدراكا كبيرا بالتحديات التي ستسفر عنها العولمة، وإنها قادرة على إعادة النظر في المبادئ والقيم (الفلسفة) التي تحكم عملها والقرارات التي

تتخذها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبما ينسجم مع متطلبات العولمة ويؤدي إلى تعظيم المزايا وتقليل أضرارها ". وسيتم اختبار هذه الفرضية في كل مصرف من المصارف الممثلة للعينة، ومن ثم اختبارها على المستوى العام لعينة الدراسة، وذلك بمستوى ثقة تبلغ (15%) نظرا لصغر حجم العينة، وكما يلي:

أولا- اختبار الفرضية في البنك العربي:

من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) للتعرف على تأثير تحديات العولمة في فلسفة الإدارة المصرفية للبنك العربي فقد كانت النتائج كما يظهرها الجدول ادناه:

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار الفرضية في البنك العربي

Sig	B	A	R^2	R
0.156	0.483	2.320	0.265	0.515

يبدو من نتائج الاختبار اعلاه إن العلاقة بين كل من فلسفة الإدارة المصرفية للبنك العربي وبين تحديات العولمة كانت موجبة ومتوسطة القوة، حيث إن معامل الارتباط (R) قد بلغ (52%) تقريبا أما معامل التحديد، الذي يقيس قوة التأثير للمتغير المستقل (العولمة) في المتغير المعتمد أو التابع (فلسفة الإدارة المصرفية)، الذي يرمز له بالرمز (R^2)، فقد بلغت قيمته (27%) تقريبا، أي إن ما نسبته (27%) من التغير فقط الذي يحصل في فلسفة الإدارة المصرفية في البنك العربي يعود إلى العولمة وما تفرزه من تحديات، وان النسبة الباقية والبالغة (73%) من التغيير يعود إلى أسباب أخرى غير العولمة عليه فانه لايمكن التنبؤ بمعالم الفلسفة في البنك العربي عن طريق معرفة ما تفرزه العولمة من تحديات، الأمر الذي يجعلنا نرفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية، كون إن مستوى الثقة لاختبار (T) قد بلغت (16%).

ثانيا اختبار الفرضية في بنك القاهرة- عمان:

من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) للتعرف على تأثير تحديات العولمة في فلسفة

الإدارة المصرفية لبنك القاهرة-عمان، فقد كانت النتائج كما يظهرها الجدول ادناه:

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار الفرضية في البنك العربي

Sig	B	A	R^2	R
0.518	0.614	1.841	0.111	0.334

يظهر من الجدول اعلاه إن العلاقة بين كل من فلسفة الإدارة المصرفية لبنك القاهرة-عمان وبين تحديات العولمة موجبة ودون الوسط من حيث القوة، حيث إن معامل الارتباط (R) قد بلغ (33%) تقريبا.

أما معامل التحديد، الذي يقيس قوة التأثير للمتغير المستقل (العولمة) في المتغير المعتمد أو التابع (فلسفة الإدارة المصرفية) الذي يرمز له بالرمز (R^2)، فقد بلغت قيمته (11%) تقريبا، أي إن ما نسبته (11%) من التغير فقط الذي يحصل في فلسفة الإدارة المصرفية في بنك القاهرة-عمان يعود إلى العولمة وما تفرزه من تحديات، وان النسبة الباقية والبالغة (89%) من التغيير يعود إلى أسباب أخرى غير العولمة.

عليه فانه لايمكن التنبؤ بمعالم الفلسفة في بنك القاهرة-عمان عن طريق معرفة ما تفرزه العولمة من تحديات، الأمر الذي يجعلنا نرفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية، كون إن مستوى الثقة لاختبار (T) قد بلغت (52%).

ثالثا- اختبار الفرضية في بنك الأردن:

من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) للتعرف على تأثير تحديات العولمة في فلسفة الإدارة المصرفية لبنك الأردن فقد كانت النتائج كما يظهرها الجدول ادناه:

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار الفرضية في البنك العربي

Sig	B	A	R^2	R
0.346	0.0893	4.192	0.293	0.541

يبدو من نتائج الاختبار اعلاه إن العلاقة بين كل من فلسفة الإدارة المصرفية لبنك الأردن وبين تحديات العولمة موجبة وفوق المتوسط من حيث القوة، حيث إن معامل الارتباط (R) قد بلغ (54%) تقريبا.

أما معامل التحديد، الذي يقيس قوة التأثير للمتغير المستقل (العولمة) في المتغير المعتمد أو التابع (فلسفة الإدارة المصرفية) الذي يرمز له بالرمز (R^2)، فقد بلغت قيمته (29%) تقريبا، أي إن ما نسبته (29%) من التغير الذي يحصل في فلسفة الإدارة المصرفية في بنك الأردن يعود إلى العولمة وما تفرزه من تحديات، وان النسبة الباقية والبالغة (71%) من التغيير يعود إلى أسباب أخرى غير العولمة.

عليه فانه لايمكن التنبؤ بمعالم الفلسفة في لبنك الأردن عن طريق معرفة ما تفرزه العولمة من تحديات، الأمر الذي يجعلنا نرفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية، كون إن مستوى الثقة لاختبار (T) قد بلغت (35%).

رابعا-اختبار الفرضية على المستوى العام للعينة:

من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS) للتعرف على تأثير تحديات العولمة في فلسفة الإدارة المصرفية لعينة الدراسة فقد كانت النتائج كما يظهرها الجدول ادناه:

الجدول رقم (2)

نتائج اختبار الفرضية في البنك العربي

Sig	B	A	R2	R
0.098	0.343	2.784	0.145	0.381

يبدو من نتائج الاختبار اعلاه إن العلاقة بين كل من فلسفة الإدارة المصرفية لعينة الدراسة وبين تحديات العولمة كانت موجبة ودون الوسط من حيث القوة، حيث إن معامل الارتباط (R) قد بلغ (38%) تقريبا أما معامل التحديد، الذي يقيس قوة التأثير للمتغير المستقل (العولمة) في المتغير المعتمد أو التابع (فلسفة الإدارة المصرفية)، الذي يرمز له بالرمز (R^2)، فقد بلغت قيمته (15%) تقريبا، أي إن ما نسبته (15%) من التغير فقط الذي يحصل في فلسفة الإدارة المصرفية في المصارف عينة الدراسة

يعود إلى العولمة وما تفرزه من تحديات، وان النسبة الباقيـة والبالغـة (85%) مـن التغيـير يعود إلى أسباب أخرى غير العولمة. عليه فانه لايمكن التنبؤ بمعالم الفلسفة في المصارف عينة الدراسة عن طريق معرفة ما تفرزه العولمة من تحديات، الأمر الذي يجعلنا نـرفض فرضـية الدراسة وقبول الفرضية العدمية، علـما إن مسـتوى الثقـة لاختبـار (T) قـد بلغـت (10%) تقريبا.

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا-الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة:

من خلال استقرائنا للنتـائج التـي أسـفرت عنهـا عمليـة اختبـار فرضـية البحـث في كـل مصرف من المصارف الثلاث التي شكلت عينة البحث فانه بالإمكان تثبيت النتائج ادناه:

1. كانت العلاقة بين كـل مـن فلسـفة الإدارة المصرفيـة للبنـك العـربي وبـين تحـديات العولمة موجبة ومتوسطة القوة، حيث إن معامل الارتباط (R) قد بلـغ (52%) تقريبـا. أمـا معامل التحديد، الذي يقيس قوة التأثير للمتغـير المسـتقل (العولمـة) في المتغـير المعتمـد أو التابع (فلسفة الإدارة المصرفيـة)، الـذي يرمـز لـه بـالرمز (R^2)، فقـد بلغـت قيمتـه (27%) تقريبا، أي إن ما نسبته (27%) من التغير فقط الذي يحصل في فلسـفة الإدارة المصرفيـة في البنك العربي يعود إلى العولمة وما تفرزه من تحديات، وان النسبة الباقيـة والبالغـة (73%) من التغيير يعود إلى أسباب أخرى غير العولمة. عليه فانه لايمكـن التنبـؤ بمعـالم الفلسـفة في البنك العربي عن طريق معرفة ما تفرزه العولمة مـن تحـديات، الأمـر الـذي يجعلنـا نـرفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدميـة، كـون إن مسـتوى الثقـة لاختبـار (T) قـد بلغـت (16%).

2. إن العلاقـة بـين كـل مـن فلسـفة الإدارة المصرفيـة لبنـك القـاهرة-عـمان وبـين تحديات العولمة موجبة ودون الوسط من حيث القوة، حيث إن معامل الارتبـاط (R) قد بلغ (33%) تقريبا. أما معامل التحديد، الذي يقيس قـوة التـأثير للمتغـير المسـتقل (العولمة) في المتغير المعتمد أو التابع (فلسفة الإدارة المصرفية)، الذي يرمـز لـه بـالرمز

(R^2)، فقد بلغت قيمته (11%) تقريبا، أي إن ما نسبته (11%) من التغير فقط الذي يحصل في فلسفة الإدارة المصرفية في بنك القاهرة-عمان يعود إلى العولمة وما تفرزه من تحديات، وان النسبة الباقية والبالغة (89%) من التغيير يعود إلى أسباب أخرى غير العولم. عليه فانه لايمكن التنبؤ بمعالم الفلسفة في بنك القاهرة-عمان عن طريق معرفة ما تفرزه العولمة من تحديات، الأمر الذي يجعلنا نرفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية، كون إن مستوى الثقة لاختبار (T) قد بلغت (52%).

3. يبدو من نتائج الاختبار اعلاه إن العلاقة بين كل من فلسفة الإدارة المصرفية لبنك الأردن وبين تحديات العولمة موجبة وفوق المتوسط من حيث القوة، حيث إن معامل الارتباط (R) قد بلغ (54%) تقريبا. أما معامل التحديد، الذي يقيس قوة التأثير للمتغير المستقل (العولمة) في المتغير المعتمد أو التابع (فلسفة الإدارة المصرفية)، الذي يرمز له بالرمز (R^2)، فقد بلغت قيمته (29%) تقريبا، أي إن ما نسبته (29%) من التغير الذي يحصل في فلسفة الإدارة المصرفية في بنك الأردن يعود إلى العولمة وما تفرزه من تحديات، وان النسبة الباقية والبالغة (71%) من التغيير يعود إلى أسباب أخرى غير العولمة عليه فانه لايمكن التنبؤ بمعالم الفلسفة في لبنك الأردن عن طريق معرفة ما تفرزه العولمة من تحديات، الأمر الذي يجعلنا نرفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية العدمية، كون إن مستوى الثقة لاختبار (T) قد بلغت (35%).

4. العلاقة بين كل من فلسفة الإدارة المصرفية لعينة الدراسة وبين تحديات العولمة كانت موجبة ودون الوسط من حيث القوة، حيث إن معامل الارتباط (R) قد بلغ (38%) تقريبا. أما معامل التحديد، الذي يقيس قوة التأثير للمتغير المستقل (العولمة) في المتغير المعتمد أو التابع (فلسفة الإدارة المصرفية)، الذي يرمز له بالرمز (R^2)، فقد بلغت قيمته (15%) تقريبا، أي إن ما نسبته (15%) من التغير فقط الذي يحصل في فلسفة الإدارة المصرفية في المصارف عينة الدراسة يعود إلى العولمة وما تفرزه من تحديات، وان النسبة الباقية والبالغة (85%) من التغيير يعود إلى أسباب أخرى غير العولمة عليه فانه لايمكن التنبؤ بمعالم الفلسفة في المصارف عينة الدراسة عن طريق معرفة ما تفرزه العولمة من تحديات، الأمر الذي يجعلنا نرفض فرضية الدراسة وقبول

الفرضية العدمية، علما إن مستوى الثقة لاختبار (T) قد بلغت (10%) تقريبا.

ثانيا- التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

من خلال استعراضنا للجانب النظري للدراسة واستقرائنا للنتائج التي أسفرت عنها عملية اختبار فرضية البحث في كل مصرف من المصارف الثلاث التي شكلت عينة البحث فانه بالإمكان تثبيت التوصيات ادناه:

1. العولمة تمثل تحدي كبير لمنظمات العمل، في العالم الثالث بشكل عام وفي العالم العربي بشكل خاص، تتطلب من إداراتها العمل الدائم والمستمر في تحليل إفرازات العولمة للاستفادة من ايجابياتها والحد من سلبياتها.
2. إن مجموعة القيم والمبادئ، التي تمثل فلسفة الإدارة، تتطلب المراجعة المستمرة من اجل استيعاب كافة المتغيرات التي تحصل في البيئة، سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي أم الدولي.
3. إعادة الدراسة في عينة اكبر من مديري المصارف الأردنية، خصوصا وان تجربة الأردن كعضو في منظمة التجارة الدولية قد ترسخت بمرور الزمن، وان مفاهيم العولمة قد أصبحت واضحة ومدركة من قبل إدارات منظمات الأعمال، من اجل التعرف على ما سوف تسفر عنه الدراسة المقترحة من نتائج.
4. اختبار فرضية الدراسة في قطاعات أخرى غير الجهاز المصرفي للتعرف على النتائج التي ستسفر عنها الدراسات المقترحة.
5. ضرورة قيام الجامعات الأردنية بتدريس مادة تحت عنوان " فلسفة الإدارة" تهدف إلى زيادة وعي الدارسين والخريجين بأساسيات هذه الفلسفة واستخدامها عندما يتولون المراكز الوظيفية المتقدة في منظمات الأعمال.

ملاحق الدراسة

اولا- استمارة الاستبيان:

أولا- المعلومات العامة:

يرجى وضع إشارة (X) إزاء الاختيار الذي يمثل رأيكم:

1- الجنس:

ذكر (   )　　　أنثى (   )

2- العمر:

18-25 (   )　　　26- 35 (   )

36-45 (   )　　　45وأكثر (   )

3- المؤهل العلمي:

دبلوم (   )　　　بكالوريوس(   )　　　دراسات عليا (   )

4- الحالة الاجتماعية:

أعزب (   )　　　متزوج (   )　　　حالة أخرى (   )

5- سنوات الخدمة المصرفية:

1-2 سنة (   )　　　2-4 سنة (   )

4-6 سنة (   )　　　6 فأكثر (   )

6- الدورات التدريبية التي اشتركت بها: (   ) دورة.

واحدة (   )　　　اثنتان (   )

ثلاثة (   )　　　أربعة فأكثر (   )

7- الدورات المتخصصة في الحاسوب: (   ) دورة.

8- اللغات التي تجيدها:

الانكليزية (   )　　　الفرنسية (   )

الألمانية (   )　　　غير ذلك تذكر ....

4- الموقع الوظيفي:..

5- المصرف الذي تعمل فيه:.................................

ثانيا- يرجى تحديد موافقتك على كل من العبارات ادناه بوضع علامة (X) في المكان الذي تجده يمثل انه يعبر عن وجهة نظرك.

التسلسل	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	العولمة ظاهرة عالمية لكنها لاتزال في مراحل النشوء والتطور.					
.2	العولمة تعني إلغاء حدود الدولة القومية في مجال الاقتصاد وترك عناصر الإنتاج تتحرك بحرية.					
.3	ستؤدي العولمة إلى زيادة حدة المنافسة في النشاط المصرفي.					
.4	من اجل مواجهة تحديات العولمة فان على المصارف الاندماج مع بعضها داخل البلد.					
.5	سوف تدفع العولمة المصارف لتحديث وتطوير أساليبها في العمل المصرفي.					
.6	ستجلب العولمة العديد من السلبيات لدول العالم الثالث.					
.7	اعتقد إن ايجابيات العولمة ستكون أكثر من ايجابياتها لجميع دول العالم.					
.8	إن ظاهر العولمة هو اقتصادي ولكن جوهرها قد يكون العولمة الثقافية والسياسية.					
.9	مواجهة العولمة يتطلب من الإدارة					

	المصرفية العربية تأهيل العاملين تأهيلا عالميا.					
.10	المدير الناجح هو الذي يعتمد على مبادئ وقيم (فلسفة) تتمتع بالمرونة تمكنه من التعامل مع تحديات العولمة.					
.11	إن جوهر في فلسفة الإدارة هو اتخاذ القرارات التي تضمن تعزيز الأساليب العلمية وتضمن تحقيق الأهداف.					
.12	سوف تؤدي العولمة إلى نزيف العقول والخبرات من البلدان النامية إلى المراكز الاقتصادية العالمية الكبرى.					
.13	تتسم فلسفة الإدارة بخاصية الشمول في النظرة والإيجاز والانسجام.					
.14	سوف تؤدي العولمة إلى زيادة حجم البطالة في الدول النامية.					
.15	في ظل العولمة سوف يعيش العالم في امن وتجنبه التهديدات النووية والحروب.					
.16	تعتمد فلسفة الإدارة المصرفية على المبادئ الأساسية التي تحكم النشاط المصرفي وهي: الأمان، الربحية، والسيولة.					
.17	الهدف الحقيقي للإدارة المصرفية هو تحقيق اكبر قدر من الأرباح.					
.18	مفهوم الأمان في النشاط المصرفي يعني توفير متطلبات ملاءة رأس المال ومتانته.					
.19	مفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على					

	مواجهة التزاماته وتلبية طلبات المودعين (الودائع) وطلبات الائتمان (القروض والتسهيلات المصرفية).					
.20	سوف تزيد العولمة من قدرة الجهاز المصرفي في توفير الحماية والأمان لأموال المودعين.					

ثانيا- نتائج اختبار فرضية الدراسة:

1. اختبار الفرضية في البنك العربي-

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	VAR00006	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: VAR00007

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.515	.265	.160	.4486

a Predictors: (Constant), VAR00006

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.509	1	.509	2.527	.156
	Residual	1.408	7	.201		
	Total	1.917	8			

a Predictors: (Constant), VAR00006

b Dependent Variable: VAR00007

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	2.320	1.086		2.137	.070
	VAR00006	.483	.304	.515	1.590	.156

a Dependent Variable: VAR00007

2. اختبار الفرضية في بنك القاهرة-عمان-

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	VAR00022	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: VAR00023

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.334[a]	.111	-.111	.4008

a. Predictors: (Constant), VAR00022

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.057E-02	1	8.057E-02	.502	.518
	Residual	.643	4	.161		
	Total	.723	5			

a Predictors: (Constant), VAR00022

b Dependent Variable: VAR00023

Coefficients

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
Model		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.841	3.245		.567	.601
	VAR00022	.614	.866	.334	.708	.518

a Dependent Variable: VAR00023

3.اختبار الفرضية في بنك الأردن-

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	VAR00021	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: VAR00022

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.541	.293	.058	7.897E-02

a Predictors: (Constant), VAR00021

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.760E-03	1	7.760E-03	1.244	.346
	Residual	1.871E-02	3	6.236E-03		
	Total	2.647E-02	4			

a Predictors: (Constant), VAR00021

b Dependent Variable: VAR00022

Coefficients

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
Model		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.192	.289		14.526	.001
	VAR00021	-8.931E-02	.080	-.541	-1.116	.346

a Dependent Variable: VAR00022

4. اختبار الفرضية على مستوى العينة-

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	VAR00006	.	Enter

a All requested variables entered.

b Dependent Variable: VAR00007

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.381	.145	.097	.3684

a Predictors: (Constant), VAR00006

ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.414	1	.414	3.051	.098
	Residual	2.443	18	.136		
	Total	2.857	19			

a Predictors: (Constant), VAR00006

b Dependent Variable: VAR00007

Coefficients

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
Model		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.784	.714		3.899	.001
	VAR00006	.343	.196	.381	1.747	.098

a Dependent Variable: VAR00007

أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية

ملخص

عالجت هذه الورقة أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية من حيث الأسباب الرئيسية اللازمة وتأثيرها على اقتصاديات الدول العربية وأهمية التمويل الإسلامي في الحد من تداعيات هذه الأزمة.

وقد توصلت الورقة إلى أن التعامل بالمشتقات المالية والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية والعقود الآجلة وأسواق الخيارات المالية وعقود المبادلات كانت أحد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة، إضافة إلى عمليات الإفراط بنظام البطاقات الائتمانية من جهة وانخفاض أسعار الفائدة من جهة أخرى مما ترتب على ذلك تزايد القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة فيما يتعلق بالقروض العقارية التي زادت من ظاهرة ما يعرف بالتوريق Securitization أو الخصم Discount مما أوجد محفظة كبيرة ومتنوعة من أصول عالية الخاطرة لدى البنوك من الرهون العقارية.

ويرى بعض الباحثين من وجهة النظر الأقتصادية البحتة أن أسباب الأزمة الراهنة تكمن أيضاً بالتعامل بنظام الديون الربوية بيعاً وإقراضاً واقتراضا مما أدى ذلك إلى تزايد الديون وما تبعها من عدم القدرة على السداد,

توصلت الورقة أيضاً إلى أن تبعات الأزمة المالية العالمية قد امتد تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية من حيث العجز في تمويل المشاريع وانخفاض أسعار الأسهم إضافة إلى العجز في الميزانيات الحكومية, وعليه أوصت الورقة بأن البديل الإسلامي يعتبر أحد البدائل الأساسية لمعالجة هذه الأزمة لكون البنوك الإسلامية تعمل ضمن منظومة تتسم بقواعد وضوابط معينة تعمل على منح التعامل بالمشتقات المالية والحد من الديون وتوجيهها وجهة إسلامية تتسم بالقيم والأخلاق والأمان والصداقة.

The importance of Islamic finance and its impact on the global financial crisis

Abstract

This paper addressed the importance of Islamic finance and its impact on the global financial crisis in terms of the main reasons for this crisis and its impact on the economies of Arab countries and the importance of

Islamic finance in reducing the consequences of this crisis.

This paper concluded that the financial derivatives such as futures markets, Forward Contracts, options markets and financial and exchange contracts was one of the main reasons of this crisis. In addition , the excessive of use credit card and lower interest rates which increased loans to investors Particularly with regard to real estate loans, which in turn boomed in so-called Securitization or Discount. The consequence is that large banks have a portfolio of rising mortgages.

Some researchers believe that the reasons for the current crisis is also dealing with the debt sale and "riba"based lending and browing which led to mounting debt and the subsequent inability to pay.

The findings indicate that the consequences of the global financial crisis has spread its impact on the economies of Arab countries in terms of the shortfall in the funding of projects and lower stock prices in addition to the deficit in government budgets.

Finally, this paper concluded that Islamic banks is one of the alternatives to address the fundamental crisis becouse that Islamic banks operate within a system of rules and regulations optimal to

That are conservative in granting and handling financial derivatives , reduction of debt and operating under the Islamic Sharia such as Islamic values and morals, safety and friendship .

أهمية التمويل الأسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية

مقدمة :

تتمثل الأزمة المالية العالمية كما يراها العديد من الباحثين (الببلاوي , 2008 , البراوري ’ 2005 , الرفاعي , 2009 و جحنيط , 2009

Gwinner w. B , 2008 , Miskin , 1999 , Richard , 2003 , Carles , 2003 2009, (Rose 2006) ‘Hull , (Demyank, 2008)

(Garry J,et al., 2000)and(Kamin, 2000)

كونها تتعامل بالمشتقات المالية Derivatives والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية Future Contractsوالآجلة Forward Contracts وأسواق الخيارات المالية Option markets وعقود المبادلات SWAPS من جهة ,والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى وقد تمثلت الأزمة المالية العالمية أيضا بتطبيق نظام البطاقات الأئتمانية Credit Cards بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها

تكاليف عالية مما يجعله غير قادر على تسديد ديونه نظرا للفوائد العالية التي ترتبت عليه وغالبا ما ترتب على ذلك رهونات بأصول حقيقية من عقارات وغيرها مما كان أحد الأسباب الحقيقية في إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة البنوك التي تتعامل بالرهونات العقارية بدرجة عالية (عبد المقصود, داليا , 2008) .

ولما كانت البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الأمن والإستقرار وتقليل المخاطر من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم والأخلاق والأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خال من الربا والكذب والمقامرة والتدليس والإحتكار والإستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل , إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات وتجميد نظام المشتقات المالية التي تقوم على معاملات وهمية وقيام بعض شركات الوساطة المالية بالمتاجرة بالديون , وهذا ما شجع العديد من الإقتصاديين والماليين والمؤسسات المالية في الدول الأجنبية كالمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية بالسير وفق الأنظمة والتشريعات الإسلامية من أجل التخفيف من أثار هذة الأزمة التي أصبحت تهدد أكبر إقتصاد دولة في العالم ألا وهي الولايات المتحدة الأميركية بالأفلاس (صوان, محمود حسن , 2008) .

ومن أجل إبراز أهمية التمويل الإسلامي وأثره على الأزمة المالية العالمية, فقد إرتأينا تقسيم هذه الورقة إلى البنود التالية :

أولا : أسباب الأزمة المالية العالمية

ثانيا : تأثير الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات الدول العربية

ثالثا : أهمية التمويل الإسلامي في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية

رابعا : الخلاصة

أولا : أسباب الأزمة المالية العالميةOCCASIONAL P

يعـزو العديـد مـن البـاحثين, (البـبلاوي , 2008 , الـبراوري ' 2005, الرفـاعي, 2009, جحنـيط , 2009 Garry J. Schinasi, R. Sean Craig, Burkhard Drees, and Charles ramer. 2000)

أن أسباب العدبد من الأزمات المالية التي حدثت في العـالم كـدول شرق آسـيا وروسـيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية إضافة إلى الأزمة الماليـة الحاليـة إلى العديد من الأسباب والتي من أهمها التعامل بالمشتقات المالية Derivatives والمتمثلة بأسواق العقـود المسـتقبلية Future Contracts والآجلـة Forward Contracts وأسـواق الخيارات المالية Option markets وعقـود المبـادلات SWAPS مـن جهـة , والإفـراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى وقد تمثلت الأزمات المالية العالمية أيضـا بتطبيـق نظام البطاقات الأئتمانية Credit Cards بـدون رصـيد (السـحب عـلى المكشـوف) والتـي تحمل صاحبها تكاليف عالية مما يجعله غير قادر على تسديد ديونه نظـرا للفوائـد العاليـة التي ترتبت عليه وغالبا ما ترتب على ذلك رهونات بأصول حقيقية من عقارات وغيرها مما كان أحد الأسباب الحقيقية في إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبـيرة وخاصـة البنـوك التـي تتعامل بالرهونات العقارية بدرجة عالية (عبد المقصود , داليا , 2008).

ويعزوا بعض الباحثين أيضا أن أسـباب الأزمـة الماليـة العالميـة تكمـن نتيجـة لآنخفـاض أسعار الفائدة مما ترتب عـلى ذلـك تزايـد القـروض الممنوحـة للمسـتثمرين وخاصـة فـيما يتعاق بالقروض العقارية (الدكتورة الجو , جميلـة, مـؤتمر "الأزمـة الماليـة العالميـة وكيفيـة علاجها من منظورالنظام الاقتصادي الغربي والإسلامي" , 2009).

ويعتـبر موضـوع الـرهن العقـار أحـد الأسـباب الرئيسـية والمبـاشرة للأزمةالماليـة الحالية، حيث شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006 البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقـراض العقـاري مرتفـع المخـاطر، ويتم بموجبه التعاقد بين ثلاث أطراف هـي مالـك العقـار ومشـتري العقـار وممـول العقار (بنك أو شركة تمويل عقاري) على أن يقوم المالك ببيع العقار للمشترى بمبلـغ

معين ويدفع المشترى جزءًا من الثمن (10 %) مثلا ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة واعتباره قرضا في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول ويسدد القرض على أقساط طويلة ما بين (15-30 سنة) بفائدة تبدأ عادة بسيطة في السنتين الأوليتين ثم تتزايد بعد ذلك ويسجل العقار باسم المشتري ويصبح مالكه له حق التصرف فيه بالبيع أو الرهن.

وكون البنوك أغفلت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في بداية الأمر ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما خلق طلبا متزايدا على العقارات إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط بعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد وبالتالي حدثت المشكلة.

كما توسعت المؤسسات المالية في إعطاء القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن 700 مليار دولار .(الدكتورة الجوزي , جميلة , 2009) لكن ارتفاع معدل الفائدة العام أدى إلى إحداث تغير في طبيعة السوق الأميركية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، الأمر الذي شكل بداية اشتعال الأزمة إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، فبدأت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات هذه القروض الكبيرة المتراكمة.

وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة الأوروبية والآسيوية بالسوق المالية الأمريكية إلى أن تطال الأزمة شركات القروض العقارية والمصارف وصناديق التحوط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم.

وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار، مما أدى إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة وهبوط مجمل الأسواق المالية الأمريكية ثم الأسيوية والأوروبية تبعًا لها.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أنه قد ترتب على القروض والرهونات العقارية ما يعرف بالتوريق أو الخصم وذلك عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه المحفظة من الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، حيث أن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك،

ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة.

بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، هكذا أدى تركز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" علي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات "علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

وإذا تعثر مالكي العقارات عن السداد أو انخفضت قيمة العقارات في الأسواق فإن حملة السندات يسارعوا إلى بيع ما لديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزيد الضغوط على كل من المؤسسات المالية وشركات التوريق , وهكذا يمكن القول إن التوريق بما ينتجه من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة .

ويرى بعض الباحثين (الرفاعي, حسن محمد, 2009) أن أسباب الأزمة المالية الراهنة تكمن في التعامل بنظام الديون الربوية بيعًا وإقراضًا واقتراضًا، ويتم ذلك في التوسع في الإقراض من قبل البنوك بنسبة تزيد عن النسبة التي حددتها إتفاقية

بازل بهذا الخصوص بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفتر (1980 - 1999) تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة كدول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، وزادت حدة الأضرار الناجمة عنها حيث قدرت خسائر اليابان مثلا في الأزمة الآسيوية الأخيرة بحوالي 10%من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين قدرت خسائر الولايات.

المتحدة الأمريكية بحوالي 03 %، وأكدت تقارير مختلفة لصندوق النقد الدولي أن أكثر من 50% من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة على الخصوص، مما يؤكد الحاجة إلى تحسين مستوى الرقابة المصرفية في تلك الدول.

ويواجه الإقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008 ، ومن المتوقع أن تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية اللبرالية تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من المصارف وإعلان إفلاسها، وإنتهاءا بتدني أسعار الأسهم وانخفاض مؤشرات البورصة وانهيار العديد منها، وتأثيرها امتد ليشمل اقتصاديات الدول العربية كجزء من المنظومة العالمية وأثرها متفاوت على حسب حالة التشابك والاندماج في الإقتصاد العالمي.

ثانيا : تأثير الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات الدول العربية

إمتد تأثير الأزمة المالية العالمية ليشمل اقتصاديات الدول العربية كجزء من المنظومة العالمية وأثرها متفاوت على حسب حالة التشابك والاندماج في الإقتصاد العالمي كما وسبق ذكره في البند الأول المتعلق بأسباب الأزمة المالية العالمية .

وسوف نحاول في هذا البند من هذة الدراسة إلقاء الضوء على الأثار المترتبة لهذة الأزمة على إقتصاديات الدول العربية من حيث :

1- تأثير الأزمة على تمويل المشاريع

2- تأثير الأزمة على أسواق الأسهم

3- تأثير الأزمة على قطاع العقار

4- تأثير الأزمة على القطاعات الأنتاجية

5- تأثير الأزمة على الإيرادات الحكومية وخطط التنمية

وسوف نقوم وبأختصار شديد شرح هذة الأثار .

1-تأثير الأزمة على تمويل المشاريع :

تأثر تمويل المشاريع في أغلبية الدول العربية من جراء هذة الأزمة ويرجع ذلك بسبب سياسات البنوك المتشددة في عمليات منح القروض لهذة المشاريع من جهة وبسبب وقف كثير من البنوك الأجنبية من عملياتها الأئتمانية .

2 - تأثير الأزمة على أسواق الأسهم :

نتيجة لأسباب التخوف الذي أصاب المستثمرين في الأسواق المالية العربية بسبب الأزمة المالية العالمية التي تأثرت بها الأسواق المالية في الدول المتقدمة كبورصة نيويورك وبورصة لندن وبقية البورصات في الدول المتقدمة فقد فقدت أسعار الأسهم في البورصات العربية ما يقارب 30% -40 % من قيمتها , وخاصة في ظل غياب تدخل الأجهزة المختصة لأعادة الثقة فيها .

3 - تأثير الأزمة على أسواق العقارات :

لقد تأثر سوق العقارات في الدول العربية بالأزمة المالية العالمية نتيجة لنقص السيولة في الدرجة الأولى مما أدى إلى تباطؤ حركة التطوير العقاري وخاصة فيما يتعلق بالدول الخليجية (د. العويشق , عبد العزيز, 2009) .

4 - تأثير الأزمة على القطاعات الأنتاجية :

لقد تأثر سوق القطاعات الأنتاجية في الدول العربية بالأزمة المالية العالمية نتيجة لنقص الطلب على منتجات تلك القطاعات نتيجة لنقص السيولة المتعلق بتمويلها.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الدول الخليجية كانت من أكثر الدول العربية تأثرا بالأزمة المالية العالمية نتيجة لنقص الطلب على منتجات النفط والغاز مما أدى

إلى إنخفاض معدلات أسعارها .

5 - تأثير الأزمة على الإيرادات الحكومية وخطط التنمية :

أثرت الأزمة المالية العالمية على الإيرادات الحكومية وخططها التنموية في الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بالدول الخليجية (د. عبد العزيز العويشق, 2009) وذلك نتيجة لأنخفاض أسعار النفط والغاز إلى أقل من 40 دولار للبرميل الواحد على الرغم من قرارات منظمة أوبك بتخفيض الأنتاج . وقد أثر ذلك على خططها التنموية .

ثالثا : أهمية التمويل الإسلامي في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية

يرى بعض الباحثين انه للخروج من هذه الأزمة لا بد من إتخاذ بعض الأجراءات العملية في هذا الخصوص ويقترح هؤلاء الباحثين الأخذ بنظام التمويل الأسلامي من أجل الحد من تداعيات هذه الأزمة . ومن أجل الوقوف على ذلك يتطلب ما يلى :

أولا : الأسباب الحقيقية من وجهة نظر إسلامية

ثانيا : البديل الأسلامي لحل هذه الأزمة

أولا : الأسباب الحقيقية من وجهة نظر إسلامية

يرى بعض الباحثين (الرفاعي, حسن محمد, 2009, جحنيط, مريم, الأزمة المالية العالمية ومعالم البديل الأسلامي, 2009) ان السبب الحقيقي للأزمة المالية الراهنة تكمن في التوسع في القروض الربوية إذ أن مقدار الدين الأصلي سيتضاءل مع الزمن بالنسبة للربا المحسوب عليه، فيصبح عجز الأفراد والدول أمرًا واردًا في كثير من الحالات، مما يسبب أزمة تسديد الدين، وتباطؤ عجلة الاقتصاد لعدم قدرة كثير من الطبقات الوسطى بل والكبرى عن تسديد الدين ومواكبة الإنتاج .كما ويرى بعض الباحثين (حازم الببلاوي , الأزمة المالية الحالية محاولة للفهم2009 , حمدي , عبد الرحيم، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، 2009) إن النظام المعمول به في البورصات والأسواق المالية، من بيع وشراء للأسهم والسندات والبضائع دونما شرط التقابض للسلع بل تشترى وتباع مرات عدة، دون انتقالها من بائعها الأصلي، هو نظام باطل يعقد المشكلة ولا يحلها، حيث يزيد التداول وينخفض

دون تقابض بل دون وجود سلع، كل ذلك يشجع المضاربات والهزات في الأسواق وهكذا تحدث الخسائر والأرباح بطرق شتى من النصب والاحتيال وقد تستمر وتستمر قبل أن تنكشف وتصبح كارثة اقتصادية.

ويعزو العديد من الباحثين أيضا , (البلاوي , 2008 , البراوري ' 2005 , الرفاعي 2009, جحنيط , 2009 Garry J. Schinasi, R. Sean Craig, Burkhard Drees, and Charles ramer. 2000)

أن أسباب العدبد من الأزمات المالية التي حدثت في العالم كدول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية إضافة إلى الأزمة المالية الحالية إلى العديد من الأسباب والتي من أهمها التعامل بالمشتقات المالية Derivatives والمتمثلة بأسواق العقود المستقبلية Future Contracts والآجلة Forward Contracts وأسواق الخيارات المالية Option markets وعقود المبادلات SWAPS من جهة, والإفراط في عمليات التسهيلات المالية من جهة أخرى .

وقد تمثلت الأزمات المالية العالمية أيضا بتطبيق نظام البطاقات الأئتمانية Credit Cards بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية مما يجعله غير قادر على تسديد ديونه نظرا للفوائد العالية التي ترتبت عليه وغالبا ما ترتب على ذلك رهونات بأصول حقيقية من عقارات وغيرها مما كان أحد الأسباب الحقيقية في إفلاس بعض المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة البنوك التي تتعامل بالرهونات العقارية بدرجة عالية (عبد المقصود , داليا, 2008) .

ثانيا : البديل الأسلامي لحل هذه الأزمة

يرى الكثير من الباحثين (الرفاعي, حسن محمد, 2009 , جحنيط , مريم , الأزمة المالية العالمية ومعالم البديل الأسلامي, 2009، البلاوي , 2008 , البراوري 2005, حمدي , عبد الرحيم , 2009) أن منع الربا سواء أكان ربا نسيئة أو فضل، وجعل الإقراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة على رأس المال هي إحدى الأدوات الهامة التي تعمل على حل هذة الأزمة لكونها تعمل على تخفيض الديون .

ولما كانت البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الأمن والإستقرار وتقليل المخاطر من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم والأخلاق والأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خال من الربا والكذب والمقامرة والتدليس والإحتكار والإستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل , إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقوم على منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري، فحرم بيع ما لا يملك الإنسان، وحرم تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، وحرم وسائل النصب والاحتيال التي تبيحه الرأسمالية بدعوى حرية الملكية ومنع الأفراد والمؤسسات والشركات من امتلاك ما هو داخل في الملكية العامة كالبترول والمعادن والطاقة والكهرباء المستعملة في الوقود وجعل الدولة تتولاها وفق الأحكام الشرعية وهكذا فقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي كل اضطراب وأزمة في الاقتصاد تسبب شقاء الإنسان، فهو نظام فرضه رب العالمين الذي يعلم ما يصلح لمخلوقاته.

إن النظام الاقتصادي الإسلامي وضع لبنة لوجود الإنسان متمثلة في الأرض التي دعانا الخالق عز وجل لإحيائها، وبين مدى خطورة أن يتحكم البعض بأقوات الآخرين ونشر الفساد الاقتصادي بينهم من خلال الربا والمضاربات الوهمية وغيرها.

وأخيرا فقد عالج النظام الأقتصادي الأسلامي موضوع المشتقات المالية كونها إحدى المسببات الرئيسية للأزمة الراهنة حيث تم إصدار قرار في هذا الشأن من مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في دورته السابعة المنعقدة بجدة في المملكة العربية السعودية من 7-12 ذي القعدة 1412 الموافق 9 – 14 أيار (مايو) 1992م بشأن الاسواق المالية، كان مما نص عليه القرار (إن عقود الاختيارات ـ كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية ـ هي عقود مستحدثة لا تنضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة، وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقاً مالياً يجوز الاعتياض عنه فإنه عقد غير جائز شرعاً، وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداءً فلا يجوز تداولها. هذا في ما يتعلق بعقود الخيارات المالية (OPTION)، اما في ما يتعلق بالعقود المستقبلية

(Futures) والآجلة (Forward)، فقد نص القرار على أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم، وأن يتضمن شرطاً يقتضي أن ينتهي فعلا بالتسليم والتسلم، وهذا العقد غير جائز لتأجيل البدلين ويمكن أن يعدل ليستوفي شروط السلم المعروفة فإذا استوفى شروط السلم جاز وكذلك لا يجوز بيع السلعة المشتراة سلماً قبل قبضها.

وقد نص قرار مجمع الفقه الإسلامي أيضا أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم من دون أن يتضمن العقد شرطاً يقتضي أن ينتهي بالتسليم والتسلم الفعليين، بل يمكن تصفيته بعقد معاكس وهذا هو النوع الأكثر شيوعاً في أسواق السلع، وهذا العقد غير جائز أصلا).

ونظرا الى ان صناعة الصيرفة الاسلامية تعمل في نفس المحيط والظروف التي تعمل بها الصيرفة التقليدية، وتتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها من حيث تقلب اسعار الفائدة وأسعار الصرف، فإن عدم وجود ادوات مشتقات مالية اسلامية بديلة عن الادوات التقليدية المحرمة سيؤدي الى تعرض المؤسسات المالية الاسلامية الى هذه المخاطر، مما سيدفع بها الى تجنب الدخول في المعاملات المالية، التي تشتمل على هذه المخاطر، وبالتالي تقليص دور المؤسسات المالية الاسلامية الاقتصادية، كما انه سيقلل من كفاءة ادارتها لأصولها وخصومها ويرفع من تكلفتها المالية، لذا وجب النظر في البدائل الشرعية الممكنة لهذه الادوات، وفي نظري انه من الممكن تطوير بعض عقود المعاملات الشرعية لتحل محل بعض هذه الادوات، فمثلا يتم استخدام عقد العربون محل خيار الشراء او عقد السلم للتحوط من تقلب سعر السلع وبعض الاوراق المالية، كما يتم استخدام الوعد الملزم بالبيع او الشراء للتحوط من تقلب سعر الصرف، كما يمكن عمل مبادلة لعملتين مختلفتين عن طريق اجراء عقدي مرابحة متقابلين ينتهيان بالتورق فمثلا بنك لديه ثلاثون مليون ربية يريد مبادلتها بمليون دولار، لمدة ثلاثة اشهر، حيث ان لديه التزاما بعد ثلاثة اشهر بهذا المبلغ، وفي نفس الوقت لا يريد الاحتفاظ به الى ذلك التاريخ، بل يريد استبدالة بالدولار والبنك الآخر لديه مليون دولار، ولكن سعر المرابحة في هذا الوقت على الروبية اعلى

من الدولار، لكنه لا يريد فقدان الدولار والـدخول في مخـاطر الصرف، فهنـا يقـوم البنكـان بإجراء عقد مرابحة على سلعة ما بالروبية، مع وعد من الطرف الآخر بـإجراء عقـد مرابحـة بالدولار، وبعد اتمام العقدين يقوم كل طرف ببيع سـلعته في السـوق الدوليـة مـرة اخـرى، ومن ثم الاستفادة من ثمنها، وعند تاريخ الاستحقاق يقوم كل طرف بسداد التزاماته بـنفس عملة المرابحة.

وفي الحقيقة ان الفقه الاسلامي غني بالعقود الكفيلة، ان شـاء اللــه، بحـل الاشـكالات الموجـودة، كـما ان بعـض هـذه العقـود يعتـبر اصـيلا في بـاب التحـوط، مثـل عقـد السـلم والعربون، ولكن الوصول لهذه الحلول يحتاج الى المزاوجة بين الدرايـة الفقهيـة مـع الخـبرة العملية، اضافة الى القدرة على الهندسة المالية.

ومن هنا يمكننا القول إن النظام الاقتصادي الإسلامي يعتبر البديل لحل هذة الأزمة .

الخلاصة:

نخلص مما سبق أن البديل الأسلامي في تمويل المشاريع الأستثمارية يعتـبر الحـل الأمثـل لتداعيات الأزمة المالية الراهنة لكون البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعـد وضـوابط الأمـن والإستقرار وتقليل المخاطر من حيث قيامهـا عـلى مجموعـة مـن الأنظمـة المتمثلـة بـالقيم والأخلاق والأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامـل والتضـامن مـن جهـة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خال مـن الربـا والكـذب والمقـامرة والتـدليس والإحتكـار والإستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطـل, إضـافة إلى كـون النظـام الإسـلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الأرباح والخسارة وعلى التداول الفعـلي للأمـوال والموجـودات وتجميد نظام المشـتقات الماليـة التـي تقـوم عـلى معـاملات وهميـة وقيـام بعـض شركـات الوسـاطة الماليـة بالمتـاجرة بالـديون, وهـذا ماشـجع العديـد مـن الإقتصـاديين والمـاليين والمؤسسات المالية في الدول الأجنبية كالمملكة المتحدة وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبيـة بالسير وفق الأنظمة والتشريعات الإسلامية من أجل التخفيف مـن أثـار هـذة الأزمـة التـي أصبحت تهدد أكبر إقتصاد دولة في العالم ألا وهي الولايات المتحدة الأميركية بالأفلاس .

أزمة Subprime

للرهن العقاري وأثرها في أداء بورصة عمان للأوراق المالية

يهدف البحث الى القاء الضوء على واقع وجذور مشكلة ازمة الرهن العقاري Subprime واثرها على اداء بورصة عمان للاوراق المالية، من خلال اختبار ثلاث فرضيات رئيسة الاولى والثانية تتعلق باداء بورصة عمان وقطاعاتها قبل وبعد وقوع الازمة المالية والثالثة اختبرت العلاقة بين الاستثمار الاجنبي الغير مباشر واداء بورصة عمان للاوراق المالية.

نتائج اختبار الفرضيات الاولى والثانية اشارت الى وجود فروق ذات دلالة احصائية لاداء البورصة بشكل عام واداء قطاعاتها بشكل خاص للفترة قبل وبعد وقوع الازمة المالية . اما الفرضية الثالثة كشفت نتائجها على ان الاستثمار الاجنبي غير المباشر لعب دورا في اداء بورصة عمان للاوراق المالية كان ايجابيا للفترة قبل وقوع الازمة وسلبا بعد وقوع الازمة .

الكلمات الدالة: الرهن العقاري، رهونات الاقل جودة، ازمة Subprime، التسنيد الاوراق المالية المدعمة بالرهن، التزامات الدين المضمونة، دراسة الحدث

ABSTRACT

Subprime mortgage crisis and its impact on the performance of the Amman Stock Exchange

The research aims to shed light on the reality and the roots of the problem Subprime mortgage crisis and its impact on the performance of the Amman Stock Exchange, by testing three hypotheses, the first and the second relates to the performance of the Amman Stock Exchange and sectors before and after the financial crisis. And the third examined the relationship between Indirect foreign investment and the performance of Amman Stock Exchange .

Hypothesis testing results of the first and second pointed to the existence of statistically significant differences for the performance of the stock market in general and in particular their performance for the period before and after the financial crisis. The third hypothesis results revealed that the Indirect foreign investment played a role in the performance of the Amman Stock Exchange was positive for the period

before the crisis and the negative after a crisis.

Keyword: - Mortgage, Subprime Mortgage, Subprime Crisis , Securitization, Mortgage – Backed Securities , Collateralized Debt Obligation , Event study

المقدمة

شهدت أسواق الرهن في بدايات عام 2000 نموا وتوسعا سريعا سواء على صعيد بنيتها التحتية والمتمثلة بإنشاء الرهن و/أو خدمته في أسواقه الأولية، و/أو على صعيد أسواقها الثانوية من خلال زيادة نشاطه وتنوع أدواته. فقد ساهمت هذه الأسواق في تقديم خدمات للأفراد والعائلات ومختلف الشركات التي تحتاج إلى التمويل الطويل الأجل لشراء العقارات سواء لأغراض السكن أو لأغراض تجارية. فضلا عن زيادة نشاط مختلف المؤسسات المالية والمصرفية كلاعب رئيسي لتمويل مشروعات السكن بمختلف فئاتها .

أن هذا النمو والتوسع في سوق الرهن العقاري الامريكي، جعل المستثمر المؤسسي أكثر عرضة للعديد من مخاطر الرهن العقاري منها على سبيل المثال، تبدل أسعار الفائدة السوقية مما جعل استراتيجية الإنشاء والاحتفاظ بالرهن Originate & Holding Strategy ضمن محفظة الأصول ذات الفائدة، استراتيجية غير نشيطة لتجنب هذه المخاطر.

مما دفع العديد من منشئي الرهن، لاسيما المؤسسات المالية والمصرفية، إلى اعتماد إستراتيجية الإنشاء والبيع بعد فترة قصيرة إلى مجمِّعي الرهونات Repackagers، الذين بدورهم قاموا بأنشاء مجمَّع للرهن وتسنيد الرهون المتجمعة Mortgage Securitization بشكل أوراق مالية مدعمة بالرهن Pass-through Mortgage وليكون المجمَّع بمثابة صندوق ضمان Trustee Fund للتدفقات النقدية لحملة الأوراق المالية، والتي على أساسها يقيِّم عموم المستثمرين مخاطر سندات الر هن .

على الرغم مما قدمته أسواق الرهن العقاري من منافع، سواء للمقترضين الأفراد لشراء المساكن أو المقرضين لزيادة هامش الربح والمستثمرين في الاوراق المالية المدعمة بالرهن لجاذبية عوائدها، ألا أن أزمة الرهن العقاري الحالية قد أثبتت احداثها ،على

أن منشئي الرهونات العقارية اعتمدوا سياسات رهن لاتستند إلى معايير سليمة لمنح الائتمان Creditworthiness لاسيما تلك الرهونات التي يطلق عليها بالرهونات الأقل جودة Subprime مما جعل عموم المؤسسات المالية والمصرفية والعاملة في السوق الأولية والسوق الثانوية للرهن العقاري، أمام مشكلة حقيقية تجسدت في نقص الشديد في السيولة نتيجة عدم قدرة المقترضين على سداد ما بذمتهم من مستحقات مالية لمنشئي الرهن العقاري من جانب، ومن جانب آخر انعكس ذلك على قدرة الجهات المصدرة للأوراق المالية المدعمة بالرهن العقاري على مواجهة التعويضات لحملتها، فكان لها الاثر السلبي على اداء الاسواق المالية الامريكية بشكل خاص وانتقال عدوى الفقاعة العقارية على الاسواق المالية العالمية المتطورة والناشئة بشكل عام .

أولا:- منهجية البحث وتطبيقاته

1- مشكلة البحث وأهميته

معالم المشكلة تجلت في اتجاهين، الأول نمو وتوسع أسواق الرهونات العقارية الأقل جودة والتي يطلق عليها Subprime، نتيجة اعتماد سياسة سعر الإيقاع بالعميل وإغرائه، من خلال منح المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة المزيد من التسهيلات بعد خفض معدلات الفوائد والتي وصلت إلى 1.5% بجانب دفعات منخفضة لرأس المال هذا بجانب منح تسهيلات لإعادة تمويل الرهونات نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للعقارات، وبذلك لم يكن هناك ضمان تعويض أية خسائر تنجم عن انهيار الأسعار أو ارتفاع معدلات الفائدة .

أما الاتجاه الثاني فقد تجسد بمظاهر تسنيد الرهونات من خلال أعادة تجميعها من قبل العديد من المؤسسات المالية والمصرفية وإصدار أوراق مالية مدعمة بالرهن Pass-Through واكتسابها التصنيف AAA مما خلق فجوة بين طبيعة هذه الرهونات وضمانة التدفقات النقدية لحملة هذه الأوراق وبذلك اصبحت هذه الرهونات تحت مظلة الاقتراض بطبقات، وتشكل بحد ذاتها ضمانة واحدة للعديد من عمليات الاقراض والاقتراض المتتابعة التي تنشئها المؤسسات المالية والمصرفية .

لقد تفاقمت المشكلة عندما ارتفعت أسعار الفائدة على القروض السكنية، نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة السوقية لاستقطاب المدخرات والودائع بالدولار من جانب وانخفاض القيمة السوقية للعقارات وبشكل حاد وذلك في النصف الأول من عام 2007، بحيث لم يعد الأفراد قادرين على تسديد ديونهم حتى من بيع العقارات المرهونة من جانب آخر . الأمر الذي قاد إلى نقص بالسيولة واضعف قيمة ضمانات سندات الرهن، فانخفضت قدرة الجهات المصدرة لها من مقابلة حقوق حملتها .

في الحقيقة أن مشكلة الفقاعة العقارية في الأسواق الأمريكية ما هي ألا عاملا مهما ساهم في هبوط أسعار أسهم العديد من الشركات سواء تلك العاملة بالقطاع العقاري أو غيرها من الشركات التي انجذبت وراء هذه الفقاعة . ومن هنا جاءت أهمية البحث في أزمة Subprime للرهن العقاري وأثارها على الأسواق المالية بشكل عام وبورصة عمان للأوراق المالية بشكل خاص، عبر الاجابة على التساؤلات الآتية :-

أ. هل أثرت أزمة الرهن العقاري الحالية على أداء بورصة عمان للأوراق المالية .

ب. إذا كان هناك اثر لهذه الأزمة على أداء البورصة، إلى أي مستوى انخفض هذا الأداء ممثلا بانخفاض الرقم القياسي للأسعار الاسهم المرجحة بالقيمة السوقية.

ج. أي من القطاعات الاقتصادية كان لها النصيب الأكبر من التأثير بشدة الأزمة المالية .

د. هل للاستثمار الاجنبي غير المباشر دور في التاثير على اداء البورصة في ظل احداث الازمة المالية الحالية .

2- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:-

أ. عرض موجز لمفهوم الرهونات العقارية ومنتجاته في السوق الأولية والثانوية .

ب. بيان لمفهوم الأزمة بشكل عام واستعراض لجذورها التاريخية .

ج. التركيز على أزمة الرهن العقاري الحالية من حيث الأسباب والآثار والنتائج.

د. اختبار فيما أذا كان هناك اثر لهذه الأزمة على أداء بورصة عمان للأوراق المالية والقطاعات العاملة فيها .

ه. اختبار فيما اذا كان هناك دور للاستثمار الاجنبي الغير مباشر في التاثير على اداء بورصة عمان في ظل ظروف الازمة المالية الحالية .

3-فرضيات البحث

اعتمد البحث في الإجابة على تساؤلات المشكلة على الفرضيات الرئيسة الآتية :-

أ. لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء بورصة عمان للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية .

ب. لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في اداء كل من قطاع البنوك والصناعة والخدمات والتامين تعزى للفترة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية .

ج. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي غير المباشر واداء بورصة عمان للاوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الازمة المالية العالمية .

4- منهج البحث

اعتمد البحث منهج دراسة الحدث Event Study، بوصف الأزمة المالية حدث لها نتائج تختلف في طبيعتها باختلاف قوة وشدة الأزمة . ولأغراض البحث تم اعتماد 15\9\2008 نافذة للحدث وهو اليوم الذي أشهر بنك ليمان براذرز إفلاسه والمبرر في ذلك يعود إلى :-

أ. أن البنك يمثل رابع اكبر بنك استثماري في أمريكا .

ب. أن المتخصصون في شؤون المال والاقتصاد اعدوا إشهار البنك إفلاسه من أشهر حالات وول ستريت منذ انهيار مؤسسة دركسل برنام لامبرت عام 1990 وهي مؤسسة متخصصة بالسندات عالية المخاطر .

ج. أن إفلاس البنك تسبب بآثار سلبية على الأسواق المالية، نتيجة لإسقاط أصول بقيمة 5.6 مليار دولار بالربع الثالث من عام 2007، وتكبد خسائر بلغت 3.9 مليار دولار في الربع الثاني من العام 2008 بجانب فقدان أسهم البنك حوالي 92% من قيمتها مقارنة بأعلى مستوياته عند 67.73 دولار للسهم الواحد في شهر تشرين الثاني من العام 2007 .

5- مجتمع البحث وعينته

تمثل مجتمع البحث وعينته ببورصة عمان للاوراق المالية والقطاعات العاملة فيه وهي قطاع البنوك والقطاع التامين والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات وقد غطت مجتمع وعينة البحث مدة زمنية أمدها ستة عشر شهرا، امتدت من كانون الثاني عام 2008 ولغاية شهر ايار من العام 2009 ، قسمت الى فترتين الاولى قبل وقوع الازمة (افلاس بنك ليمان براذرز) وشملت كانون الثاني 2008 ولغاية اب من السنة ذاتها وبلغ عدد مشاهداتها ثمانية، والثانية انحصرت بين تشرين الاول من العام 2008 ولغاية ايار من العام 2009 وبعدد مشاهدات ثمانية ايضا . والغرض من تقسيم مدة البحث إلى هذه الفترات لتحديد فترة تأثير الحدث ومدى انعكاسه باداء بورصة عمان للاوراق المالية علما ان هذه المشاهدات تمثل الرقم القياسي لاسعار الاسهم المرجحة بالقيمة السوقية الشهرية.

6- جمع المعلومات والبيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجتها

بهدف أغناء الجانب المعرفي للبحث تم الاستعانة بالكتب والدوريات الخاصة باسواق الرهن العقاري والازمات والتي عصفت بالاسواق المالية. أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على النشرات الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية والخاصة بالرقم القياسي لاسعار الاسهم المرجحة بالقيمة السوقية سواء على صعيد البورصة ككل او على مستوى القطاعات العاملة فيها، بالاضافة الى صافي قيمة الاستثمار الاجنبي غير المباشر.

اما الاساليب الاحصائية المعتمدة لاختبار الفرضيات الرئيسة الاولى والثانية فقد استخدم الاسلوب الاحصائي (Independent Sample t- Test) لغرض المقارنة بين مجموعتين للاداء وبيان الفرق بينهما من جانب، وفيما أذا كان هذا الفرق دال احصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) ام لا . بينما استخدم معامل ارتباط بيرسون لاختبار الفرضية الثالثة .

7- التعريفات الإجرائية لمتغيرات

1- يوم الحدث

يمثل يوم الحدث نقطة القطع Cut Point او الحد الفاصل بين الفترة الزمنية الاولى التي تسبق يوم وقوع الحدث والفترة الزمنية الثانية بعد وقوع الحدث .

ولأغراض البحث تم اعتماد يوم 15\9\2008 على انه يوم الحدث وهو اليوم الذي اشهر بنك ليمان براذرز افلاسه وفقا للمبررات السالفة الذكر.

2- الرقم القياسي لأسعار الاسهم المرجحة بالقيمة السوقية

توصف الأرقام القياسية المرجحة بالقيمة السوقية بانها من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس التغيرات التى تطرأ على أسعار الأسهم خلال فترة معينة مقارنة مع فترة أخرى . ويحسب من خلال اعطاء كل شركة وزناً بقدر ما تشكل قيمتها السوقية من القيمة السوقية للعينة ككل ولأغراض البحث تم الاعتماد على الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجحة بالقيمة السوقية الصادر عن بورصة عمان للأوراق المالية لفترة البحث كمتغير لاداء البورصة .

3- الاستثمار الاجنبي غير المباشر

ويقصد به استثمار غير الاردنيين (عرب وغير العرب) في اسهم الشركات الاردنية بشكل عام، واسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية بشكل خاص وفي مختلف القطاعات. ولأغراض البحث تم اعتماد صافي قيمة الاستثمار الاجنبي غير المباشر كمتغير مستقل لفحص فرضية البحث الثالثة وخلال الفترة المبحوثة.

ثانيا:- الإطار المعرفي للبحث

1-خلفية عن الرهونات Mortgage Background

الرهن صيغة من صيغ الدين ينشأ Originated لتمويل العقارات سواء لأغراض السكن أو لأغراض تجارية، وتلعب معظم المؤسسات المالية والمصرفية (البنوك التجارية بنوك الادخار، شركات التمويل، شركات الرهن) دور المنشأ للرهن و/ أو خدمته.

لقد تنوعت الرهونات وتوسعت منذ عام 1938 وتشكل الرهونات السكنية الأغلبية الشائعة لصور الرهن وتصنف أما كونها رهونات تقليدية ذات معدل رهن ثابت Fixed

Rate Mortgage – ويترتب عليها دفعات شهرية ثابتة متساوية ومنتظمة ومستمرة حتى الاستحقاق أو قابل للتعديل Adjustable – Rate Mortgage وتسمح هذه الرهونات للجهة المانحة للرهن بتعديل أسعار الفائدة طبقا لظروف السوق، وصيغة التعديل يجري ربطها بمعدلات فائدة مرجعية مثل اذونات الخزينة مع إضافة نسبة معينة للفائدة المرجعية لتمثل معدل الرهن (BoDie et al. , 2005 , 43) بينما تسمح رهونات البالون Balloon Mortgage للمقترض بتحمل دفعات شهرية منخفضة تتمثل فقط بالفائدة الدورية والذي يكون قابل للتفاوض كل ثلاث سنوات إلى خمس سنوات على أن لا يتجاوز التغيير في معدل الرهن 50 basis point لكل سنة بعد أعادة التفاوض مع المقرض، وعند الاستحقاق يجب دفع كامل المبلغ. (Madura , 2006 , 332-335).

لقد شهدت أسواق الرهن العقاري العديد من المنتجات الخاصة بتمويل الرهونات السكنية بهدف تمكين الأفراد وقطاع العائلات من الحصول على قروض رهن أكثر تفضيلا وتتناسب مع قدراتهم المالية منها على سبيل المثال لا الحصر (Fabozzi & Modigliani ., 2003 , 493-494)

أ- الرهونات ذات الدفعات التدريجية Graduated – Payment Mortgage

تسمح هذه الرهونات (GPM) للمقترض بتحمل دفعات أولية منخفضة على الرهن في السنوات الأولى من الاستحقاق، ومن ثم تزداد بشكل تدريجي لأكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات وعندها تتوقف عند مستوى محدد. توفر هذه الرهونات فرصة للمقترض بتأجيل جزء من الدفعات إلى المستقبل وبشكل يتزامن مع التدفقات النقدية المتوقع أن يحصل عليها في المستقبل.

ب- الرهونات ذات القيمة المتزايدة Growing – Equity Mortgage

تتمتع هذه الرهونات (GEM) بصفة الدفعات المنخفضة في سنوات الاستحقاق الأولى، ولكنها تزداد باستمرار لحين الاستحقاق وبمعدل 4% سنويا ومثل هذا التعجيل في جدولة دفعات الرهن يمكن أن يساعد المقترض على تسديد الرهن في فترة لا تتجاوز 15 سنة أو اقل.وبذلك تكون هذه الرهونات من اقل الأنواع استحقاقا كونها تتجنب

الاستهلاك السالب للرهن ،وان الـدفعات المرتفعـة سـوف تـؤدي إلى تخفـيض مبلـغ الـرهن بشكل أسرع وبأجل اقصر.

ج- الرهونات الثانوية Second Mortgage

تستخدم هذه الرهونات لربطها بالرهونـات الأوليـة. إذ يقـوم منشـئي الـرهن بتحديـد مبلغ الرهن الأولي استنادا إلى دخل المقترض، بيـنما مؤسسـات ماليـة أخـرى تعـرض الـرهن الثانوي باسـتحقاقات اقـل مـن الـرهن الأولي ولكـن بمعـدل فائـدة أعـلى كـون أن أسـبقية التعويض في حالة النكول تكون للرهن الأولي كما أن مخاطر الرهن الثانوي التي يتعرض لها مجهـز الـرهن تكـون أعـلى علـما أن البـائع والمشـتري يتفاوضـون عـلى معـدل الفائـدة والاستحقاق .

د- رهونات ذات الشراكة بالقيمة السوقية Shared – Appreciation Mortgage

الرهن من هذا النوع (SAM) يسـمح لمشـتري السـكن بالحصـول عـلى الـرهن بمعـدل فائدة أدنى من السوق ولكن بالمقابـل سـوف يشـاركه المقـرض Lender في الارتفـاع بسـعر العقار مستقبلا وبنسبة يتم التفاوض عليها مع المقترض وقت أنشاء الرهن .

ه- رهونات ذات الجودة الأقل Subprime Mortgage

اكتسـبت الرهونـات هـذه الصـفة لعـدم كفايـة معـايير الائـتمان للمقترضـين، إذ تمـنح الرهونات لذوي الدخل المنخفض جـدا قـروض سـكنية بمعـدل رهـن مـنخفض، وبـدفعات منخفضة جدا لراس المال لذلك شهدت اسـواقها نمـوا وتوسـعا يفـوق التوقعـات، إذ بلغـت نسبتها بعد عام 2006 (13%) من اجمالي القروض القائمـة و (20%) مـن اجـمالي القـروض السكنية مقارنة بالمتوسط التاريخي البالغ 8% (Grouhy et. al. 2008,4-7).

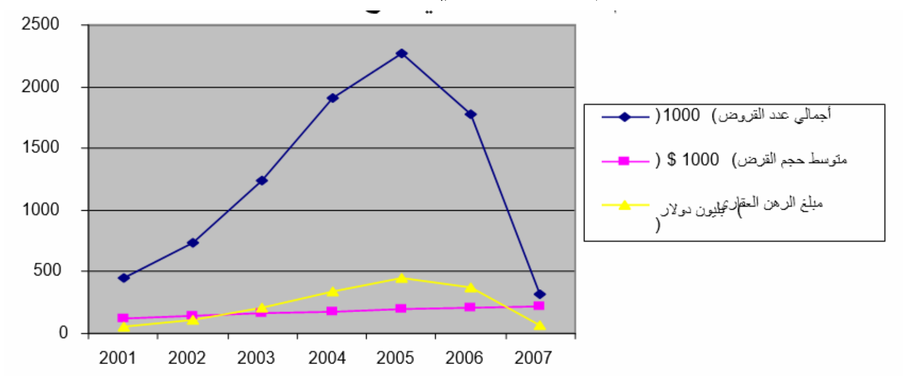
فقد بلـغ أجـمالي القـروض عـام 2001 (57) بليـون دولار أمـريكي وفي عـام 2006 بلـغ أجمالي القروض (375.5) بليـون دولار أمـريكي إلا أن أجـمالي القـروض انخفـض إلى (69.5) بليون دولار امريكي في عام 2007 والأشكال رقـم (1،2،3) توضـح مسـتويات نمـو الرهونـات للفترة 2001-2007 (Demyank & Hemert , 2008 , 7) .

أن هذا التوسع وبشكل لايتناسب مع الملاءة الائتمانية للمقترضين، قد ولد ضـغطا كبـيرا عـلى سـيولة منشـئي هـذه الرهونـات ووحـدات تسـنيدها، فـأدت نتائجهـا إلى نقـص

شديد بالسيولة اضعف من قدراتهم على مواجهة طلبات تسديد تعويضات مشتقات هـذه الرهونات، بشـكل ادى إلى إفـلاس العديـد مـن المتعـاملين في سـوق الـرهن العقـاري مـن مستثمرين ومنشئ للرهن فكانت الأزمة الحالية واقع أمام الاسواق المالية .

شكل (1)

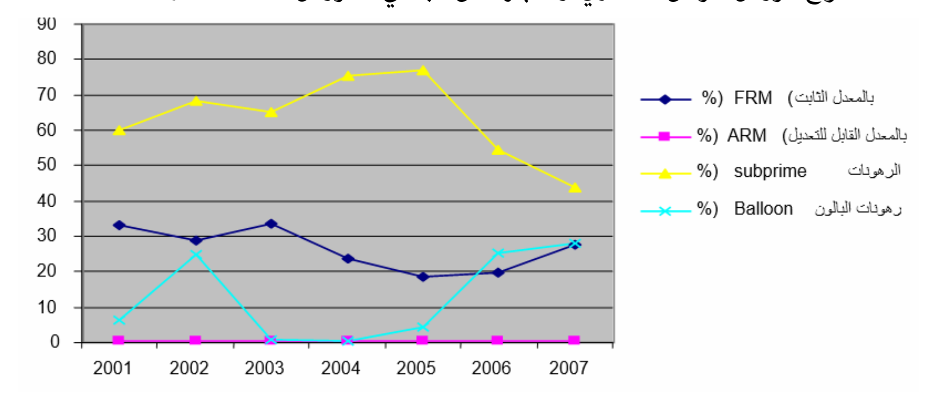
عدد ومتوسط حجم القرض واجمالي مبلغ الرهن للفترة 2001-2007



المصدر:- اعداد الباحث

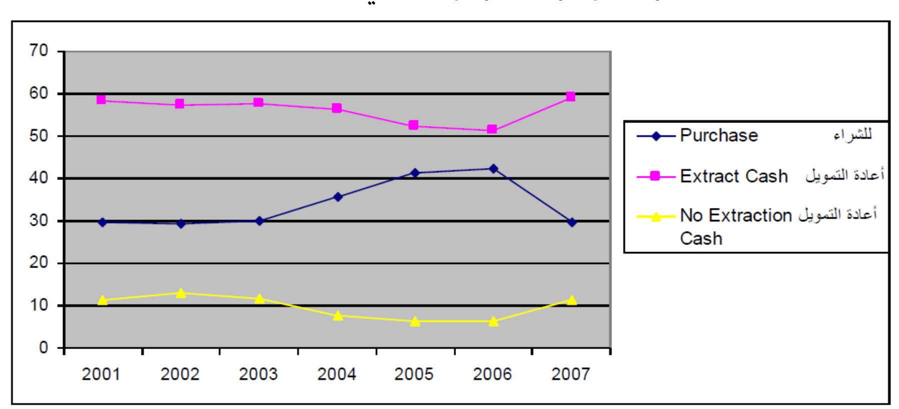
شكل (2)

انواع قروض الرهن العقاري ونسبتها من أجمالي القروض القائمة للفترة 2001-



شكل (3)

الغرض من قروض الرهن العقاري للفترة 2001-2007



المصدر :- اعداد الباحث

2- الجذور التاريخية لازمات أسواق المال Financial Crisis History

تعرف الأزمة في اطارها العام بانها اضطراب او تـوتر في طبيعـة العلاقـات تنـذر بوقـائع حاسمة نتيجة إحداث غير متوقعة . في حين الأزمة المالية تعني أزمة البنوك والاسواق المالية والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة بالنشاط المالي فيؤدي حدوثها إلى تدهور حـاد في الأسـواق المالية لدولة ما أو مجموعة دول (العناد، 2009، 28) لقد مـر العـالم بازمـات عـدة تشـترك جميعها بسمات محددة تتمثـل بفشـل اداء النظـام المـالي والمصرفي، الأمـر الـذي يـؤدي إلى تدهور في قيمة العملة واداء الاسواق المالية .

الا انه بالرغم مـن ذلـك ان هـذه الازمـات قـد تختلـف مـن حيـث الأسـباب والنتـائج والانعكاسات على اقتصاديات الدول وانظمتها المالية، وفيما يلي عرض موجز لاهم الازمـات المالية العالمية :-

أ- أزمة الكساد الاعظم (1929-1933)

تعد من أشهر الأزمات المالية التي شـهدها الاقتصـاد العـالمي بشـكل عـام، والاقتصـاد الامريكي بشكل خاص، وأقواها أثراً سلبيا على أسعار الأسـهم في سـوق المـال الأمريكيـة إذ هبطت الأسعار بنسبة 13%، وفقد مؤشر داو جونز 22.6% مـن قيمتـه ثـم توالـت بعـد ذلك الانهيارات في أسواق المال لتمتد أثاره لتعلن العديـد مـن المؤسسـات الماليـة افلاسـها ليس على صـعيد النظـام المـالي الامـريكي فحسـب بـل عـلى صـعيد الـنظم المالية لكافـة

دول العالم (الخزرجى، 2009، 8) .

ب- أزمة يوم الاثنين الاسود Black Monday 1987 .

اطلق هـذه التسـمية عـلى الأزمـة لانهـا وقعـت يـوم الاثنـين 19\10\1987، أذ انهـارت الأسعار السوقية في بورصة نيويورك للأوراق المالية، ليفقد مؤشر داو جونز أكثر مـن 20% من قيمته بعد أن انخفض بواقع 500 نقطة ليصل إلى 1700 نقطة، وبلغ حجـم التـداول في ذلك اليوم 600 مليون سهم وبخسائر بلغـت مجموعهـا 500 مليـار دولار امـريكي في ذلـك الوقت لقد تداعيت نتائج أزمة يوم الاثنين الاسود من الأسواق الأمريكيـة لتشـمل الأسـواق المالية في اسيا وبريطانيا وتعرض العديد مـن البنـوك والمؤسسـات الاسـتثمارية الاخـرى إلى الافلاس بسبب عدم قدرة المقترضين على تسديد مـا بـذمتهم . هـذا بجانـب تـأثر الاقتصـاد الحقيقي نتيجة حدوث انكماش واضح وزيادة عدد العاطلين عـن العمـل لاسـيما في قطـاع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى (Corrado & Jordan , 2005 , 272) .

ج- الأزمة الاسيوية عام 1997

سميت بازمة دول جنوب شرق اسيا (تايلاند، اندنوسيا، ماليزيا، كوريا الجنوبيـة الصـين، هونك كونك، الفلبين، تايوان)، فقد شهدت هذه الدول أزمة مالية شديدة عصـفت بأسـعار صرف عملاتها تجاه العملات الاجنبية الاخرى، لاسيما الدولار الامريكي فكانـت البدايـة مـن تايلاند عندما قررت الحكومة تعويم عملتها، وعدم قدرتها على دعم العملـة بسـبب شـدة المضاربة، ثم انتقلت عدوى الأزمة التايلاندية إلى بقية دول جنوب شرق اسـيا، لتشـهد هـي الاخرى انخفاض قيمة عملاتها تجـاه العمـلات الاخـرى لاسـيما الـدولار الامـريكي وبجانـب الإطار العام للازمة الاسيوية هناك اسباب رئيسة أخرى ساهمت في انهيار الأسواق الاسـيوية وعلى وفق الآتي (العناد، 2009، 20).

1)ارتفاع نسب التضخم في هـذهِ البلـدان خـلال فـترة قصـيرة ولم تسـتطيع الحكومـات السيطرة عليه والحد منه .

2)ضعف الرقابة الحكومية ونقص الشـفافية المتمثلـة في عـدم دقـة البيانـات المنشـورة

عن نشاط الكثير من الشركات، مما تسببت في خروج الكثير من الأموال نحو الخارج .

3) وجود الاختلالات الهيكلية في اقتصادات بلدان جنوب شرق أسيا، إذ أنها انحـازت إلى التصنيع من أجل التصدير لتحقيق النمو، اعـتمادا عـلى دخـول الاسـتثمارات الأجنبيـة مـن الخارج أو القروض الخارجية، مما سـبب الافـراط في الاسـتثمار، يقابلـه عـدم الكشـف عـن احتياطيات تلك البلدان من العملات الأجنبية .

4) الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج كما فعل المضارب الأمـريكي سيروس في حينها مما أدى إلى خفض الإنفاق العام وزيادة عجـز الحسـاب الجـاري وتفـاقم المديونية للخارج .

د- أزمة الساب برايم للرهن العقاري 2008

بدأت الأزمة العقارية بعد أن تزايد قلق المتعاملين في أسواق المال بشان ظروف سـوق الائتمان بشكل عام، وسوق الرهن العقاري الامريكي بشكل خاص، وخصوصا سوق القـروض العقارية الأقل جودة والتـي تعـرف Subprime . أذ لم تكتفـي المؤسسـات المنشـئ للـرهن العقاري بالافراط بالقروض ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة جدا والعالية المخاطر، بـل ان هذه المؤسسات واطرافا متعددة قد اسرفت في اشـتقاق الأصـول الماليـة مـن خـلال تسـنيد هذه الرهونات وبيعها كأدوات استثمارية جذابة، وبشكل يفوق حاجة الاقتصاد الحقيقي .

ومن هنا يظهر حقيقة الاقتراض والاقراض بطبقـات، إذ لم يعـد الاقـراض الأولي بضـمانة العقار كافيا لاشباع الأداء المالي لمنشئي الرهن، بل اخذ معظمهم باصدار موجه من الأصـول المالية بضمانة نفس العقارات واصبح العقار الواحد يولد طبقات متتابعة من الاقراض مـما ساهم بالتركيز على قطاع واحد وزاد من المخاطر ائتمانيـة (Jacobs ,2009 , 2-4) والشـكل رقم (4) يوضح الاطراف الرئيسة المشاركة في سوق Subprime Mortgage.

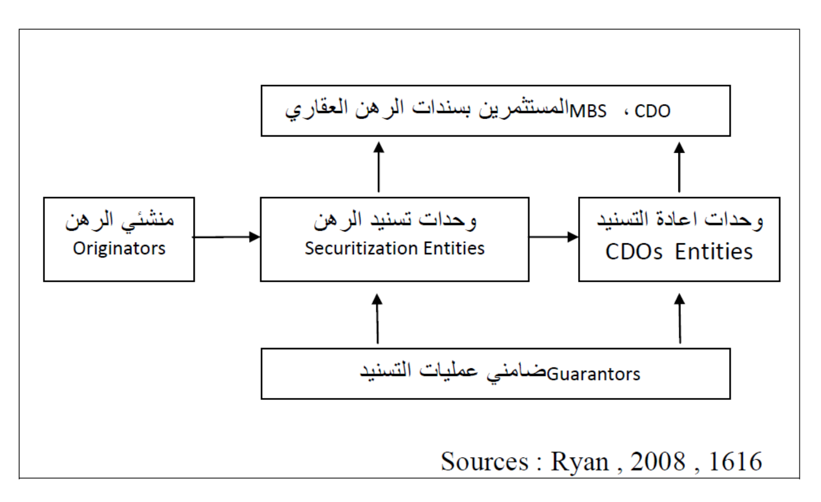
ويتضح من الشكل ان عمليات التسنيد تتم اولا بشكل اوراق مالية مدعمـة بـالرهن الاولي (Mortgage – Backed Securities) (MBS) وبــدرجات مختلفــة لجــودة الرهن ومن ثم تقوم وحدات التسنيد بدورها باتجاهين الاول بيع MBS الى المسـتثمرين

مباشرة او بيعها الى وحدات اعادة التسنيد لغرض اصدار ادوات دين ذات التزامات مضمونة CDOs (Collateralized Debt Obligation) يتم بيعها الى المستثمرين .

اما دور ضامني مشتقات الائتمان فتركز على كفالة الائتمان واسناد السيولة فقد يكون الضامن منشئ للرهن نفسه او وحدات التسنيد او شركات التامين (Ryan , 2008 , 1615- 1618) .

شكل (4)

الاطراف المشاركة في عملية انشاء الرهن وتسنيده



Sources : Ryan , 2008 , 1616

لقد مرت أزمة الساب برايم للرهن العقاري بمراحل كانت بداياتها في العام 2007، نتيجة الارتفاع الكبير في عدم قدرة المقترضين في سوق الرهن العقاري الامريكي على تسديد مستحقات القروض مما ادى ذلك إلى إفلاس العديد من مؤسسات الاقراض المتخصصة بالعقارات حيث علقت أكثر من 70 مؤسسة اعمالها نتيجة إفلاس البعض منها و عرض البعض الاخر للبيع وهكذا استمرت حالات الافلاس نتيجة النقص الحاصل في السيولة لدى مؤسسات التمويل العقاري وعدم قدرتها على تنفيذ عمليات الاستحواذ وبذلك اعطت حالات الافلاس مؤشرا عن الأداء المالي السلبي .وتجسدت دلالاته باشهار رابع اكبر بنك استثماري امريكي وهو بنك ليمان براذرز

في 15\9\2008 والذي كان له الاثر الكبير في تراجع البورصات الأمريكية نتيجة لشعور المستثمرين بوجود أزمة مالية حقيقية تعصف باسواق المال (Whalen , 2008, 3-5) ومع حالات إشهار الافلاس وانخفاض القيمة السوقية للعقارات، اندفع العديد من حاملي السندات نحو شركات التامين للتعويض عن الخسائر، الأمر الذي ادى هو الاخر إلى انهيار شركات التامين وفي مقدمتها مؤسسة (AIG) والتي تم تأميمها من قبل الحكومة الأمريكية لضمان بقائها نظرا لأهميتها الاقتصادية الكبيرة .

ثالثا:- الدراسات السابقة

1- دراسة مارك زاندي (2008)

قدمت الدراسة تحت عنوان (انهيار منظومة الرهن العقاري وكيف نتجنب الأزمة المالية الحالية) واستعرض الباحث طبيعة الأزمة الحالية والازدهار الذي رافق سوق الرهن العقاري، وتوصل من خلال ذلك إلى أن انهيار الضمانات وجنون المقرضين خلق ما اسماه ملاك شحاذون نتيجة انهيار وتراجع مؤشرات الأداء المالي لمؤسسات الرهن العقاري وانهيار قيمة العقارات . وقدم الباحث نظرة مستقبلية من عشرة نقاط للحد من اثار الأزمة، تضمنت تعديل خطة الرهن العقاري، ووضع قواعد واضحة للقروض العقارية، التركيز على السماسرة المعتمدين للوساطة العقارية، الشفافية لاطراف عقد الرهن، والشفافية للمحاسبة المالية، تقنين عمليات الاستحواذ واصلاح اللوائح والقوانين المالية وزيادة الرقابة واخيرا التاكيد على ثقافة الاستثمار لعموم المتعاملين في سوق الرهن العقاري والانتباه للازمات الاقتصادية البسيطة.

2- دراسة Bhansali et. al. 2008

قدمت الدراسة تحت عنوان (Systemic Credit Risk : What Is Market Telling us) لدراسة امكانية الحصول على المعلومات عن حجم مخاطر الائتمان على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال دراسة سلوك اسعار شهادات مشتقات الائتمان CDX ذات الدرجة الاستثمارية وباستحقاق خمس سنوات وعشر سنوات، في الاسواق الامريكية والاوروبية هدف الدراسة تركز على الكشف عن حجم المخاطر المنتظمة في ظل الازمة المالية الحالية .

نتائج الدراسة اشارت الى ارتفاع المخاطر المنتظمة لهذه الادوات المالية من 10% الى 33% بعد شهر اب من العام 2007 بالنسبة للاستحقاق الخمس سنوات، ومن 16% الى 30% بالنسبة للاستحقاق العشر سنوات . هذا الارتفاع بالمخاطر له مضمانين للاسواق المالية من وجهة نظر الباحثون، منها ان علاوة مخاطر الائتمان سوف تبقى عند اعلى مستوياتها في المستقبل القريب مما يؤدي الى ارتفاع كلفة الدين على الشركات . ان استراتيجية التنويع لادارة المخاطر ربما تكون اقل فاعلية في المستقبل القريب للسيطرة على مخاطر الائتمان، واخيرا ان بعض ادوات تقييم الائتمان قد لاتعطي تقديرات حقيقية عن حجم المخاطر الفعلية لمحفظة الائتمان .

3- دراسة (Demyank & Hemert 2008)

قدمت الدراسة تحت عنوان (Crisis Understanding The Subprime Mortgage) وتفحص الباحثان جودة الرهون العقارية ذات الجدارة الائتمانية المنخفضة من خلال استخدام العلاقة بين نسبة القرض إلى قيمة العقار Loan-to-Value والهامش بين معدل الرهن الاساسي والرهن الأقل جودة Mark-Up .

نتائج الدراسة اشرت إلى وجود تدهور حقيقي في جودة الرهن العقاري للسنوات 2001-2006، ومثل هذا التدهور ليس بعيدا عن الانهيار الذي حصل بالقيمة السوقية للعقارات السكنية الأمر الذي زاد من المخاطر الائتمانية في سوق الرهن العقاري .

4- دراسة (Whala 2008)

قدم الباحث الدراسة بعنوان (Subprime Crisis : Cause , Effect and Consequences) واوضح أن هناك ثلاث مسائل اساسية متعلقة بجذور الأزمة الحالية، الأولى بسياسة الشريك المثير للجدل نتيجة نمو وتوسع العديد من الشركات والجمعيات والوكالات الحكومية، ومهمتها ابتكار تقنيات التمويل العقاري . الثانية شجعت التشريعات الفيدرالية على نمو الأسواق الموازية للمشتقات والاوراق المالية المقدمة من قبل العديد من المؤسسات المالية والثالثة تحميل هيئة الاوراق المالية ومجلس معايير المحاسبة المالية مسؤولية الافصاح عن القيمة المحاسبية العادلة.

5- دراسة ألشمري ومحفوظ (2009)

قدمت الدراسة بعنوان "المنافسة بين المصارف الأردنية: مجالاتها، وسبيل تفعيلها في ظل الأزمة العالمية الراهنة" حاول الباحثان معرفة مدى القدرة التنافسية للمصارف الأردنية الوطنية والأجنبية والمجالات المتاحة لهذه المنافسة، ضمن نطاق المواءمة بين السيولة والربحية، ومخاطرة المصرف بما يؤمن بلوغه لهدفه ومن خلال تكيفه مع آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة .

وبعد تحليل معمق لواقع أداء البنوك الأردنية، توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها، انه وبالرغم من الأزمة المالية العالمية المعاصرة فإن البنوك الأردنية المرخصة حققت أرباحا وإيرادات عام 2008 أكبر قياساً بالعام 2007 وإن البنوك التجارية كبيرة الحجم وفي مقدمتها البنك العربي، استحوذت على أكبر حصة سوقية مصرفية قياساً بالبنوك متوسطة وصغيرة الحجم ويترك ذلك أثره على القدرة التنافسية لهذه البنوك على الصعيد العالمي والصعيد المحلي أيضاً إلا أن ذلك لا ينفي إمكانيات التأثير بتداعيات الأزمة المالية العالمية الممتدة على الأقل للمستقبل القريب .

6- دراسة (Jacobs 2009)

قدمت الدراسة تحت عنوان (Subprime Securitization and Credit Crisis) نتائج الدراسة اشارت إلى أن احد اهم اسباب الأزمة الحالية هي خلق العديد من الأصول المالية المهيكلة بضمان الرهونات ذات الأقل جودة وبالتالي فان استخدام هذه الأصول ساهم في اخفاء المخاطر الحقيقية للرهونات ذات المخاطر الائتمانية العالية .

ورافق ذلك عدم العناية الكافية بانشطة الاستعلام عن المقترض سواء من قبل السماسرة العاملين في سوق الرهن ومنشئي الرهن والمستثمرين، بجانب الاخطاء المصرفية ووكالات تدريج الائتمان .

7- دراسة (Beracha & Hirschy 2009)

عنوان الدراسة (When will Housing Recovery) اجرى الباحثان من خلالها مسحا احصائيا عن مؤشر أسعار العقارات السكنية في أمريكا للفترة 1987-2007

وتحليل التغيرات التي حصلت بالقيمة الحقيقية للعقارات سواء على صعيد المؤشرات المحلية أو على صعيد الولايات . نتائج المسح الاحصائي لمؤشر أسعار العقارات السكنية Housing Price Index اظهرت أن عام 2008 شهد تحركات تصحيحية لاسعار المساكن بعد أن ارتفع معدل الرهن الاساسي بمقدار 10% تقريبا في عام 2005 .في حين بلغ معدل النمو الحقيقي باسعار المساكن 7.23 % في عام 2004، 7.16% في عام 2005 ثم عاودت الانخفاض عام 2006 ليصل معدل النمو الحقيقي إلى -2.87% .

رابعا: عرض لنتائج تحليل اثر الازمة المالية العالمية في اداء بورصة عمان للاوراق المالية

1- تحليل اثر الازمة المالية في الاداء العام لبورصة عمان للاوراق المالية

الجدول رقم (1) يعرض نتائج اختبار فرضية البحث الرئيسة الاولى والمتعلقة بأداء بورصة عمان للاوراق المالية . ومنه يظهر ان الاداء العام للبورصة كان افضل في الفترة التي سبقت وقوع الازمة اذ بلغ متوسط الرقم القياسي لاسعار الاسهم المرجحة بالقيمة السوقية 9032.2672 وللفترة قبل وقوع الازمة المالية العالمية وبحركة تداول نشطة مقارنة بالرقم القياسي بعد وقوع الازمة الذي انخفض ليصل الى 6244.0374 وبفرق متوسط بلغ 2788.22983 لصالح الفتر قبل وقوع الازمة .

في الحقيقة ان هذا الانخفاض في الاداء ربما يعود الى توجه اغلب المتعاملين في البورصة لتصفية مراكزهم الاستثمارية تحسبا من خسائر راسمالية محتملة اكبر في المستقبل وما يعزز نتائج تحليل فروقات الاداء اختبار t-test فبلغت قيمته (7.35) وبقيمة احتمالية بلغت (0.00) وهي اقل من القيمة المحددة والبالغة (0.05) ليستدل منه على عدم قبول فرضية البحث الرئيسة الاولى وقبول الفرضية البديلة لها ومفادها (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أداء بورصة عمان للأوراق المالية تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية) .

الجدول (1)

نتائج اختبار (t) للفروق في أداء بورصة عمان تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الازمة المالية

الفترة	الرقم القياسي العام للبورصة		فرق المتوسط	t-value	Sig
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
قبل	9032.2672	957.86399	2788.22983	7.35	0.00
بعد	6244.0374	583.77696			

2- تحليل اثر الازمة المالية في اداء القطاعات الاقتصادية

الجداول رقم (2،3،4،5) تعرض نتائج اختبار فرضية البحث الرئيسة الثانية وعلى مستوى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الاربعة . ومنها يتضح ان جميع فرق المتوسطات لكافة القطاعات معنوية عند مستوى دلالة اقل من (0.05) الا ان قطاع البنوك هو الاكثر تاثيرا باحداث الازمة المالية العالمية مقارنة بالقطاعات الاخرى (الصناعي، الخدمات، التامين) وعلى التوالي، أذ انخفض الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لهذا القطاع من 14611.6105 قبل الازمة الى 10800.3424 بعد وقوع الازمة وبفرق متوسط كان معنويا بمستوى اقل من القيمة الاحتمالية المعتمدة (0.05)، وذلك عند اختبارها بقيمة (t) التي بلغت (7.63)، مما يدل على ان اتجاه حركة الاسعار لاسهم هذا القطاع شهد انخفاضا ملحوظا للفترة بعد وقوع الازمة متأثرا بنتائج الازمة العالمية، ويدعم هذه النتيجة درجة تشتت عالية لرقم القطاع القياسي مقارنة مع القطاعات الاخرى ، فأشر اداءا سلبيا لقطاع البنوك .

اما القطاع الصناعي الذي انخفض رقمه القياسي بفرق متوسط قدره 2994.196 هو الاخر كان معنويا عند اختبار وبلغت قيمة (t) (4.10)، علما ان درجة تشتت اداء القطاع اكبر من قطاع الخدمات وقطاع التامين، ويمكن ان يعزى سبب انخفاض اداء القطاع الصناعي للفترة بعد وقوع الازمة الى تحسب المستثمرين بهذا القطاع من ان تطول الازمة المالية الاقتصاد الحقيقي الاردني وادخاله في حالة الركود الامر الذي

يسبب بانخفاض اداء شركات هذا القطاع . وعلى هذا الاساس فان المخاوف التي طالت المستثمرين في قطاع البنوك والقطاع الصناعي قد رافقه مخاوف المستثمرين في قطاع الخدمات وقطاع التامين حيث كان ادء القطاعين منخفظا للفترة بعد وقوع الازمة، وعلى ما يبدو ان القطاع الصناعي وقطاع البنوك هي قطاعات قائدة لبورصة عمان للاوراق المالية .

وبناءا على تحليل نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية، يتم رفضها وقبول الفرضية البديلة لها ومضمونها توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اداء كل من قطاع البنوك والصناعة والخدمات والتامين يعزى للفترة قبل وبعد وقوع الازمة المالية العالمية .

الجدول (2)

نتائج اختبار (t) للفروق في أداء قطاع البنوك تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الازمة المالية

الفترة	الرقم القياسي لقطاع البنوك		فرق المتوسط	t-value	Sig
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
قبل	14611.6105	838.19466	3811.26809	7.63	0.00
بعد	10800.3424	1169.60129			

الجدول (3)

نتائج اختبار (t) للفروق في أداء القطاع الصناعي تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الازمة المالية

الفترة	الرقم القياسي للقطاع الصناعي		فرق المتوسط	t-value	Sig
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
قبل	7865.2015	2112.43827	2994.19571	4.10	0.00
بعد	4871.0058	569.59211			

الجدول (4)

نتائج اختبار (t) للفروق في أداء قطاع الخدمات تعزى للفترة قبل وبعد وقوع الازمة المالية

الفترة	الرقم القياسي لقطاع الخدمات		فرق المتوسط	t-value	Sig
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
قبل	2937.2690	89.85523	948.57344	15.17	0.00
بعد	1988.6956	154.92221			

الجدول (5)

نتائج اختبار (t) للفروق في أداء قطاع التأمين تعزى للفترة قبل وبعد الازمة المالية

الفترة	الرقم القياسي لقطاع التامين		فرق المتوسط	t-value	Sig
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
قبل	4806.3566	232.05156	405.56604	2.74	0.02
بعد	4400.7905	356.06994			

3- تحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي غير المباشر واداء بورصة عمان للفترة قبل وبعد الازمة.

يشير الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين الأداء العام لبورصة عمان للاوراق المالية والاستثمار الأجنبي غير المباشر للفترة قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، وبشكل اقوى من ذات العلاقة للفترة بعد وقوع الازمة المالية . أذ بلغ معامل ارتباط بيرسون 0.86 للفترة قبل وقوع الازمة ليفسر الدور الايجابي للاستثمار الاجنبي غير المباشر في تحسين اداء بورصة عمان للاوراق المالية، الا ان هذا الدور للاستثمارت الاجنبية غير المباشرة قد انخفض للفترة بعد وقوع الازمة، للدلالة على ان بعض هذه الاستثمارات قد انسحبت من البورصة ربما للحفاظ على او تصويب مراكزها الاستثمارية في اسواق مالية

اخرى، او اتخاذ مواقف الحيطة والحذر تحسبا من انعكاسات اكبر للازمة على بورصة عمان للاوراق المالية .

الجدول (6)

معامل ارتباط بيرسون بين أداء بورصة عمان وصافي الاستثمار الأجنبي غير المباشر قبل وبعد حدوث الأزمة المالية

أداء بورصة عمان للاوراق المالية	صافي الاستثمار الأجنبي غير المباشر	
	قبل وقوع الأزمة	بعد وقوع الأزمة
الرقم القياسي المرجح العام	0.86	0.52

خامسا:- الملاحظات الاستنتاجية Conclution Remark

1-اشارت نتائج اختبار فرضية البحث الاولى الى ان الازمة المالية العالمية انعكست باثارها على اداء بورصة عمان للاوراق المالية، نتيجة لانخفاض رقمها القياسي المرجح بالقيمة السوقية وفي الواقع ان هذا الانخفاض يعود عوامل نفسية تخص سلوك المستثمر، لاسيما بين اوساط المستثمرين الصغار، والذين في الغالب الاعم يحذون حذو المستثمرين الكبار او المستثمر المحترف، ناهيك عن دور المضاربين بتخفيض الاسعار في ظل ظروف غير طبيعية .

2-اظهرت نتائج اختبار فرضية البحث الثانية الى ان الانعكاس الاكبر للازمة المالية العالمية كان في قطاع البنوك على الرغم من ان هذا القطاع لم يشهد اي حالة افلاس تذكر . اي ان البنوك العاملة في القطاع لم تتعرض بشكل مباشر الى تداعيات ازمة الرهن العقاري الامريكية، نتيجة عدم وجود سوق ثانوية نشطة للرهن ومشتقاته على مستوى الاردن من جانب، وان الذي حدث في هذا القطاع هو نقص في السيولة لا في الملاءة المصرفية، الامر الذي يمكن معالجته من قبل البنك المركزي الاردني ناهيك عن دور مؤسسة ضمان الودائع الاردنية في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي .

اما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي فان الانخفاض الذي حصل في ادائه لايعود الى خسائر حقيقية في أداء شركات هذا القطاع . بل على العكس من ذلك ان اغلب

نتائج اعمال شركات القطاع الصناعي كانت ناجحة ومربحة . اما القطاعين الخدمي وقطاع التامين فان فرق المتوسطات في الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لايعكس الا تاثيرا محدودا للازمة المالية وهو في واقع الحال انعكاس للسلوك النفسي للمستثمر الاردني .

2-بينت نتائج اختبار فرضية البحث الثالثة الى ان للاستثمار الاجنبي غير المباشر دور في التأثير على اداء البورصة، وعلى ما يبدو ان هذه الاستثمارات ربما لعبت دورا كبير في اظهار الاثار السلبية للازمة العالمية أذ بمجرد حدوث تداعيات ازمة الرهن العقاري سارع المستثمر الاجنبي بتصفية مراكزهم الاستثمارية في بورصة عمان تحسبا من انهيار الاسعار او اتخاذ موقف الحيطة والحذر لترقب الاوضاع في البروصة وعليه يمكن القول ان انشطة الاستثمار الاجنبي غير المباشر هي انشطة مضاربة تفضي الى تعاملات قصيرة الاجل ذات انعكاس سلبي على اداء البورصة لاسيما في ظل الظروف الحالية للاسواق المالية .

سادسا: التوصيات

1-على هيئة الاوراق المالية أن تتخذ التدابير اللازمة للحد من تدهور الاسعار وقت الازمات، منها على سبيل المثال تخفيض النسبة التي يسمح بها السوق للاسعار بالتغير والمقررة من قبل أدارة السوق أو ايقاف التداول لفترة زمنية قصيرة بهدف اعطاء الوقت للمتعاملين لاسيما صغار المستثمرين، من اعادة تقييم الاوضاع وتصويب قراراتهم الاستثمارية .

2-تفعيل دور صناع السوق لامتصاص الصدمات المالية من خلال اتخاذ مراكز متميزة لتقوية الطلب لضمان استقرار الاسعار من جانب، وتوفير الية مرنة للتداول من جانب اخر مع الاخذ بنظر الاعتبار تحديد من يقوم بمهمة صناعة السوق وتخفيف الاعباء المالية بشكل يضمن هوامش مقبولة توازي دورهم وقت الازمات .

3-وضع قواعد مشددة للمتاجرة بالهامش وقت الازمات من خلال نسب الهامش الاولي وهامش الوقاية مع الاخذ بنظر الاعتبار حصر الجهات المخولة للتعامل بالهامش .

4-وضع القيود والعقوبات الاستثنائية والصارمة للحد من انشطة المضاربين او كل من يسعى استثمار ظروف الازمة لخلق الهلع والخوف لعموم المستثمرين لاسيما الصغار منهم .

5-دراسة واقع نشاط الاستثمار الاجنبي الغير مباشر من حيث التنظيم والتشريع، وعلى غرار ما افرزتة الازمة الحالية عن دور هذه الاستثمارات في انخفاض اداء البورصة فعلى سبيل المثال اعادة النظر بالامتلاك المباشر لاسهم الشركات من قبل غير الاردنيين وجعلها غير مباشرة عن طريق الصناديق المشتركة للاستثمار .

6-على هيئة الاوراق المالية تكثيف الندوات والمؤتمرات في المراحل التي تنذر بوقوع ازمة لاظهار قوة البنية التحتية لسوق راس المال بهدف تعزيز ثقة المستثمرين بادائه، من جانب وتفعيل القيم المشتركة للاستثمار لضمان ثقافة استثمارية داعمة للسوق ومانعة لانهياره وقت الازمات .

7-على الشركات المدرجة في البورصة عقد المؤتمرات واصدار الاعلانات التي تكشف عن واقع ادائها المالي بهدف تطمين حملة الاسهم وعموم المستثمرين من جانب وتعزيز عناصر الافصاح والشفافية من جانب اخر، وبشكل ينعكس على استقرار السوق.

8-نوصي هيئة الاوراق المالية بانشاء منظومة الاستخبارات الاستثمارية، مهمتها جمع المعلومات وقت الازمات عن الدخلاء الجدد في البورصة والتي تنحصر مهمتهم في كثير من الاحيان اثارة اعمال الشغب الاستثمارية .

قد يكون هذا المقترح مثير للجدل بين الاوساط المالية والاستثمارية وربما حتى بين الاكادميين والباحثين، الا انه يعد فكرة جديرة بالنقاش والتطوير وبشكل يضمن عدم اثارة حساسية الاطراف المتعاملة في السوق علما انه هناك حقول معرفية لما يسمى بالاستخبارات التسويقية والتجسس الاداري والصناعي .

تهدف هـذه الدراسـة إلى التعـرف عـلى إمكانيـة تطبيـق معـايير الابـلاغ المـالي الدوليـة الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية. وذلك من خلال قياس قابلية تطبيقها والايجابيات التي يمكن تحقيقها من خلال هـذا التطبيـق إضـافة إلى التعـرف عـلى أهم المعوقات التي تحد من إمكانية التطبيق الفعال لها.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة مـن مـدققي الحسـابات المدرجـة أسـماؤهم في جمعيـة المحاسـبين القـانونيين الأردنيـين للعـام 2009م، حيث تم توزيع (150) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والمعتمـدة لغايـات التحليل الاحصائي (132) استبانة، أي ما نسبته 88 % من عدد الاستبانات الموزعة.

وبتحليل إجابات الاستبانات تم التوصل إلى العديد من النتائج، منها: أن هنـاك قابليـة لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسـطة الحجـم في البيئـة الأردنية شريطة توفير المناخ الملائم والـوعي الكـافي لأهميـة هـذا التطبيـق، قناعـة مـدققي الحسابات بوجود إيجابيات من المتوقع تحققها في حالة تطبيق هذه المعايير، وجود العديد من المعوقات التي تحد من تطبيـق تلـك المعـايير مـن الواجـب التغلـب عليهـا قبـل البـدء بتطبيق هذه المعايير لضمان تحقيق إيجابيات تطبيقها في البيئة الأردنية بشكل فعال.

الكلمات الدالة: معايير الابلاغ المالي الدولية، المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجـم البيئـة الأردنية.

The Possibility of Applying International Financial Reporting Standards for Small and Medium-sized Enterprises in the Jordanian Environment.

Abstract

This study aims at identifying the possibility of applying international financial reporting standards for small and medium-sized enterprises in the Jordanian environment. This is done by measuring the applicability and pros that can be achieved through this application, as well as identifying the main obstacles that limit the possibility of effective implementation.

To achieve the objectives of this study, the researcher designed a questionnaire that has been distributed to a sample of the auditors listed in the Jordanian Society of Chartered Accountants in 2009. 150 questionnaires were distributed. The number of questionnaires recovered and adopted for the purposes of statistical analysis is 132 (i.e., 88% of the distributed questionnaires).

Answers to questionnaires and the analysis led to many results, including: that there is a capability of the application of international financial reporting standards for small and medium-sized enterprises in the Jordanian environment, provided the appropriate environment and adequate awareness of the importance of this application, convinced the auditors for the existence of positive expectancy achieved in status of the application of these criteria, there are many obstacles that limit the application of those standards which must be overcome before they can start to apply those standards to effectively ensure a positive application in the Jordanian environment.

Keywords: International financial reporting standards, small and medium-sized enterprises, the Jordanian environment.

مقدمة:

مع تسارع انتشار العولمة وتطور مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لم تعد المشاريع الاقتصادية قادرة على الاستمرار والنمو ما لم تستجب لهذه التطورات وتتأقلم معها وتتعايش مع متطلباتها، الأمر الذي أوجب على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) أن تعيد وقفتها التأملية فيما يجب أن تقوم به للمحافظة على دورها التكاملي مع المنشآت كبيرة الحجم في التنمية الاقتصادية، سيما وأن هذه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كانت ولا تزال المحرك الرئيسي لاقتصاديات العالم بما تحققه من تعظيم للفائض الاقتصادي وتعزيز للقيمة المضافة للدخل القومي والحد من ظاهرة البطالة وتوفير فرص عمل وقدرة استيعابية كبيرة للأيدي العاملة.

ولا يمكن لمحاسبة هذه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم أن تكون في معزل عن تلك التطورات وانعكاساتها، الأمر الذي جعل المنظمات والهيئات الدولية المعنية

بتنظيم مهنة المحاسبة تفكر وتبذل جهودا في تنظيم إعداد القوائم المالية في هذه المنشآت من خلال توفير معايير محاسبية دولية، أثمرت عن وضع معيار للابلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ومن المتوقع أن يكون معيار الابلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قابلا للتطبيق في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لكون المعيار يختصر على القائمين على مهنة المحاسبة الخوض في تفاصيل معايير عدة واقتصار عملهم على تطبيق معيار واحد، الأمر الذي يتوقع من خلاله تحقيق العديد من الايجابيات والمزايا للمنشآت التي تطبق هذا المعيار.

ولما كان الأردن من الدول السباقة في تنظيم مهنة المحاسبة والحرص على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فقد إرتأى الباحث دراسة إمكانية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية، للوقوف على قابلية تطبيقها والانعكاسات الايجابية لتطبيقها والتعرف على معوقات تطبيق هذه المعايير من واقع آراء مدققي الحسابات الأردنيين.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تبحث في مجتمع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي توفر في معظم اقتصاديات العالم ما لا يقل عن 60% من إجمالي فرص العمل وتشكل ما يزيد عن 80% من إجمالي المشاريع العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية. كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات الأولى التي تبحث في قياس قابلية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية وتبحث في ايجابيات هذا التطبيق ومعوقات التطبيق الفعال لها في البيئة الأردنية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1.التعرف على قابلية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت

الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية.

2.التعرف على الإيجابيات التي يمكن أن تتحقق في البيئة المحاسبية الأردنية في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

3.التعرف على أهم المعوقات (الصعوبات) التي تحد من إمكانية التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

يمكن القول بأن ما يسعى الباحث إلى تحقيقه من خلال هذه الدراسة هو التعرف على إمكانية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية، وذلك من خلال الاجابة عن التساؤلات التالية التي تعكس مشكلة الدراسة:

1. ما مدى قابلية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية؟

2. ما الإيجابيات المتوقع تحققها في البيئة المحاسبية الأردنية في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟

3. ما أهم المعوقات التي تحد من التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تعد المحاسبة في المشروعات -على اختلاف أشكالها القانونية وأحجامها وطبيعة نشاطها-النظام المعلوماتي القادر على تزويد الادارات وأصحاب المصالح بالمعلومات التي تسهم بشكل فاعل في اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على أسس علمية سليمة.

والمحاسبة ـ بوصفها علم اجتماعي ـ تطورت تبعا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم، بدءا بالفترة التمهيدية التي شهدت انتهاء نظام المقايضة وإحلال نظام النقود وظهور نظام القيد المزدوج. مرورا بفترة الثورة الصناعية

وانفصال الادارة عن الملكية والحاجة إلى إعداد حسابات وإمساك سجلات تبين ما تم في المشروع. وصولا إلى مرحلة الحاجة إلى معايير محاسبية تحدد أسلوب القياس والعرض بهدف إعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام.

ولم يتوقف الأمر عند المراحل السابقة، بل تعداها إلى مرحلة الحاجة إلى معايير محاسبية دولية لتقدم حلولا للعديد من المشاكل التي ظهرت نتيجة الدخول في أسواق رأس المال الأجنبية ومشاكل مقارنة القوائم المالية وضرورة توحيدها. لذا تعالت الأصوات المنادية بضرورة تبني معايير محاسبية دولية وتشكيل عدة منظمات تهدف إلى وضع مثل هذه المعايير وتهيئة المناخ الملائم لتطبيقها.

والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لم تكن بمنأى عن هذا التطور وهذه الحاجة إلى معايير محاسبية دولية، نظرا لما تتسم به هذه المنشآت من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تمتاز بقدرتها العالية على توفير فرص عمل وبكثافتها العالية في استخدام الأيدي العاملة إذا ما قورن هذا الاستخدام ورأس المال المستثمر في هذه المنشآت برأس المال المستثمر في المنشآت الكبيرة وحجم العمالة فيها.

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق مطلق على تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد لآخر، إلا أن هناك دلالات استرشادية يمكن الاعتماد عليها في تصنيف المنشآت حسب حجمها، فقد أشار بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم (1005) (الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة) إلى أن المنشآت الصغيرة تتصف بما يلي: هناك تركز في الملكية والادارة في عدد صغير من الأفراد، موارد دخل محدودة، حفظ سجلات غير متطور، أنظمة رقابة داخلية محدودة.

وفي الأردن، فإن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تتسم بانتشارها الجغرافي الواسع وسرعة تنامي عددها مقارنة بالمنشآت كبيرة الحجم، حيث تشير الاحصاءات إلى أن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم كانت تشكل ما يقارب 84 % من إجمالي عدد المشاريع القائمة في الأردن خلال الفترة (1990 ـ 1998م)، والذي ارتفع إلى ما يقارب 90 % من إجمالي المشاريع خلال الفترة (2000 ـ 2004م) (دائرة الاحصاءات

العامة، 2009م).

وتشير الدراسات إلى أن عدد العاملين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يقارب 16% من حجم العمالة الأردنية، كما أن حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها قد تضاعف 3 مرات تقريبا فوصل عام 2006م إلى ما يقارب 680 مليون دينار، ومع أن هذا الرقم يعادل حوالي 4.3% فقط من حجم رؤوس الأموال المستثمرة في جميع المنشآت الأردنية، إلا أن القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) لتلك المنشآت بلغت 8.3% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) مما يؤشر على ارتفاع معدل الانتاجية فيها (مطر ونور، 2008م).

في ضوء ما سبق، فإن البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قد ازدادت أهميتها النسبية، وازدادت أهمية الافصاح عن المعلومات اللازمة وأن تكون مبنية على أسس ومعايير محاسبية.

وتشير الدراسات السابقة إلى وجود العديد من المعوقات أمام تطبيق معايير محاسبية دولية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مثل عدم توفر المعرفة الكافية في الأمور المحاسبية والادارية وعدم القدرة على التخطيط للمشروع والتنبؤ بالتدفقات المالية المستقبلية وعدم توفر الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل وعدم إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات(السميرات، 2009م، 408)، ضعف النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها (مطر ونور، 2008م) ضعف القدرات والخبرات والكوادر البشرية ومحدودية الموارد المالية والاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة لتطويرها (أبو زر، 2008م)، ضعف الثقافة المحاسبية والمالية لدى أصحاب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وعدم الرغبة بتنظيم الأمور المحاسبية وعدم وجود مساءلة للادارة من جهات خارجية وعدم فصل الملكية عن الادارة (علاونة، 2008م)، ندرة المواد الأولية وارتفاع حدة منافسة المنشآت كبيرة الحجم للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والصعوبات التمويلية ونظام الضرائب المطبق في بعض الدول (الشطي وعبد السلام، 2008م)، اختلاف القوانين والتشريعات بين الدول والتفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية المناط بها الاشراف على مهنة المحاسبة

واخـتلاف الظـروف الاقتصـادية والاجتماعيـة والتفـاوت في المفـاهيم والسـلوكيات والقـيم السائدة والفروقات الثقافية والحضارية بين المجتمعات (صيام، 2005م).

وعلى الرغم من وجود كـل هـذه المعوقـات، إلا أن تطبيـق معـايير محاسـبية دوليـة في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يحقق العديد من المزايا والايجابيات. إذ تشير الدراسات السابقة إلى أن تطبيق المعايير المهنية (كوحدة واحدة) له دور مهم جـدا في تعزيـز فاعليـة وكفاءة نظم حوكمة الشركـات وأن أكـثر هـذه المعـايير أهميـة المعـايير الدوليـة للمحاسـبة والابلاغ المالي (مطر، 2009م، 474)، تطبيق معايير الابـلاغ المـالي الدوليـة يـؤدي إلى تحسـين مبدأ المقارنة بين المعلومات المالية للـدول المختلفـة ويـؤدي إلى تحسـين الكفـاءة في توزيـع وتسعير رأس المال، وأن تطبيق معيـار الابـلاغ المـالي الـدولي للمنشـآت الصـغيرة ومتوسـطة الحجم في الأردن يجعل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم قادرة على تطبيق هـذا المعيـار بأقل تكلفة وحسب حاجات المستفيدين من القـوائم الماليـة مـما يـؤدي إلى إعـداد قـوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية (عطية، 2008م)، يختصر معيار الابلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم متطلبـات الافصـاح، وبالتـالي يقلل من حجم المعلومـات المعروضـة أمـام مسـتخدمي المعلومـات المحاسـبية (حميـدات، 2008م)، يسهل حصول المشروعات على التمويل من جهات التمويـل والاسـتثمار المختلفـة، السماح للمشروعات ذات السمعة الجيدة بالحصـول عـلى الائـتمان بسـهولة دون الحاجـة لاجراءات مستندية طويلة ومتداخلة (الشطي وعبد السلام، 2008م)، زيادة كفاءة البيانات المالية وقدرتها على الاسهام في ترشيد القرارات وتوفير الجهد الكبير والأموال الطائلة اللازمـة لوضع معايير محلية خاصة بالأردن (صيام، 2005م).

ويرى عطية (2008م) أن نجاح المنشآت الصغيرة ومتوسـطة الحجـم وعـدم وقوعهـا في مشكلات مالية، يستوجب عليها تطبيق معايير محاسبية خاصة بها وأن يكون لديها سجلات محاسبية ملائمة وصحيحة تبين أصولها والتزاماتها وايراداتها ومصروفاتها بشكل صحيح مـما يساعد على تحسين اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

من كل ما سبق، يتضح أهمية المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أداة فاعلة لمواجهة الفقر وتوفير فرص العمل لعدد كبير من الأيدي العاملة، كما يتبين أن هناك ايجابيات يمكن تحقيقها في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية على الرغم من وجود العديد من المعوقات التي تحد من تطبيقها بصورة فاعلة.

فرضيات الدراسة:

بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة وانسجاما مع أهداف الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

Ho1: لا توجد قابلية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية.

Ho2: لا توجد إيجابيات يمكن تحقيقها في البيئة المحاسبية الأردنية في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

Ho3: لا توجد معوقات تحد من التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات القانونيين المسجلين في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والممارسين للمهنة والبالغ عددهم (498) مدققا في بداية عام 2009م، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية قوامها (150) مدقق حسابات، تم توزيع استبانة لكل منهم، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الاحصائي (132) استبانة، أي ما نسبته 88 % من عدد الاستبانات الموزعة وهي نسبة كافية للاعتماد عليها في التوصل إلى نتائج الدراسة.

أساليب جمع البيانات:

إضافة إلى الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، فقد قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بهذه الدراسة بالاستناد إلى

الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة وتم توزيعها على عينة الدراسة وأعيد استلامها باليد.

تكونت الاستبانة من أربعة أقسام، هدف الأول منها إلى جمع بيانات ديموغرافية عن المجيبين عن أسئلة الاستبانة، حيث تضمن أربعة أسئلة (هل سبق لك تنظيم أو تدقيق حسابات منشآت صغيرة أو متوسطة الحجم، المؤهل الأكاديمي، التخصص العلمي عدد سنوات الخبرة في مجال تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم).

أما القسم الثاني فقد هدف إلى قياس مدى قابلية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية.

وهدف القسم الثالث إلى قياس الايجابيات المتوقع تحققها في البيئة المحاسبية الأردنية في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

أما القسم الرابع والأخير، فقد هدف إلى تحديد أهم المعوقات التي تحد من التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية.

وقد تم صياغة أسئلة الاستبانة بشكل يساعد على سهولة القياس، حيث اعتمد مقياس ليكرت بدرجاته الخمس (موافق إلى حد كبير جدا، موافق إلى حد كبير موافق إلى حد متوسط، موافق إلى حد قليل، موافق إلى حد قليل جدا).

ولاختبار مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها تم عرضها على مجموعة من الزملاء أساتذة الجامعات في الأقسام المحاسبية وبعض مدققي الحسابات بهدف تحكيمها وإبداء آرائهم حول سلامة صياغتها وترابط فقراتها، إضافة إلى استخدام تحليل الاعتمادية (Reliability analysis) حيث تم حساب معامل ارتباط ألفا كرونباخ وتبين أن قيمته تساوي 74 % تقريبا، وحيث أنها تزيد عن النسبة المقبولة (60 %) (Amir and Sonderpandian, 2002)، فإن ذلك يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

تحليل إجابات الاستبانات واختبار الفرضيات:

يوضح الجدول التالي (جدول رقم 1) الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة (مدققو الحسابات القائمون على تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم):

جدول رقم (1)

الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة

(مدققو الحسابات القائمون على تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم)

رقم السؤال	السؤال	بدائل الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1.	هل سبق لك تنظيم أو تدقيق حسابات منشآت صغيرة أو متوسطة الحجم	نعم	132	% 95
		لا	7	% 5
		المجموع	139	% 100
2 ـ	المؤهل الأكاديمي	دبلوم كليات مجتمع فما دون	2	% 1.5
		بكالوريوس	99	% 75
		ماجستير	24	% 18.2
		أخرى	7	% 5.3
		المجموع	132	% 100
3 ـ	التخصص العلمي	محاسبة	108	% 81.8
		مالية (تمويل)	17	% 12.9
		اقتصاد	4	% 3

		أخرى	3	% 2.3
		المجموع	132	% 100
4 ـ	عدد سنوات الخبرة في مجال تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	أقل من 3 سنوات	8	% 6.1
		من 3 إلى أقل من 6 سنوات	11	% 8.3
		من 6 إلى اقل من 9 سنوات	71	% 5.8
		9 سنوات فأكثر	42	% 31.8
		المجموع	132	% 100

يتضح من تحليل إجابات السؤال الأول من أسئلة القسم الأول من الاستبانة أن عدد الاستبانات المستلمة والتي لم يقم أصحابها سابقا بتنظيم أو تدقيق حسابات منشآت صغيرة أو متوسطة الحجم بلغ سبع استبانات وقد قام الباحث باستبعادها من التحليل الاحصائي لضمان مشاركة الاستبانات التي يمتلك أصحابها خبرة عملية فعلية سابقة في تنظيم وتدقيق حسابات مثل هذه المنشآت، ولذلك تم اعتماد (132) استبانة في التحليل لبقية الأسئلة وفي اختبار الفرضيات.

وتبين الأسئلة الثلاثة التالية من أسئلة القسم الأول من الاستبانة (جدول رقم 1) أن ما نسبته (94.7%) من الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة هم من تخصصي المحاسبة والمالية (تمويل) وأن النسبة المتبقية موزعة ما بين الاقتصاد وتخصصات أخرى (إدارة أعمال)، كما يلاحظ أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلا علميا ملائما، إذ أن ما نسبته (98.5%) من عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس كحد أدنى. ومما يعزز الثقة بالنتائج المحصل عليها أن المجيبين يتمتعون بخبرة عالية في مجال تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم،إذ تبلغ نسبة من يتمتعون بخبرة لا تقل عن ست سنوات (85.6 %) وهي نسبة مرتفعة.

مما سبق، يتضح توافر المعرفة اللازمة لدى المجيبين بماهية معايير الابلاغ المالي

الدولية وأهميتها في إعداد البيانات والقوائم المالية، وقدرتهم على تحديد الانعكاسات الايجابية المتوقعة في حال تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتحديد المعوقات التي قد تواجه هذا التطبيق، وقدرتهم على فهم أسئلة الاستبانة وإجابتها.

اختبار الفرضية الأولى:

Ho1: لا توجد قابلية لتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية.

يوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مدققي الحسابات القائمين على تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على السؤال الخامس والممثل للقسم الثاني من الاستبانة حول مدى تأييدهم لقابلية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية.

جدول رقم (2)

نتائج إجابات مدققي الحسابات القائمين على تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حول مدى تأييدهم لقابلية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الأردنية

المقياس الاحصائي		إجمالي العينة
التكرارات	مؤيد إلى حد كبير جدا	81
	مؤيد إلى حد كبير	24
	مؤيد إلى حد متوسط	19
	مؤيد إلى حد قليل	5
	مؤيد إلى حد قليل جدا	3
مجموع التكرارات (#)		571
حجم العينة (n)		132
الوسط الحسابي (X)		4.326
الانحراف المعياري (SD)		0.681

الوزن النسبي للتأييد (##)	مرتفع جدا

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن الوسط الحسابي لدرجة تأييد تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية مرتفع جدا، حيث بلغ (4.326) وبانحراف معياري متدن نسبيا (0.681)، مما يعني أن هناك تأييد كبير جدا من قبل مدققي الحسابات القائمين على تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لقابلية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية.

وبهدف التحقق من الدلالة الاحصائية للنتائج أعلاه، ولاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار (The Wilcoxon Signed Ranked Test)، والذي يستخدم لاختبار الفرضيات ذات الاحصاءات اللا معلمية (Nonparametric Statistics) Bouverman & O`connell, 2001:Ch.9, and Conover, 1980: 280)، وقد كانت نتائج اختبار الفرضية الأولى كما يظهرها الجدول التالي (جدول رقم 3):

جدول رقم (3)

نتائج اختبار الفرضية الأولى باستخدام اختبار (Wilcoxon)

الفرضية	n	w	w α (*)	T+	نتيجة الاختبار (**)
الفرضية العدمية الأولى	132	1617	80.85	78	رفض

(*) تم إجراء الاختبار عند درجة ثقة 95 % وبمستوى معنوية (α = 0.05).

(**) قاعدة القرار: إذا كانت T+ < w α ترفض الفرضية العدمية.

وإذا كانت T+ > w α تقبل الفرضية العدمية.

(#) تم إيجاد مجموع التكرارات من خلال إيجاد مجموع (عدد إجابات كل بديل X وزن كل بديل).

حيث أعطيت الاجابات (مؤيد إلى حد كبير جدا، مؤيد إلى حد كبير، مؤيد إلى حد متوسط، مؤيد إلى حد قليل، مؤيد إلى حد قليل جدا) الأوزان (5، 4، 3، 2، 1)

على التوالي.

وعليه، فإن مجموع التكرارات لجميع الإجابات =

.571 = (1*3)+(2*5)+(3*19)+(4*24)+(5*81)

(##) تم إعطاء الوزن النسبي حسب قيمة الوسط الحسابي وفق المقياس الآتي: (5 ـ أكثر من 4.25) تأييد مرتفع جدا، (4.25 ـ أكثر من 3.5) تأييد مرتفع، (3.5 ـ أكثر من 2.75) تأييد متوسط، (2.75 ـ أكثر من 2) تأييد متدن، (2 فأقل) تأييد متدن جدا (نور وزويلف، 2009م، 442).

بناء على نتائج الجدول أعلاه يتم رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أن مدققو الحسابات القائمين على تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يؤيدون قابلية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية وبدرجة مرتفعة جدا.

اختبار الفرضية الثانية:

Ho2: لا توجد إيجابيات يمكن تحقيقها في البيئة المحاسبية الأردنية في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

لاختبار هذه الفرضية تم تحديد الايجابيات المتوقع تحققها في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ـ بصفة خاصة ـ وفي البيئة المحاسبية الأردنية ـ بصفة عامة ـ في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ضمن محاور متعددة، يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة الدراسة حول الايجابيات المتوقع تحققها في حالة تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

رقم السؤال	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.6	إن تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يحقق الايجابيات التالية: تحسين الكفاءة في توزيع وتسعير رأس المال.	4.011	0.683
.7	إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية.	3.428	0.693
.8	انخفاض تكلفة تطبيق المعيار مقارنة بتكلفة تطبيق المعايير الدولية للمنشآت كبيرة الحجم.	3.587	1.015
.9	تلبية المعيار لاحتياجات المستفيدين من القوائم المالية.	3.101	0.613
.10	يختصر المعيار متطلبات الافصاح اللازمة مقارنة بمتطلبات الافصاح الواردة في المعايير الدولية المطبقة على المنشآت كبيرة الحجم.	3.098	0.647
.11	يقلل حجم المعلومات المعروضة أمام مستخدمي المعلومات المحاسبية.	4.235	0.769
.12	يسهل حصول المنشآت على التمويل من جهات التمويل والاستثمار المختلفة.	4.317	0.683
.13	السماح للمنشآت ذات السمعة الجيدة بالحصول على الائتمان بسهولة دون الحاجة لاجراءات مستندية طويلة ومتداخلة.	4.397	0.719
.14	تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة المنشآت.	3.776	1.003
.15	زيادة كفاءة البيانات المالية المعدة وفقا لهذه المعايير، وقدرتها على عكس الوضع المالي العادل للمنشأة.	4.111	0.731

.16	زيادة قدرة البيانات المالية المعدة وفقا لهذه المعايير في الاسهام في ترشيد القرارات من خلال إعطائها صورة عادلة عن ربحية المنشأة ومركزها المالي.	3.709	0.817
.17	الاسهام في إيجاد نظام محاسبي متكامل يساعد على تحقيق التكامل في إعداد التقارير المالية وسرعة وسهولة إعدادها.	4.397	0.712
.18	الاسهام في إيجاد نظام محاسبي مترابط يقوم على أسس علمية يوفر نظام معلوماتي سليم.	3.776	1.003
.19	تسهيل إجراء مقارنات حول الوضع المالي بين المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم داخل الدولة الواحدة وبينها وبين نظيراتها في الدول الأخرى.	4.111	0.731
.20	تسهيل عمل دوائر الضريبة في تحديد الضرائب المستحقة على هذه المنشآت.	3.981	1.241
.21	توفير الوقت والجهد الكبير والأموال الطائلة اللازمة لوضع معايير محلية خاصة بالأردن.	4.100	0.683
.22	تسهيل التعامل مع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعرف على ربحيتها ووضعها المالي عند مسك دفاترها المحاسبية وإعداد بياناتها المالية وفقا لمعايير موحدة، مما يؤهلها للحصول على التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية والتمويل اللازم من المؤسسات المالية.	4.113	0.528
.23	إمكانية استفادة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من امتيازات وحوافز قوانين تشجيع الاستثمار، الممنوحة للمشاريع الكبيرة، إذا قدمت بيانات وتقارير مالية معدة وفقا لمعايير دولية.	3.999	1.067
	الايجابيات جميعا (6 ـ 23)	3.903	0.907

وقد تبين أن أكثر الايجابيات المتوقع تحققها من الالتـزام بتطبيـق معـايير الابـلاغ المـالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي الاسهام في إيجـاد نظـام محاسـبي متكامل يساعد على تحقيق التكامل في إعـداد التقـارير الماليـة وسرعـة وسـهولة إعـدادها، والسماح للمنشآت ذات السـمعة الجيـدة بالحصـول عـلى الائـتمان بسـهولة دون الحاجـة لاجراءات مستندية طويلة ومتداخلة حيث بلغ الوسط الحسابي لها (4.397)، وكانت قناعـة المجيبين بأن أقل الايجابيات المتوقع تحققها هي اختصار المعيار لمتطلبات الافصـاح اللازمـة مقارنة بمتطلبات الافصاح الواردة في المعايير الدولية المطبقـة عـلى المنشـآت كبـيرة الحجـم، حيث بلغ وسطها الحسابي (3.098).

وبشكل عام، كانت درجة تأييد أفراد عينة الدراسة لتحقـق إيجابيـات في حالـة الالتـزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسـطة الحجـم مرتفعـة، حيث بلغ الوسط الحسابي (3.903)، في حين كان الانحـراف المعيـاري متـدن نسـبيا حيـث بلغ (0.907)، مما يعني أن هناك تأييد كبير من قبل مدققي الحسابات القائمين على تنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجـم في الأردن لوجـود ايجابيـات لتطبيـق معايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بتلك المشاريع.

وبهدف اختبار الفرضـية الثانيـة، وللتحقـق مـن الدلالـة الاحصـائية للنتـائج أعـلاه، تـم استخدام اختبار (Wilcoxon)، حيث كانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار (Wilcoxon)

الفرضية	n	w	w α (*)	T+	نتيجة الاختبار (**)
الفرضية العدمية الثانية	132	1684	84.2	75	رفض

(*) تم إجراء الاختبار عند درجة ثقة 95 % وبمستوى معنوية ($\alpha = 0.05$).

(**) قاعدة القرار: إذا كانت $T+ < w\ \alpha$ ترفض الفرضية العدمية.

وإذا كانت $T+ > w\ \alpha$ تقبل الفرضية العدمية.

من الجدول السابق، يتضح أن قيمة W A أكبر من قيمة +T، مـما يعنـي رفـض الفرضـية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هنـاك إيجابيـات يمكـن تحققهـا في البيئـة المحاسـبية الأردنية في حالة تطبيق معايير الابلاغ المـالي الدوليـة الخاصـة بالمنشـآت الصـغيرة ومتوسـطة الحجم.

اختبار الفرضية الثالثة:

Ho3: لا توجد معوقات تحد من التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدوليـة الخاصـة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية.

لاختبار هـذه الفرضـية تـم تحديـد المعوقـات (الصـعوبات) التـي يتوقـع أن تحـد مـن التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجـم في الأردن ضمن محاور متعددة، يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (6)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

رقم السؤال	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.24	من المعوقات التي تحد من التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم: ضعف النظم المحاسبية المطبقة.	4.106	0.934
.25	غياب نظم الرقابة الداخلية أو ضعف نظم الرقابة الداخلية (في حالة وجودها).	3.105	0.826
.26	ضعف الخبرات والمعرفة لدى الكوادر البشرية العاملة في المجال المحاسبي.	3.487	0.861
.27	محدودية الموارد المالية اللازمة لتطوير هذا النوع من المنشآت.	3.489	1.103
.28	ضعف فرص الاستثمارات الوطنية والأجنبية اللازمة لتطوير هذه المنشآت.	3.257	1.001
.29	ضعف الثقافة المحاسبية والمالية لدى أصحاب هذه المنشآت.	3.381	0.897
.30	عدم الرغبة لدى أصحاب هذه المنشآت بتنظيم الأمور المحاسبية.	3.109	0.859
.31	عدم وجود مساءلة للادارة من جهات خارجية.	4.335	0.862
.32	عدم فصل ملكية هذه المنشآت عن إدارتها.	3.979	0.797
.33	ندرة المواد الأولية وارتفاع حدة منافسة المنشآت كبيرة الحجم لهذا النوع من المنشآت.	3.894	1.042
.34	الصعوبات التمويلية التي تواجهها هذه المنشآت.	3.109	0.781
.35	عدم توفر الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم.	4.002	0.681
.36	عدم إمكانية الحصول على تمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات.	3.159	1.007

.37	عدم إلزام المشرع لهذه المنشآت بإصدار تقارير سنوية وتدقيق حساباتها ونشر بياناتها المالية.	4.010	0.791
.38	اختلاف الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن مقارنة بالدول التي تضع هذه المعايير.	3.107	0.787
.39	اختلاف الظروف الاجتماعية للبيئة الأردنية مقارنة بالظروف الاجتماعية للدول التي تضع هذه المعايير.	3.984	0.888
.40	التفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة بين بيئة عمل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن مع تلك السائدة في الدول واضعة هذه المعايير.	4.008	0.852
.41	الفروقات الثقافية والحضارية بين المجتمع الأردني ومجتمع الدول واضعة هذه المعايير.	3.372	0.739
.42	التفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية المناط بها الإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن والدول واضعة تلك المعايير.	3.701	0.693
.43	اختلاف القوانين والتشريعات الأردنية مع تلك القوانين والتشريعات المطبقة على هذه المنشآت في تلك الدول واضعة المعايير.	3.987	1.114
المعوقات جميعا (24 ـ 43)		3.629	0.982

وقد تبين أن أكثر المعوقات التي تحد من التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ناجمة عن عدم وجود مساءلة للادارة من جهات خارجية، يليها في ذلك ضعف النظم المحاسبية المطبقة في هذه المنشآت كما يشير المجيبون إلى أن من المعوقات: عدم إلزام المشرع لهذه المنشآت بإصدار تقارير سنوية وتدقيق حساباتها ونشر بياناتها المالية والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة بين بيئة عمل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن مع تلك السائدة في الدول واضعة هذه المعايير، وعدم توفر الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل اللازم، وإن كانوا يعدون هذه المعوقات أقل تأثيرا من سابقاتها.

وبشكل عام، كان الوسط الحسابي الذي يعكس مدى قناعة المجيبين بوجود معوقات مرتفعا حيث بلغ (3.629)، وبانحراف معياري (0.982)، مما يشير إلى أن هناك تأكيد كبير من قبل مدققي الحسابات الذين يقومون بتنظيم وتدقيق حسابات المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على وجود عدة معوقات تحد من التطبيق الفعال للمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن.

وبهدف اختبار الفرضية الثالثة، وللتحقق من الدلالة الاحصائية للنتائج أعلاه، تم استخدام اختبار (Wilcoxon)، حيث كانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (7)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار (Wilcoxon)

الفرضية	n	w	w α (*)	T+	نتيجة الاختبار (**)
الفرضية العدمية الثالثة	238	1673	83.65	81	رفض

(*) تم إجراء الاختبار عند درجة ثقة 95 % وبمستوى معنوية (α = 0.05).

(**) قاعدة القرار: إذا كانت T+ < w α ترفض الفرضية العدمية. وإذا كانت w α < T+ تقبل الفرضية العدمية.

من الجدول السابق، يتضح أن قيمة wA أكبر من قيمة T+، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك معوقات تحد من التطبيق الفعال لمعايير الابلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المحاسبية الأردنية.

المراجــــع

1.الببلاوي , حازم , الأزمة المالية الحالية,محاولة للفهم, مجمع الفقه الأسلامي , جـدة , 2009.

2.البراوري , شعبان محمد , 2005 , بورصـة الأوراق الماليـة مـن منظـور إسـلامي , دار الفكر , دمشق , سوريا .

3.. الحسني , عرفان، الاقتصـاد السـياسي لأزمـة أسـواق المـال الدوليـة، في مجلـة المـال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25 سنة 2007 .

4.الهيتي عبدالرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998.

5.الرفاعي , حسن محمد , 2009, دور الفكر الأقتصادي الأسلامي في إدارة الأزمة الماليـة العالمية الراهنة , بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها مـن منظـور الأقتصاد الغربي والأسلامي , جامعة الجنان , لبنان .

6.العويشق , عبد العزيز حمد, 2009, تداعيات الأزمة المالية العالمية عـلى الأقتصـاد في دول التعاون الخليجي وطرق مواجهتها , مجلس التعاون الخليجي .

7.الجوزي , جميلة , أسباب الأزمة المالية العالمية وجذورها , 2009 , , بحث مقـدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الأقتصاد الغربي والأسلامي , جامعة الجنان , لبنان .

8., جحنيط , مريم , 2009, الأزمة المالية العالمية ومعالم البديل الأسلامي , بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها مـن منظـور الأقتصـاد الغـربي والأسـلامي , جامعة الجنان , لبنان .

9.حمدي , عبد الرحيم، الأزمة المالية العالمية وأثرها عـلى الفكـر الاقتصـادي الإسـلامي, مجمع الفقه الأسلامي , جدة , 2009 .

10.شحاتة , عبد اللـه، الأزمة المالية :المفهوم والأسباب، جدة , 2009

11.شفيع , فلاح، النشاط الربوي والأزمات المالية , جدة 2009 .

12.صوان, محمود حسن , 2008, أساسيات العمل المصرفي الأردني, دار وائل للنشر.

13.عبدالمقصود , داليا , 2008 , الأزمة المالية العالمية وأثرها على العـالم العـربي , مصر , ج م

14.عمر , محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالميـة، ورقـة مقدمـة في ندوةجامعة الأزهر، الأزمة المالية العالمية مـن منظـور إسـلامي وتأثيرهـا عـلى الاقتصـادات العربية 11 .أكتوبر2008 .

15.د . منير شاكر محمد ,د.اسماعيل اسماعيل , عبد الناصر نور, التحليـل المـالي مـدخل صناعة القرارات , مطبعة الطليعة , عمان 2000

16.د.مفلح محمـد عقـل , مقدمـة في الإدارة الماليـة و التحليـل المـالي,مكتبـة المجتمـع العربي2006

17.د. علاء الدين جبل, تحليل القوائم المالية ,جامعة حلب 2004,

18.د . كنجو كنجو , الإدارة المالية , جامعة حلب 2005.

19.د. محمد صالح الحناوي, نهال فريد مصطفى , التحليـل المـالي لمشروعـات الأعـمال, المكتب الجامعي الحديث ,الإسكندرية 2008.

20.د. نضال الشعار ,سوق الأوراق المالية وأدواتها 2006.

21. مجلس الغرف السـعودية, إدارة البحـوث والدراسـات الاقتصـادية، الأزمـة الماليـة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، 10أكتوبر2008 .

المراجع الأجنبية

1. Carles Collyns and G. Russell Kincaid. 2003,. Managing Financial Crises: Recent Experience and Lessons for Latin America,

2.Demyanyk, Y,Hemert, O.V.(August 19,2008)."Understanding the Subprime Mortgage Crisis". Federal Reserve Bank of St.Louis,USA.

3.Gwinner W.B and sanders A.(September 2008)."The Sub Prime Crisis: Implications for Emerging Markets". Policy Research Working Paper(4726), The World Bank, Washington, USA.

4.Garry J. Schinasi, R. Sean Craig, Burkhard Drees, and Charles Kramer. 2000, Modern Banking and OTC Derivatives Markets: The transformation of Global Finance and Its Implications for Systemic Risk,

5.- Hull , John C. 2009 , Options , Futures , and OtherDerivatives , Pearson Prantice Hall .

6.Mishkin, Frederic S., 1999, “Lessons from the Asian Crisis,”

7.NBER Working Paper No. 7102 (Cambridge, Massachusetts:

8.National Bureau of Economic Research).

9.Richard Hemming, Michael Kell, and Axel Schimmelpfennig. 2003, Fiscal Vulnerability and Financial Crises in Emerging Market Economies,

10.Rose , Peter S. & Marauis Milton H. , 2006 , Money and Capital Market , McCraw Hall .

11.Eswar S. Prasad,Kenneth Rogoff, Shang-Jin Wei, and M.Ayhan Kose , 2003 , Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence , International Montary Fund , Washington DC .

12.مركز التميز للمنظمات غير الحكومية www.ngoce.org

13.Amir, D., & Sonderpandian, J., 2002, Complete Business Statistics, 5th Edition, McGraw-Hill, New York, USA.

14.Bouverman, B. L., & O'Connell, R. T., 2001, Business Statistics in Practice, 2nd Edition, McGraw-Hill, New York, USA.

15.Conover, W. J., 1980, Practical Nonparametric Statistics, John Wiley & Sons, New York.

16.Deboer, H.,"Higher Education Management Responses to Changing Student Expectations " , Queens Land University of Technology , Brisbane , Australia , 1999, PP., 1-13, in : www.qut.edu.au/chan/ odvc / imh edoc . Pdf.

17.Deem , R., "The Management of Performances and Cultures in

Universities in The United Kingdom ", International Studies in Sociology of Education, Vol .8, No. 1, 1998, PP., 56-67.

18.Schaumann, F.,"Recent Development in German Higher Education ", PP., 37-46 , in : www. abo.fi / norden / nuas / Pubtik / dirsem / Sthlm 98 / Schaum . Pdf.

19.Svarc, J., “The Need for a New University Paradigm in an Innovative Society”, European Journal of Education, Op. cit., P., 377.

20.Harrey , L. & Knight , P., Transforming Higher Education (USA : SRHE and Open University Press , 1996) , P., 38.

21.See for example ;

22.Thomas , H.G.,"Management by Results in Higher Education", Higher Education Management,July 2001,Vol. 10 , No .2, PP., 95-106.

23.Michael , S.Q., "The Management of Higher Education : Challenges before Higher Education Leaders in the Twenty - First Century ", Presented at The First International Conference On Moldavan, December 18-19, 2001, PP,1-48.

24. Johanstone, B., "The Financing and Management of Higher Education : A status Report on Worldwide Reforms ", Presented at UNESCO World Conference on Higher Education , Held in Paris , France in October 5-9, 1998, PP., 1 - 32, in : www.ibe.unesco.org/ international/ publications /prospects/proshome.htm.

25. Trinczek , R. & West, A.,"Using Statistics and Indicators to Evaluate Universities in Europe: Aims, Fields , Problems and Recommendations", European Journal of Education , Vol. 34, No.3, 1999 , PP., 343-355.

26.Hoff, K.S., “Leaders and Managers : Essential Skills Required within Higher Education”, Higher Education, Vol. 34, No. 3, October 1999, PP., 315 – 319.

27.Prichard, C., Making Managers in Universities and Colleges (London : Society for Research into Higher Education, Ltd., 2000), PP., 156 – 161.

28.Bowen, W. & Shapiro, H., Universities and Their Leadership (New Jersey : Princeton University Press, 1998), PP., 39 – 43.

29.or More Information on This Model See :

30.Svarc, J., Op. Cit., PP., 397 – 381.

31.Walter, H. M. et. al., “A Comparison of Department Chair Tasks in Australia and the United States”, Higher Education, Vol. 38, No. 3, October 1999, PP., 346 , 347.

فهرس

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع **رقـم الصفحة**


مؤسسة طيبة
للنشر والتوزيع
7علام حسين - ميدان الظاهر - القاهرة
ت: 27876470-27867198 ف: 27876471(00202)
محمول: 01091848808-01112155522
Email : tiba_online@hotmail.com
tiba_online@yahoo.com